

مركز الدراسات التخطيطية و المعمارية - جميع الحقوق محفوظة ::
Center of Planning and Architecture Studies :: All rights reserved.
www.cpas-egypt.com

كلام البنات

الثمن ٥٠ قرشاً

ALAM AL BENA
العدد التاسع • ابريل ١٩٨١ • جمادى الآخرة ١٤٠١ هـ





بين القصرين ومسجد قلاوون

الإفتاحية

مع العدد التاسع من مجلة عالم البناء .. بعد هذه المدة الطويلة .. وهذا المجهود الممضن الذي يتم من جانب واحد .. هو جانب المحررين بالمجلة .. لا يزال يقتقد دور الجانب الآخر .. دور اساتذة العمارة .. والمعماريين والمخططين .. وكل المهتمين بعالم البناء .. فدورهم حتى الآن لا يزال قاصرا على الاعجاب والتقدير والتأييد .. ولكن أن لهم أن يعضدوا اعجابهم بالعمل .. بالتحرير بتقديم انتاجهم المعماري والتخطيطي .. بتقديم الجديد من البحوث النظرية او التطبيقية .. فرسالة المجلة هنا لاتهدف الى النوعية الفنية للمتخصصين في عالم البناء . ولكن أيضا نوعية العامة منهم فالمجتمع الذي يعنى القيم المعمارية والتخطيطية هو في ذاته دعامة قوية للمعماري والمخطط في تأدية رسالته .

طالما عانى المعماري والمخطط في الدول النامية من الانفصال الثقافي والحضارى بينه وبين صاحب المبنى الذي يتعامل معه .. فالعامة لاتدرك لأبعاد الحقيقية لرسالة المعماري او المخطط .. فهو يعتبرونه اداة لترجمة رغباتهم ومتطلباتهم الى خطوط وقطاعات واستخراج التراخيص اللازمة للبناء .. وهنا يصبح المعماري والمخطط اداة في يدى صاحب المشروع يواجهه كيف يشاء .. وهنا ايضا المعماري لكثير من الآراء ويتقاضى عن كثير من القيم ويظهر انتاجه بالشكل الذي هو عليه في الوقت الحاضر والذي يعتبر تدميرا للبيئة العمرانية للمدن .

والمجلة هنا تسعى أن يقرأها العامة قبل ان يتصفحها الخاصة .. وهى في سبيل ذلك تسعى الى تقديم الوجبات الفنية التى تمس احتياجات العامة والخاصة على حد سواء .. والتقريب بين وجهات نظرهم للارتقاء بالمستوى الثقافى العام من جهة وتقريب الفاصل بين المعماري وصاحب المشروع فهى أذن فى صالح المعماري كما انها فى صالح المشروع .. وهذه دعوتنا الى الزملاء المعماريين فى العالم العربى بالكتابة البناء بكل مايجيش فى صدورهم من أفكار وموضوعات وصور للمشروعات الهامة عامة كانت أو خاصة

عالم البناء

مجلة شهرية متخصصة

تصدرها جمعية إحياء التراث
التخطيطى والمعماري بمركز
الدراسات التخطيطية والمعمارية

السنة الأولى العدد التاسع

ابريل ١٩٨١ م - جمادى الآخر ١٤٠١ هـ

رئيس التحرير

دكتور عبد الباقي إبراهيم

مساعد رئيس التحرير

دكتور حازم إبراهيم
حسين أباطة

مدير التحرير

سامر المنفى

مساعد مدير التحرير

أيمن زيتون
سمية سعد الدين



جائزة أغاخان للعمارة الإسلامية ص ١٦



شخصية العدد
دكتور يحيى الزينى ص ١٥

سعر النسخة الاشتراك السنوى

السنة	السعر	الاشتراك السنوى
٥٠ قرشاً	٥٠ قرشاً	مصر
٩٠٠ قرشاً	٥٠ قرشاً	السودان
٧,٥ دينار	٥٠٠ فلس	الأردن
٧,٥ دينار	٥٠٠ فلس	العراق
٩,٥ دينار	٧٥٠ فلس	الكويت
١١٠ ريال	٩ ريالاً	السعودية
١٣٠ ليرة	١٠ ليرات	سوريا
١٣٠ ليرة	١٠ ليرات	لبنان
٣٦ دولار	٣ دولارات	المغرب العربي
٦٢ دولار	٥ دولارات	أوروبا
٧٢ دولار	٦ دولار	الأمريكتين

متضمنه مصاريف البريد

العنوان : ١٤ شارع السيكي - منشية البكري
مصر الجديدة - القاهرة - جمهورية مصر العربية
تليفون : ٦٠٣٣٩٧ - ٦٠٣٨٤٣
تلكس : ٩٣٢٤٣ C.P.A.S.U.N.

- فكره (العمارة والثقافة) ٥
- اخبار البناء ٦
- تحقيق العدد
(تخطيط قرى مصر فى حاجة الى
اعادة نظر) ٩
- صورة وتعليق ١٣
- شخصية العدد
(دكتور يحيى الزينى) ١٥
- جائزة اغاخان للعمارة الاسلامية ١٦
- من المشروعات المختارة
(هيلتون رمسيس) ٢٠
- سوق البناء ٢٦
- من المشروعات المختارة
(مبنى متعدد الأغراض بالكويت) ٢٨
- نظام الانشاء بأستعمال
بلوكات الحوائط ٣٠
- مستشارك الفنى والقانونى ٣٥
- من القديم الى الجديد
(السكرية) ٣٦
- تفاصيل معمارية ٣٨
- من الفن الاسلامى ٣٩
- ركن المنزل ٤٠
- شباب البناء ٤١
- مشروع الطالب ٤٢
- كتاب العدد ٤٤
- مسابقة العدد ٤٥
- القسم الانجليزى ٤٦



العمارة والثقافة

دكتور عبد الباقي ابراهيم

دائما تتردد العبارة التي تقول ان العمارة ام الفنون حيث تحتوى الفنون التشكيلية والموسيقية والمسرحية . ولكنها فى واقع الامر لم تعد كذلك بعد أن فقدت العمارة المعاصره مقوماتها الحضارية .. وإذا كانت العمارة على مر العصور تعتبر المرآة التي تنعكس على صفحاتها الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات فى كل عصر . وان كانت فى الوقت الحاضر قد فقدت مقوماتها الحضارية فهى بذلك تعبر عن فقدان المجتمع لجانب من مقوماته الثقافية .

فالعمارة المعاصره لم تعد جزءا من الكيان الثقافى للمجتمع بل قوالب من الخرسانة والطوب والبياض تؤدى وظيفتها المادية دون مراعاة للجوانب الحضارية . فالانسان المعاصر لم تعد تهمة العمارة بقدر ماتهمه الاغنية أو الرقصة او الصورة القطعة الموسيقية .. من هنا كان اهتمام وسائل الاعلام بهذه الجوانب التي اصبحت المحرك الأول للحركات الثقافية فى الدول النامية - وبقيت العمارة المعاصره بعد ذلك بعيدة عن الصورة .. لايهتم بها أبناؤها ولايرعاها أهلها .

ان ارتباط العمارة بالثقافة ليس ارتباطا وجدانيا او معنويا ولكنه كذلك ارتباطا عضويا ففيها يعيش الانسان بجسمه ووجدانه معا . والتعايش بين الانسان والعمارة هو تعايش مستمر سواء فى مكان السكن او مكان العمل او مكان الترويح النفسى .. فالعمارة اذن هى حيز يحتوى الانسان فى حركته الداخلية او الخارجية .. هى البيئة التي تؤثر على تكوينه الحسى والعقلى والجسمانى فى نفس الوقت .. فهى اذن ليست قطعة تشكيلية يدور حولها الانسان او لوحة مصوره ينظر اليها من زاوية واحدة او نغمة موسيقية يسمعها فى لحظات ، أو رقص تتحرك أمامه فى وقت استرخاء او فيلما او تمثيلية تشاهد فى وقت معين ومكان معين .. هى اكثر من كل هذا واوسع .. هى البيئة التي ينمو فيها الانسان بجسده وروحه .. بقيمة وتقاليد .. هى السكن والسكنية .. هى الأمن والأمانه .. هى الرحابة والضيافة هى منبت الفكر وبيت العلم هى معرض الفنون هى حيز العمل والانتاج .. هى ملتقى الانسان بربه .. فأين كل هذا مما يقام او يقال .

وارتباط العمارة بالثقافة كذلك ارتباط علمى يعرفه الخاصة والعامة .. هى ملتقى العلوم الهندسية فى الانشاء والبناء .. فى المواد والتجهيزات .. وهى ملتقى العلوم الفنية فى التأنيث والتنسيق .. فى التكوين والتشكيل .. هى فعلا أم الفنون .. خاصة اذا كانت ملتزمة بالخط الاسلامى فى تصميمها وتخطيطها ..

فأين كل هذا مما يقام او يقال ..

ان العمارة عند المثقفين حضاره تشيد .. وعند العلماء تاريخ يكتب .. وعند الحكماء كتابا يقرأ ، وعند الحكام صروحا و .. وعند المتخصصين انجازا وابتكار ..

فأين كل هذا مما يقام او يقال .

طالما نسمع عن الجوائز الادبية والمعارض الفنية .. والمهرجانات الوطنية والاقليمية للسينما والمسرح والموسيقى .. وطالما نرى الاضواء تسلط على الآهات والرقصات .. وطالما نقرأ الصفحات فى الصحف والمجلات عن الممثلين والممثلين وعن الشعراء والناثرين .. والعمارة فى كل ذلك مهجوره متروكه ليس لها من راعى او معين .. فقد اصبحت عند العامه حوائط صماء .. وعند الخاصه مورد للرزق .. وعند الحاكمين نصباً تقام ..

يقول المتخلفون ان العمارة للمعماريين وهى بذلك لاحتاج الى عون او معين .. بينما يرى المتقدمون ان العمارة لكل المجتمع ولكل المواطنين .. فهى الاولى بالرعاية والعناية لانها مقياس التمدين والتقدم .. ومعيار الاصاله والحضاره ..

وعالم البناء وهى تقوم برسالتها الحضارية فى هذا المجال تحاول ان تكون نبعاً للثقافة والعمارة ينهل فيه الخاصه والعامه .. تحاول أن توصل القيم الحضارية الاسلامية فى كل مايقام او ينشأ .. تحاول أن تبني الشخصية الحضارية للمدينة العربية ..

رئيس التحرير

أخبار البناء

مصر :

● في نطاق برنامج المعونة الامريكى من المنتظر اجراء تحسينات اساسية فى ٦٤ قرية بمحافظة المنوفية . وينتظر ان يتكلف المشروع مبلغ ١٥ مليون دولار امريكى ، وتوجه الجهود نحو تحسين شبكات الطرق الموصلة بين القرى ، وكذلك نحو تنفيذ شبكات الصرف الصحى فى مركز البحوث التابع لهيئة قناة السويس .

● يجرى فريق مكون من ١٥ باحثا بحوثهم حول التلوث بقناه السويس وطرق معالجته . ومن المنتظر ان تفرض غرامه على البواخر التى تفرغ مخلفاتها فى مياه القناه قدرها ١٥٠٠٠ دولار امريكى بالاضافة الى مصاريف ازالة هذه المخلفات . وتزداد اهمية حماية قناه السويس من التلوث من منطلق انها يطل عليها ثلاثة من المدن السكنية بالجمهورية علاه على العديد من المواقع السكنية الاخرى والمنتجعات .

● وجه البنك العربى الدولى الدعوه للشركات المتخصصة لتقديم سابقة اعمالهم لانشاء مركز البنك العربى الدولى بالقاهرة الذى ينتظر ان يتكلف ٢٥٠ مليون دولار امريكى . ويتكون المشروع الذى يقع على النيل جنوبى مشروع كايرو بلازا من فندق هيات سعه ٧٥٠ حجرة ، ومبنى للمكاتب ، وعمارتين سكنيتين ، ومقر المركز الرئيسى للبنك .

● من المنتظر توجيه الدعوه الى الشركات المتخصصة لانشاء شبكة مواسير مياه طولها ١٢٥ كم تربط بين ناحية المعادى والسويس وذلك لتغذية مدينة السويس بالمياه . ويشمل المشروع انشاء محطات الضخ اللازمة ، ومحطات القوى والخزانات وغير ذلك من المنشآت المكتملة . ويتكلف المشروع الذى يساهم فى تمويله البنك الدولى ٢٨٥ مليون دولار امريكى .

● تم التعاقد مع شركة سميتيس الانجليزية لإدارة عملية البناء الخاصة بفندق شيراتون الجديد بالجزيرة بالقاهرة . والذى تقدر تكاليفه بحوالى ٧٠ مليون دولار امريكى وتقوم بانشاء الشركة العربية للمقاولات . وينتظر الانتهاء من المشروع فى يونيه ١٩٨٢ . وقد تقدمت الشركة نفسها لادارة بناء مشروع بنك مصر الذى يقدر تكاليفه بحوالى ٨٠ مليون دولار امريكى .

المملكة العربية السعودية :

● قررت بلدية جده زراعة ٢ مليون شجرة سنويا بالمدينة وذلك لحماية المدينة والمارة ضد العوامل الجوية ، ولهذا الغرض تم انشاء مشروع مشاتل وصوب زجاجية على طريق مكة عند الكيلو ١٠ وذلك بتكلفة ٤٢ مليون دولار امريكى .

● وافق معالى امين مدينة جده المهندس محمد سعيد فارسى على انشاء تشكيل فنى يعبر عن السبع سنابل وفى كل سنبله مائه حبه فى أحد الميادين العامه بالمدينة وذلك فى إطار الارتقاء بالمستوى الجمالى للمدينة .

● تم ترسيه مشروع تصميم وتخطيط المنطقة السكنية فى مدينة ينبع الصناعية الجديدة على شركة برييرا الاستشارية الامريكية مع المكتب الاستشارى الهندسى بالخبر .. والمشروع يغطى ٥٢٦٠ هكتار ويضم ١٢٠٠ مسكن وتضم ٤٣ ألف نسمة عام ١٩٨٥ تزيد الى ١٥٠ ألف نسمة عام ٢٠٠٠ ، ومن المعروف أن قيمة الاعتاب المقدمة تراوحت بين ٢ ، ٢ ، ٢ ، و ٧ مليون دولار امريكى .

● يجرى الآن العمل فى تنفيذ المدينة السكنية التابعة للعاملين فى مؤسسة تحلية المياه بالمحطات المختلفة فى الجبيل وتبلغ مجموع الوحدات التى ستنفذ بها حوالى الفين وخمسمائة وحدة سكنية وتعمل تكاليفها الاجمالية الى ألف وثمانمائة مليون ريال وتشمل هذه الوحدات كافة المنشآت اللازمة ، بالاضافة الى طرق وشبكات مياه ومجارى وتصريف مياه الامطار وشبكات الكهرباء والتليفون والحدائق والمنزهات .

كما يجرى العمل فى تنفيذ المشروع السكنى للعاملين فى مشروع التحلية بالخبر الذى يبلغ عدد وحداته ٤٦٠ وحدة تصل تكاليفه الى ٣٧٠ مليون ريال ومن المقرر الانتهاء من تنفيذه فى العالم القادم ...

السودان :

● من المزمع تطوير المطارات الرئيسية فى السودان فى بور سودان ، وملكال وواو وجوبا ، وسيتم البدء بمطار جوبا بتكلفة تقدر بحوالى ٣٠ مليون دولار امريكى .

● يبدأ قريبا تنفيذ أول مشروع اسكانى للعمال من نوعه فى السودان بجهود مشتركة بين مصلحة التعاون المركزى واتحاد العمال والتأمينات الاجتماعية ومصلحة الاسكان وقال مدير عام القطاع التعاونى بان الامم المتحدة وافقت على دعم المشروع بمليون ونصف مليون دولار زيادة على المبلغ الذى سيقدمه العمال ويقدر بحوالى ٣ مليون جنيه سودانى . وقد وافق مدير الاسكان على تخصيص قطع ارض للمشروع فى المدن الثلاث ومن جهة اخرى اكد مصدر عال بمصلحة الاسكان تخير امكانيات المصلحة لاتجاح هذه المشروع الكبير الذى سيمتلك بموجبه العمال منازل سكنية بأقساط مريحة ..

الكويت :

● يجرى حاليا اعداد الرسومات التنفيذية لمشروع مجمع المؤتمرات ، وتستغرق هذه المرحلة ١٨ شهرا ، اما تنفيذ المنشأ الذى سيتكلف حوالى ٢٧١ مليون دولار امريكى فينتظر ان ينتهى فى منتصف ١٩٨٥ . ومن المعروف ان التصميمات والرسومات التنفيذية يقوم باعدادها مجموعة استشارية يوجوسلافية .

● من المقرر انشاء حديقة صحراوية فى شمال الكويت . حيث يتم ايضا المحافظة على البيئة الطبيعية للمنطقة ويجرى اعداد المشروع بالتعاون بين بلدية الكويت ومعهد الكويت للبحث العلمى .

● تم فى عام ١٩٨٠ بالكويت انشاء ٩٠٠٠ وحدة سكنية حكومية فى خلال عام ١٩٨٠ بتكلفة اجمالية ٣٦٨ مليون دولار امريكى وذلك بالاضافة الى ١٠ ٠٠٠ وحدة سكنية خاصة تم تمويلها بقروض من بنك الادخار الذى رفع راس ماله ليصل الى ١٨٤٢ مليون دولار امريكى . وقد تم هدم اخر «عشة» بقيت بمدينة الكويت وذلك علامة على حل مشكلة الاسكان تماما بالمدينة .

● تم اختيار أربع مواقع لبناء مراكز إدارية تقدر تكاليفها بحوالى ٢٤١٠ مليون دولار امريكى وقد وافقت البلدية على انشاء المركز الأول فى منطقة الفنتاس وتبلغ تكاليفه حوالى ١١٤٧٣ مليون جنيه والثانى بتكاليفه كله قدرها ٣٦٨ بليون فى منطقة المرقاب والثالث بتكاليف ٢٢٥ مليون دولار فى منطقة الجهرة والرابع وتكاليفه المقررة ٢٢٥ مليون دولار فى منطقة السالمية . وهذه المراكز تعتبر مجال تصميم واسع أمام عقيرة المعماريين .

الاردن :

● وجهت بلدية عمان الدعوة لتقديم سابقة الاعمال لمشروع تطوير الاحياء المتخلفة وانشاء مشروعات اسكان لذوى الدخل المحدود وذلك فى اطار مشروع يتكلف ٥٧٦ مليون دولار امريكى ويساهم فى تمويل المشروع البنك الدولى بمبلغ ٢١ مليون دولار امريكى .

ويشمل المشروع انشاء ٤٨٥٠ مسكن نواه بالرصيفة وماركا والتهامة ، وتطوير ١٥٠٠ مسكن فى احياء النزهة ووادى حداده ، ووادى أم الرمان بمدينة عمان . وسيتم تزويد هذه المساكن بمياه الشرب ، وشبكة المجارى والكهرباء والطرق الاساسية وذلك بالاضافة للمدارس والخدمات الصحية وسيتم تقسيم العملية الى اعمال منفصلة لتطرح فى عطاءات ابتداء من يوليو ١٩٨١ .

● اعدت وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة مشروع نظام للابنية والتنظيم فى المملكة واشتمل المشروع الجديد على اجراءات تنظيمية مدنية ومتطورة للمدن والقرى ونظافة البيئة واكد المشروع المقترح الذى سيحل محل مجموعة من الانظمة والتشريعات المعمول بها حاليا على ضرورة تكوين وتحديد المناطق الصناعية والكراجات ومحطات البنزين والابنية والمشاريع والاحياء السكنية والارضى الزراعية والمدارس والمستشفيات وتجمعات الخدمات الاخرى .. كما تناول المشروع الذى سيدفع الى رئاسة الوزراء لدراسته تمهيدا لافراجه موضوع استيفاء الرسوم على كل فئة من هذه الفئات حسب جداول موضوعية وكذلك استيفاء المخالفات ودور البلديات فى تطبيق النظام .. وذكر مصدر مسئول فى وزارة الشؤون البلدية والقروية ان الوزارة ودائرة التخطيط الاقليمى قد استعانت بمجموعة من التشريعات فى الدول الصديقة والشقيقة المعمول بها فى مجالات الابنية وتنظيم المجتمعات المحلية .

ليبيا :

● يبدأ العمل فى تنفيذ المرحلة الاولى لانشاء مدينة راس لاناف والتي تتكلف حوالى ٢٥٠ مليون دولار وذلك بعد ان تم ترسية العمل على شركة تركية . وتشمل هذه المرحلة انشاء ١١٣٠ وحدة سكنية وذلك بالاضافة الى البنية الاساسية للمشروع ويجرى حاليا الإعداد لطرح تنفيذ المرحلة الثانية للمشروع على الشركات المتخصصة .

قطر :

● تم ترسية عملية انشاء مبنى مكاتب فى الدوحة بتكلفة ٢٤ مليون دولار على شركة قطرية ، وينتظر انتهاء الاعمال التنفيذية قبل نهاية عام ١٩٨١ .

● تم ترسية مشروع انشاء النادى الاهلى الرياضى الاجتماعى بالدوحة على شركة قطرية ، ويتكلف المشروع ٩ مليون دولار امريكى . ويتكون المشروع الذى ينتظر ان ينتهى فى ١٨ شهرا من استاد رياضى سعه ١٠٠٠٠ متفرج ، وملعب لكره القدم ومضمارا للجري وحمام سباحة اوليمبي وصالة العاب رياضية مغطاة وصالة للتدريب وكافتيريا ومكتبة رينضية ووسائل ترفيهية مختلفة ، وذلك بالاضافة الى مباني اداره وخدمات النادى الرياضى .

ويعتبر هذا المشروع الاول من ٧ نوادى رياضية اجتماعية يزعم انشاؤها بقطر بتكلفة تقدر بحوالى ٦٥٩ مليون دولار امريكى . وقد قام بتصميم نموذج النادى شركة بريطانية ومن المقرر ان تنفذ السبعة نوادى على نفس النمط والنموذج المعمارى ، ويتم تنفيذها تباعا على فترات زمنية تبدأ كل شهرين ، ومن المقرر ان يسند التنفيذ لسبعة نوادى الى سبعة شركات مختلفة ، على ان تعتبر الاعمال التنفيذية فى النادى الاول بمثابة اعمال ارشادية لباقي النوادى .

العراق :

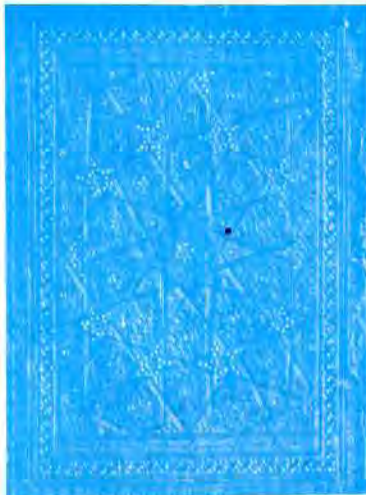
● من المقرر زيادة الاعتمادات المالية للمشروعات العمرانية الاساسية المزمع اقامتها فى خلال ١٩٨١ . ومن ابرز هذه المشاريع المرحلة الاولى لمشروع الثورة للاسكان والمركز الصحى بصلاح الدين ، وشبكة الصرف الصحى فى المحمودية ، ومستشفى سعة ٤٠٠ سرير ببغداد ، وذلك بالاضافة الى شبكة الصرف الصحى لمدينة بغداد .

● وقع وزير الاسكان والتعمير العراق عقدا مع احدى الشركات الفرنسية لانشاء مبنى وزارة الشباب بتكلفة ٧ مليون دينار .. ويضم المبنى الذى يقع ضمن موقع مديرية الشباب فى بغداد تسعة طوابق نموذجية تحتوى على كافة المكاتب اللازمة لعمل الوزارة وقاعة للاجتماعات تسع ٣٠٠ شخص مع مرافق خدمية وصحية - وتبلغ مسافة المبنى الكلية الذى ينفذ عن طريق البناء الجاهز وينجز خلال عامين عشرة الاف و٥١٠٠ متر مربع .

● دعت أمانة العاصمة العراقية الفنانين والمهندسين المعماريين إلى إعداد تصاميم حول بوابات بغداد واطهار العاصمة بالمظهر الذى يليق بمكانتها التاريخية .. وقال امين العاصمة انه تم تشكيل لجنة تضم عددا من الاختصاصين لدراسة العروض الخاصة بتنفيذ المشروع المذكور واختيار الافضل منها . وازضاف ان هذه البوابات ستشيد فى المداخل المؤدية إلى على طريق الكاظمية التاجى وأشار امين العاصمة إلى ان تشييد هذه البوابات يؤكد الاهتمام الكبير الذى توليه الحكومة لاحياء لتراثنا العربى العريق وبما يتناسب مع تاريخ مدينة بغداد العريقة والعصور التاريخية الزاهرة التى مرت بها .

بريطانيا :

قامت احدى الشركات البريطانية بانتاج طلاء للجدران من نوع جديد له الالقدره على قتل الحشرات والاحتفاظ بفاعليته لمدة خمس سنوات ، والطلاء الجديد سهل الاستعمال يستعمل بالفرشاه وعندما تقترب منه الحشرات فانها تهرب فورا أو تموت ان لم تتمكن من الابتعاد وليس للطلاء أى اخطار على الانسان أو الحيوان .. ومن الممكن استخدام هذا الطلاء فى المنازل والمستشفيات والفنادق بشرط الا يتم فتح النوافذ أو الابواب بصفة دائمة ..



تخطيط قري مصر بحاجة إلى إعادة نظر

أميه كمال

أ/ احمد الدفراوى : نحن فى حاجة الى هجرة ١١ مليون نسمة من الريف .
د/ مصطفى الحفناوى : فى غياب قانون التخطيط العمرانى .. كل شىء مباح
د/ سعد الدين حنفى : ان تزايد معدل الهجرة من الريف .. لدليل على القصور فى الاهتمام به
م/ شريف كامل : الدراسات التى تمت الى الان لاتشكل اكثر من حبر على ورق
د/ احمد خالد علام : ليس هناك خطة ثابتة للنهوض بالريف ولكنها تتبدل بتغير الوزرات

القرية قد اوصت بضرورة نزول المهندسين المعماريين الى مستوى القرية والاستعانة بالقادة المحليين للتعرف على رغبات الاهالى كما اوصت بالتطوير والتهديب السكن للقرى بدلا من هدمها .

أما مؤتمر الادارة المحلية للنهوض بالقرية المصرية ، الذى عقد سنة ١٩٦٩ أوصى بضرورة وضع سياسة عامة قومية على اساسها ترسم سياسات اقليمية . كما عقد مؤتمر القرية والمباني الريفية سنة ١٩٧٧ نظمتها جمعية المهندسين المعماريين مع الاتحاد الدولى للمهندسين المعماريين .

ولكن كل تلك المؤتمرات التى عقدت والتى تم فيها بالفعل بذل الكثير من الجهد البحثى والدراسات القيمة هل تم الافادة منها او الاخذ بها ؟ ربما والان بعد ان عرضنا سبب اختيارنا للموضوع ، وهى تلك الارقام والحقائق المؤسفة وبعد ان عرفنا الجهود التى تمت فى هذا المجال يتبقى البحث وهى المشكلة الا صعب فنحاول ان نتعرف على دور الوزرات والجهات المختلفة فى خدمة الريف ، وهل هناك ترابط بين هذه الاجهزة ام ان كلا يعمل فى اتجاهه ؟ وهل هناك خطة محددة يتم على اساسها النهوض بالريف ام اننا نفكر الى مثل هذه الخطة ؟

وهل الاتجاه الى اللامركزية باعطاء صلاحيات اوسع للحكم المحلى فيها الحل لمشاكل الريف .

(جهاز تنمية القرية .. هل يعنى بالقرية)
ولكن من اين نبدأ ، لتبدأ من جهاز تنمية القرية المصرية وهو الجهاز الذى انشأ سنة ١٩٧٣ بعد التوصية التى اصدرها المؤتمر القومى باعادة تخطيط القرى خلال ٢٠ سنة فسنأل الاستاذ احمد الدفراوى مدير عام جهاز بناء وتنمية القرية المصرية . الا يعتبر تزايد الهجرة من الريف للمدينه دليلا قاطعا على عدم توجيه العناية الكاملة بالريف بالطبع يعتبر دليلا ولكن الهجره من الريف

(القرية المصرية وسلسلة طويلة من الأجهزة واللجان والمؤتمرات)

فلنحاول قبل أن نصل الى العلاج ان نبحث فى الجذور وبالتأكيد سوف نعرفها من خلال بحثنا فى تجربة الحكم المحلى . فقد بدأ الاهتمام بالقرية المصرية منذ العشرينات عندما قامت وزارة الشؤون البلدية والقروية سنة ١٩١٧ بإنشاء المجالس القروية من أجل اعمال التنظيم والتخطيط ولكن هذا الجهد تم بطريقة عشوائية . وفى سنة ١٩٣٩ قامت الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية بأجراء لتجارب لاصلاح القرية المصرية وبدأت فى إنشاء الجمعيات الاهلية ولكن جهد جمعية الدراسات اقتصر على منح الاهالى المعونة الفنية والموظفين . وبدأت وزارة الشؤون الاجتماعية سنة ١٩٤١ بإنشاء مراكز اجتماعية تخدم ١٠٠٠٠ نسمة وقد توج هذا الاهتمام سنة ١٩٤٦ عندما تشكلت لجنة وزارية سميت المجلس الاعلى لمحاربة الفقر والجهل والمرض ويقع على عاتقها تنسيق الجهود التى تقوم بها الوزرات المختلفة فى خدمة الريف ولكن استمر العمل فى الوزرات يتم بشكل غير متناسق الى ان انشئ المجلس الدائم للخدمات العامة عام ١٩٥٣ وبنيت اساسا على تشجيع الحكم المحلى فأتجه الى تعميم الوحدات المجمعمة من أجل تابة أهل الريف اجتماعيا واقتصاديا وباشرت هذه المجمعمات عملها بطريقة مترابطة الى عام ١٩٦٠ وهو بداية تطبيق قانون الادارة المحلية حيث قسمت مصر الى وحدات ادارية وتشكلت بمقتضاه المجالس القروية والتى اعطيت اختصاصات اوسع وبذا اصبحت كل وزارة تشرف على القسم التابع لها داخل الوحدة وانعزلت اقسام الوحدة المجمعمة عن بعضها وعن المجلس القروى التابعة له واصبحت تؤدى دورها بطريقة فردية .

هذا عن الجهات التى عنيت بالقرية المصرية اما عن المؤتمرات التى عقدت واللجان التى شكلت والتوصيات التى صيغت فهى متعددة . فاللجنة العليا البحوث اصلاح القرية بوزارة البحث العلمى سنة ١٩٦٤ ، وهى التى شكلت من أجل اجراء البحوث لاصلاح مساكن القرية والعمل على تخطيط امتداد

(ماذا تقول الارقام عن الريف المصرى)

لاشك أن تخطيط القرية المصرية لم يلق الاهتمام الكافى من قبل المسئولين وكأنه ليس جزءا اصيلا من مصر . فالبعض يهتم بتحسين حالة الريف من أجل وقف نزيف الهجرة الى المدن وليس من أجل الاهتمام ب ٢٠ مليون نسمة هم سكان قري مصر . ولكن مبررنا هنا فى الاهتمام بالريف هو الحالة الاجتماعية والاقتصادية والصحية التى نستطيع ان نرصدها بالارقام والاحصائيات كأصدق مؤشر على ماوصل اليه حال الريف المصرى .

- اثبتت الدراسات ان ٦٠٪ من مساكن القرى المصرية تحتاج الى ازاله لعدم صلاحيتها صحيا واجتماعيا .
 - مساحة الاراضى الزراعية زادت بمعدل ١٨٪ بينما زاد معدل سكان مصر عن نفس الفترة بنسبة ٢١٦٪ أى انخفض نصيب الفرد من ٥٣ فدان سنة ١٨٩٧ الى ٢ فدان سنة ١٩٦٦ .
 - اعمال التجريف لصناعة الطوب والتخطيط العمرانى يستقطع ٤٠ ألف فدان سنويا من اجور الاراضى الزراعية وإذا استمرت هذه المعدلات حتى عام ٢٠٠٠ سوف تصل مساحة الاراضى الزراعية المفقودة الى نصف مليون نسمة .
 - ٢٥٢ من الأسر فى الريف لاتجد أى مصدر للحياه النقية .
 - تزايد معدل الهجرة الى المدن بصورة خطيرة ففى سنة ١٩١٧ كانت نسبة سكان الحضر ١٩٪ والان وصلت هذه النسبة الى ٥٠٪
 - وصل نسبة حرمات محافظات سوهاج وقنا والوادى الجديد من المجارى الى ١٠٠٪
- ومازالت لدينا أرقام كثيرة توضح مزيدا من الحقائق . وكلها تجمعها حقيقة واحدة وهى ان الريف مازال يعيش تحت خط الحياه وهذا هو المبرر الذى دفع بنا الى الاهتمام بهذا الموضوع بحثا عن العلاج ولكن بالتأكيد لن ننسى فى غمار هذه الأرقام والحقائق ان هناك جهود بحثية قد تمت بالفعل سوف نتعرض لها .

تشكل عنصرا هاما لمصلحة سكان الريف لان المساحة الزراعية الان ٦ مليون فدان يعيش عليها ٢٠ مليون نسمة اي بمعدل ٣٣ مليون نسمة لكل فدان وقد اثبتت الدراسات ان المعدلات التي تسمح بالحياه اللائقة هي ١٢ مليون لكل فدان اي اننا نحتاج الى هجرة ١١ مليون نسمة من الريف مع الاخذ في الاعتبار ان مساحة الاراضى الزراعية سوف تتناقص الى ٤ مليون فدان سنة ٢٠٠٠ نتيجة لعمليات التجريف والزحف العمرانى على الارض الزراعية .

* هل فتح محاور جديدة لنمو السكان الذى نتجة اليه الدولة الان يكمن فيه الحل لهذه المشكلة ؟

لن يسهم اذا استمرت بهذه العشوائية وبدون التخطيط الجيد لها فالدولة تبدأ فى انشاء المدن الجديدة او ثم تبدأ فى انشاء المرافق والصناعات والجامعات . فيجب اولاً ان تبدأ بالنشاط الاقتصادى حتى تجذب السكان . فالاتجاه الى تركيز الصناعات فى الوادى يزيد من كثافة السكان فى هذه المنطقة . فنجد أنه بالرغم من قلة المساحة الزراعية التى نعانى منها ، نجد انه يتم اقتطاع من الارض الزراعية لبناء جامعة . فلماذا لا تتجه الى الاراضى الفضاء الواسعة وترتكز فيها الجامعات والصناعات فجامعة اكسفورد مثلا بنيت اولاً ثم انشئت حولها المدينة لماذا لانلجأ الى ذلك . فالمدينة الوحيدة التى التزمنا بتطبيق هذه القاعدة هى نجع حمادى فقد تم بناء مصنع الالمونيوم ثم انشأت حوله المدينة .

• ولكن هل هناك ترابط بين الجهاز والجهات الاخرى المعنية بأمر الريف ؟

عند انشاء الجهاز كان هناك لجنة وزارية للحكم المحلى تضم الوزراء المعينين برئاسة رئيس الوزراء وهذا لضمان التنسيق ولكن حل محل هذه اللجنة سنة ١٩٧٩ مجلس المحافظين وهناك الآن لجنة تنسيق الخدمات الريفية المشكلة برئاسة رئيس الجهاز وتضم الوزارت المختلفة . والجهاز يقوم بتحديد الاحتياجات الاساسية فى كل المحافظات ثم تعرض على لجنة الخدمات ثم مجلس المحافظين والجهاز يقوم على الموافقة على المشروعات التى يحتاجها القرى ويقوم ايضا بتمويلها .

• وماذا عن وجود خطة للتطوير يلتزم بها الجهاز ؟ فى بداية العمل بالجهاز وضع مستهدف أساسى وهو بناء ٥ مليون مسكن خلال ٢٠ سنة ولكن عند تقدير الامكانيات المادية من اسمنت وحديد وجدنا انه ليس فى استطاعتنا اداء هذا المستهدف . فبدأنا فى اجراء بعض البحوث لتغطية هذا العجز فى ايجاد بدائل للطوب مثلا . اما عن وجود خطة الزامية فالخطط تتغير وتعدل فلم يحدث ان التزامنا بخطة شاملة الى الان باستثناء الخطة الخمسية سنة ١٩٦٠ : ١٩٦٥ .

• هل الاتجاه الى اللامركزية ، الذى اخذنا به فى الفترة الاخيرة ، يمكن ان يشكل اسهاما حقيقيا فى حل مشاكل الريف ؟

ان التخطيط بشكل عام يوضع مركزيا بنسبة ١٠٠٪ بحيث يحدد الاولويات طبقا للامكانيات المتاحة ولكن تحديد الرغبات والاحتياجات لابد ان يتبع من داخل المحافظات ولمزيد من التعرف على عمل الجهاز نحاول ان نفهم طبيعة العمل من القائم عليه بالفعل داخل الادارات المختلفة للجهاز فبدأنا بالحديث مع م/ عبد المنعم حسن مدير الادارة العامة للتخطيط العمرانى فسألناه عن مدى الالتزام بالخطة التى يضعها الجهاز ؟

فيقول اننا نقوم بعمل مسح شامل للقرى وتصور عام لها لسنة ٢٠٠٠ ولكن هذا التصور فى الواقع لا يتم نتيجة لعدة عوامل فمثلا نضع تخطيطا يحدد الامتداد العمرانى للقرية وضرورة نموها فنجد ان التمويل يقف عقبة فى سبيل تحقيق ذلك وهناك ايضا مشاكل خاصة بالعلاقات الانسانية داخل القرى فنجد ان قوانين التخلص من زوائد التنظيم ليس هناك التزام بها على الاطلاق نظرا لطبيعة العلاقات فى الريف القائمة على المجاملات .

اما فى ادارته المتابعة وهى المسنولة عن متابعة التنفيذ فى المحافظات ، فيقول احد المهندسين ، ومهمته النزول الى الواقع فى المحافظات والربط بين المشروعات بشكل نظرى والمشروعات بعد تنفيذها ، فيرى ان هناك مشكلة تقف عائقاً دون تحقيق البرامج الموضوعية فبعد ان تضع المحافظات المشروعات ويوافق الجهاز عليها نجد انه ليس هناك التزام بالتنفيذ ونجد ان المحافظات تقوم بمشروعات مختلفة تماما وبدون علم الجهاز .

وهناك مشروعات اخرى بعد الموافقة عليها تقف الامكانيات المادية والفنية والعماله لعائق بحول دون التنفيذ .

(اسكان الريف ليس مسئولية وزارة الاسكان)

هذا عن الجهاز ولكن أين يقف دور وزارة الاسكان عن ذلك نسأل الدكتور/ مصطفى الحفناوى وزير الاسكان السابق ؟

يقول د . مصطفى الحفناوى ان وزارة الاسكان ليس لها أى دور فى الريف . فالريف مسئولية الحكم المحلى بالاساس . فقد كانت هناك الادارة العامة للاسكان الريفى داخل الوزارة ولكن الغيت حوالى سنة ١٩٧١ .

• ان التخطيط العمرانى اصبح يأخذ منحى خطير فى الفترة الاخيرة فكيف نرى التخطيط العمرانى للقرية المصرية ؟

ان هناك قانون للتخطيط العمرانى وقد وضعت دراسة له بالفعل سنة ١٩٦٦ وهو يحدد اسس واشتراطات للنمو العمرانى ولكن الى الان لم ينفذ فهو يدرس الان فى مجلس الشعب وفى غياب . مثل هذا القانون كل شيء مباح . فالى الان لا يوجد تخطيط للاسكان فى الريف فعندها لا يكون هناك عقوبات رادعة لقوانين تقسيم الاراضى وتحديد الارتفاعات والامتدادات فلن يكون هناك اى تخطيط .

ولكن ماذا عن تزايد دور المحليات ؟

ان هناك مشاكل يمكن ان تواجه هذا الدور وهى نقص الاجهزة الفنية لدى المحافظات والتضارب داخل المحافظات نفسها يمكن ان يكون وراء عدم استقلال المحافظات بشكل كامل .

ويضيف د . مصطفى الحفناوى ان هناك نقطة هامة نتغافلها عند دراسة الريف وهى ضرورة المحافظة على التراث الفكرى للقرية اى رصد لكل ماتم دراسته عن الريف والمحاولات البحثية التى اجريت بحيث يكون هناك مسح شامل للحياه الاجتماعية والاقتصادية للريف لاننا لن نستطيع أن نصنع شيئا اذا اقتصدنا لمثل هذا التراث .

وهذا ما قام به الدكتور/ مصطفى الحفناوى مع فريق عمل من المتخصصين فى هذا المجال من وضع دراسة شاملة ترصد كل المعلومات عن القرية وتطورها ونموها العمرانى وعن المسكن الريفى .

ولان المشكلة التى تبحث فيها لها جوانب متعددة فبالاكتاف الامر يحتاج منا الى مزيد من البحث فى جهات متعددة فلتكن وزارة التخطيط هى جهتنا التالية فى البحث

(وزارة التخطيط - كيف نخطط للريف)

فسأل الدكتور سعد الدين حنفى الوزير المشرف على وزارة التخطيط عن تزايد الهجرة من الريف للمدينة مؤشرات واسبابها ؟ ودور وزارة التخطيط فى ذلك ؟

يقول الدكتور سعد الدين ان حقيقة تزايد معدل الهجرة لدليل على التقصير فى حق الريف وترجع هذه الهجرة الى عدة اسباب منها جذب المناطق الصناعية للمعامل الزراعين نظرا لارتفاع الاجور بها والرغبة فى رفع مستوى المعيشة وايضا الرغبة فى التعليم الجامعى .

ولذا فقد اتجهت الدولة الى التخطيط ليجعل من الريف مناطق جذب وليس مناطق طرد مما أدى الى



● نموذج لبيت صحي في إحدى القرى المصرية

● ولكن اذا حاولنا ان نحدد مشكلة الريف هل هي نقص المعلومات عنه والقصور في الدراسات والابحاث عن رغبات الاهالى واتجاهاتهم ام ان المشكلة هي عدم الاخذ بمثل هذه الدراسات ؟

ان الدراسات والابحاث التي اجريت على الريف لاحصر لها ولكنها ليست سوى خبر على ورق لانها الى الان لم يؤخذ بها . فمثلا مدينة مثل كوم أمبو الجديدة لم يراعى فيها ابسط المعلومات عن قاطنو المدينة وهي التركيبية الاساسية للتوبى والتي تجعله مرتبطاً بالنيل ومما يثبت ذلك ان نسبة الجريمة والانحلال الخلقى قد زادت بنسبة كبيرة فى سكان المدينة الجديدة نتيجة لعدم ملائمتها لطبيعة النوبى .

● ولكن هل فى رايك هناك ضرورة للربط بين هذه الهيئة والجهات الاخرى ام ان طبيعة عمل الهيئة لا تتطلب مثل هذه الرابطة ؟

بالفعل هناك ضرورة لهذه الرابطة لانها مفقودة تماما فالبحث العلمى علمية متكاملة عملية تحتاج الى الترابط بين الجهات المختلفة

(تخطيط القرية عملية علمية)

وإذا كنا حاولنا ان نغطى معظم الجهات التي يعينها امر الريف فلنحاول ان نتعرف على وجهة نظر أخرى وهي لأحد الذين عملوا فى الريف من خلال تجربتهم الفعلية فنسأل الدكتور احمد خالد

فيوضح المهندس شريف ان الهيئة لاتعنى بالريف اساسا فدورها يقتصر على ان احدى الجهات تطلب منها لجراء دراسة او بحث فنقدم به للهيئة ونقوم الجهة بتمويله .

● لاشك ان حجم الدراسات والبحوث التي تقوم بها الهيئة ليعتبر مؤشرا على خط الاهتمام بالريف فهل هو تصاعدى أم يأخذ شكلا تنازلي ؟

للاسف البحث العلمى بشكل عام خامل فنجد ان هناك عوامل يقف فى وجه الجهد العلمى فنجد مثلا انه كان هناك اتفاق بين وزارة التعمير ومركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية سنة ١٩٧٩ من أجل اعادة تخطيط قرية السنباط بالفيوم كنموذج لأفريقيا تحيذى به ويقوم مركز الامم بتمويل تنفيذ المشروع فأنفقت وزارة التعمير مع هيئة بحوث البناء على اجراء الدراسات على ان تلتزم الوزارة بتمويل الدراسة ولكن الى الان لم تحصل الهيئة على اى دعم من الوزارة فالدراسة متوقفة بالرغم من توافر التمويل للتنفيذ من قبل مركز الامم المتحدة وليس هذا هو المثال الوحيد على ان الموارد تقف حائلا امام الجهد الاكاديمى فأننا قمنا باعداد بحث عن (المسكن الريفى والتخطيط العمرانى للقرية المصرية وهو رصد لكل الظروف الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية ولكن بالرغم من الانتهاء منه الا اننا نعقر الى الدعم ليظهر الى النور .

تناقص معدلات الهجرة وكان سبيل التخطيط فى ذلك تركيز عدد من الصناعات فى المناطق الريفية وزيادة توجيه استثمارات خطة التنمية الى القطاع الريفى والاتجاه الى استصلاح الاراضى وتمليكها والوسع فى الميكنة الزراعية والاهتمام بالخدمات الاجتماعية والاقتصادية والترفيهية والامن . وقد توج هذا الاهتمام بمنح المحافظين سلطات رئيس الجمهورية مما أدى الى زيادة الاهتمام بالريف فأدى ذلك الى تناقص معدلات الهجرة الى المدينة .

لاشك ان التخطيط للريف ليس مهمة جبه معينه ولكن هي محصلة عمل عديد من الوزارت تسير وفق خطه تحدد دور كل وزارة . فكيف يتم هذا الترابط ؟

بالتأكيد لابد من الترابط وهذا يتم بين أجهزة الدولة المختلفة من خلال تركيز كافة السلطات فى يد المحافظين كمركز تتلاقى عنده اختصاصات الوزارات المعينه وقد واكب ذلك مااستحدثته الدولة من تطبيق نظام التخطيط الاقليمى وتقسيم الدولة الى ثمان مناطق تخطيطية يشرف على كل منها وكيل وزارة يقوم بتجميع متطلبات واحتياجات الاقليم واعاداد خطه شاملة على مستوى كل محافظة ثم تقوم وزارة التخطيط بدورها فى تدبير الاستثمارات اللازمة .

ولكن الى الان رغبتنا فى البحث لم تشبع فلنحاول ان نستكملها بالبحث لدى اكاديمية البحث العلمى كأحدى الجهات البحثية فنسأل الدكتور حسن اسماعيل المستشار القومى للاكاديمية عن مدى الترابط بين الاجهزة المختلفة من أجل خدمة الريف .

يقول الدكتور حسن ان عمل الاكاديمية علمى بالاساس فلسنا مسئولين على الناحية التنفيذية فالاكاديمية مستعدة لاداء اى دور او بحث اذا طلبت منها اى وزارة او جهة التعاون معها فى سبيل حل اى مشكلة .

ويوضح الدكتور احمد محمد جاد نائب رئيس الاكاديمية للمجالس المتخصصة طبيعة عمل الاكاديمية فيقول ان هناك مجلس الاكاديمية وهو الذى يوافق على المشروعات البحثية التي تعرض عليه .

ومجالس بحثية تقوم بالدراسات ووضع التقارير لجان موضوع وهي التي تشكلها المجالس النوعية لوضع البرامج التفصيلية ويبحثنا فى المجالس واللجان عن الريف فوجدنا ان هناك لجنة لتطوير القرية تشكلت فى بداية عام ٨٠ والى الان لم تجتمع .

الإمكانيات دائما تقف حائلا امام البحث العلمى

كلما زدنا فى البحث كلما زاد الامر غموضا ولكن هذا لن يمنعا من استكمال رحلتنا فى المعرفة فنسأل المهندس شريف كامل عن شكل الاهتمام الذى توليه الهيئة العامة للبحوث والاسكان والبناء والتخطيط العمرانى للقرية المصرية .



● هكذا تبدو معظم قرى مصر . البيوت متكدسة والحارات ضيقة وبرك المياه منتشرة .

التخطيط العام ولذا يجب عليها ان تنشأ مجلس اعلى للتخطيط القومى ولجان تخطيطية على المستوى الاقليمى والمحلى ولكن الى ان ينشأ هذا المجلس يجب ان تتحرك لوقف النزيف الذى يحدث فى الريف . فالحالة تزداد سوءا كل يوم فالى متى تقف مكتوفى الايدى امام كل ما يحدث فى الريف . فعلينا ان نبدأ فى تطبيق التشريعات المنظمة للعمران على هذه القرى . وان تنشأ جهاز ادارى يتولى الاشراف على هذه التشريعات والزام مجالس القرى بالاخذ بلائحة التنظيم وقانون تقسيم الاراضى هذا كمحاولة لوقف تدهور الريف ولكن هذا لا يمنع فى وضع خطه طويلة الاجل تقوم على اساس تشكيل المجالس التخطيطية من اجل التخطيط الشامل للقرى المصرية الى هنا وتنتهى الاسئلة ولكن لن ينتهى الحوار . فالحوار سوف يستمر الى ان تضع الحكومة تخطيطا شاملا بمعنى ان يمتد الى كل قوى مصر يضمن معه منع تجريف الارض الزراعية ، وقف الزحف العمرانى على الاراضى الزراعية والاشراف على الامتداد العمرانى بدلا من الاتجاه العشوائى الذى يتم الان ، ومن اجل ايجاد المساكن الصحية المزودة بالمياه النقية والصرف الصحى من اجل ان تصل بـ ٢٠ مليون نسمة هم قاطنو الريف الى خط الحياة .

توفر فرص عماله لحوالى ٣٠٠ عامل اما مجال الخدمات يستطيع ان يستوعب ٢٠٠ موظف وعامل اى انه يتضح من الارقام ان القرية المتوسطة يمكن ان توفر فرص عماله ١٠٠٠ عامل فاذا افترضنا ان حجم الاسرة ٥ افراد فمستطيع ان نقول ان القرية يمكن ان تستوعب ٥٠٠٠ نسمة حتى عام ٢٠٠٠ . ولكن اذا تركت القرية على ما هي عليه الان فسوف يصل عدد سكانها ٩٠٠٠ نسمة فى نهاية هذا القرن اى ان هناك حوالى ٤٠٠٠ نسمة لا توجد لهم فرص عمل فى القرية . والاسلوب السليم لاستيعاب هذه العماله هي فتح مراكز للصناعات الغذائية وللغزل والنسيج ولصناعة مواد البناء والى جانب ذلك سينشأ مراكز للصيانة وتدريب القوى العاملة فستستوعب هذه المراكز ١٢٠٠ عامل وبذا يكون استيعاب القرى القوى العاملة ٦٠٠٠ نسمة فيبقى ٣٠٠٠ نسمة وهذا الفائض من السكان يجب تحفظ له على اساس الخروج الى المحاور الواقعة خارج وادى النيل مثل الساحل الشمالى والبحر الاحمر وسيناء هذا هو التخطيط السليم والا سيستمر حال قرى مصر فى التدهور . ولكن من تراه المسئول عن وضع هذا التخطيط والالتزام بتنفيذه ؟ ان الدولة بالتاكيد هي الجهة الوحيدة القادرة على وضع

علام ، والذى كان مديرا للتخطيط الاقليمى بالحكم المحلى واحد الدين عملوا لفترة فى خدمة الريف . فسئله من خلال الممارسة والعمل هل يوجد خطة محددة تنبأها الدولة لخدمة اهالى الريف ؟ يقول الدكتور احمد علام فى الواقع لا يوجد حتى الان تخطيط شامل على مستوى الدولة ولاعلى مستوى الاقاليم ولاحتى على مستوى القرى . فكل الجهود التى تتم فردية تنبأها كل وزارة ويقتصر نشاطها على المجال الذى تخصص فيه وحتى هذه السياسة متغيرة تتبدل بتغير الوزارات فلا توجد سياسة ثابتة تسيير عليها الوزارات المختلفة . فتخطيط القرية عملية علمية وليست عشوائية فهي تحتاج فى البداية لعمل دراسات لتحديد الحجم الامثل من السكان الذى يمكن ان تستوعبه القرية حتى عام ٢٠٠٠ وعلى ضوء الموارد المحلية الموجودة نجد انه يمكن تقسيم الانشطة الى ثلاث اقسام رئيسية النشاط الزراعى ، والصناعات الحرفية والبيئة ونشاط الخدمات العامة . فنجد اولا ان مساحة الارض الزراعية التى يمكن ان يزرعها الفلاح بحيث يعيش فى مستوى مقبول اجتماعيا حوالى ٣ فدان وبذا يمكن تقدير الاسر التى تعيش على الارض الزراعية حتى نهاية القرن ٥٠٠ اسرة وفى مجال الصناعات الحرفية تستطيع القرية ان



صورة وتعليق

المعلم علاء الدين مصطفى ..
تصدرت صورته غلاف مجلة دوماس
المعمارية الايطالية الصادرة في ديسمبر
١٩٨٠ ، وكان البناء المصري علاء
الدين مصطفى والذي يبلغ من العمر ٦٦
سنة قد حصل مؤخرا على جائزة
اغاخان العالمية للعمارة الاسلامية عن
اعماله في تنفيذ مسكن حلاوه بالعجمي
وهو المنزل الذي صممه المهندس
المعماري الشاب عبد الواحد الوكيل
وحصل به على جائزة اغاخان للعمارة
الاسلامية . شاركه فيها المعلم علاء
الدين مصطفى الذي يعد من القلائل
المتمرسين في البناء التقليدي خصوصا
للاشكال الفراغية كالقبوات والعقود
والقباب وكان قد عمل مع المهندس
المصري العالمي حسن فتحي .

ويعتبر فوز المعلم علاء الدين
مصطفى بهذه الجائزة والتي تبلغ قيمتها
١٠ الاف دولار تكريما للعامل الحرفي الذي
شارك عبر العصور في تشييد
الحضارات الخالدة ، وابراز القيم
الاسلامية في التخطيط والعمارة .

شخصية العدد

دكتور مهندس يحيى الزينى

رئيس المكتب العربى للتصميمات الهندسية

تخرج الدكتور يحيى الزينى فى كلية الفنون الجميلة بالقاهرة بدرجة امتياز عام ١٩٤٢ ثم حصل على الماجستير فى الفنون والعمارة الاسلامية من جامعة القاهرة عام ١٩٤٧ ثم أرسل فى بعثة علمية الى باريس حصل بعدها على دبلوم المدرسة العليا للعمارة عام ١٩٥٢ وعاد ليستأنف نشاطه فى حقل العمل المعمارى والتدريس .. وحاز فى هذه الاثناء على عدد من الجوائز والميداليات وكان آخرها نوط الجدارة من الطبقة الأولى عام ١٩٧٨ .

والدكتور يحيى الزينى كثير الاسفار .. فقد زار معظم دول العالم فى أوروبا وأمريكا وآسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية .. واشترك فى عديد من الندوات والمؤتمرات العلمية وساعده على ذلك اتقانه للغتين الفرنسية والانجليزية .. مع طلاقته فى التعبير .. والدكتور يحيى الزينى يعتبر من تلامذه مدرسه مصلحة المباني ... التى انشرت ونشنت اشلاؤها على المصالح الحكومية .. وقد حاول أن ينقل خبراته الى المكتب العربى للاستشارات الهندسية بعد تعيينه رئيسا لمجلس إدارته .. وقد وضع تقاليد فنية وإدارية جديدة ملاحقا بذلك التطور العالمى فى مجال الاستشارات الهندسية .. سواء كان ذلك من ناحية الفكر التصميمى أو الإنتاج والأخراج .. أو الطباعة والنشر .. وهو يستغل كل الامكانيات المتاحة له لخدمة العمارة والمعماريين سواء فى الدراسات العلمية أو فى النشاط المهنى .. والدكتور يحيى الزينى فى نفس الوقت امين لجنة العمارة فى المجلس الأعلى للثقافة .. وهو يؤمن أن العمارة أم الفنون وهى الحيز الثقافى للمجتمعات الذى يعيش فيه المجتمع .



د . يحيى الزينى ونموذج مجلس جامعة السلطانية الإسلامية



الحركة الدائبة والنشاط الدائم مع الدقة فى العمل والمراجعة والمتابعة .. هى الصفات التى يتميز بها المعماريون المسؤولون عن النشاط الاستشارى الكبير .. والدكتور مهندس يحيى الزينى هو أحد هؤلاء المسؤولين .. فهو يقوم على رأس أكبر جهاز فنى استشارى هندسى يتبع وزارة التعمير والاسكان .. وقد تحمل هذه المسئولية حوالى سبع سنوات أضاف فيها الكثير من المفاهيم على العمل المعمارى والتخطيطى .. بالإضافة الى الكثير من تقاليد المهنة .. وإدارة الأعمال .. اشترك بجهازه فى هذه العده فى عدة مسابقات معمارية فى مصر والخارج .. كما اشترك بجهازه فى عدة مشروعات كبيرة فى مصر والخارج .. وكان فى ذلك راندا فى فتح سوق العمل الاستشارى خارج مصر .. وأخر مشروعات جهازه فى هذا المجال .. تخطيط وتصميم جامعة النيجر التى أخذ تصميمها الطابع الأفريقى المحلى .. وقد اثبت نفسه فى هذه المنطقه من العالم .

ويتم فى الوقت الحاضر التفاوض مع الحكومة المصرية للموافقة على ترشيح الدكتور الزينى مستشارا شخصيا لرئيس جمهورية النيجر .. وذلك بناء على الطلب الرسمى لرئيس جمهورية النيجر الاسلامية .. فقد اشترك الدكتور يحيى الزينى من قبل مع وفد النيجر فى اجتماعات وزارة الخارجية للدول الاسلامية .. وتوطدت بذلك العلاقات بينه وبين المسؤولين فى حكومة النيجر .. وتتوجت هذه العلاقات بطلب رئيس جمهورية النيجر لسيادته ليكون مستشاره الخاص فى مشروعات التعمير والاسكان ..

جائزة أغاخان للعمارة الإسلامية

بادره بدأها الامير صدر الدين خان ورصد لها الاموال الطائلة (٥ مليون دولار) . ثم احتضنها اساتذته جامعة هارفارد بامريكا .. سواء من الناحية الادارية والتنظيمية او من الناحية العلمية .. ويشترك في نشاطها من العرب الاستاذ حسن فتحى والدكتور منى سراج الدين .. ومن المعروف ان الامير صدر الدين درس الفنون الاسلامية فى جامعة هارفارد .. وهو بهذا الانتماء العلمى يبدأنشاطه من نفس الجامعة التى تخرج فيها ..



والاهتمام بالعمارة الاسلامية بادره حضارية ظهرت فى السنوات الاخيره وعقدت لها الندوات والمؤتمرات فى القاهرة والندام وأخرها فى المدينة المنورة .. وتنتهى هذه النهاية الى عمل له فعاليته العلمية سواء فى الدراسات او البحوث او الاعلام او المسابقات التخطيطية والمعمارية او الجوائز التقديرية والتشجيعية .. وإذا كان الامير صدر الدين خان الرئيس الروحي للطائفة الاسماعيلية المنتمية الى الاسلام قادرون على رصد خمسين مليوناً .. وإذا كانت جامعة هارفارد قد احتضنت نشاط الامير الاسماعيلي فان الجامعات العربية قادرة على احتضان مثل هذا النشاط فى الوطن العربى وهو فى نفس الوقت قلب العالم الاسلامى .. وقد تكون مؤسسة الملك فيصل الخيرية .. هى الجهة الاولى بتحريك مثل هذا النشاط .. وهناك من المهتمين بهذا المجال عدد كبير من المسولين فى تخطيط وتنمية المدن العربية .. ونذكر هنا النشاط السائد فى هذا الاتجاه فى عدد من المدن العربية مثل جده بالمملكة العربية السعودية وناس ومكناس بالمغرب وسيدى بوسعيد فى تونس .. والشارقة فى دولة الامارات .. وهناك عدد كبير من المعماريين والمخططين العرب والاجانب يهتمون اهتماما خاصا بهذا النشاط وقد فاز بالجوائز البالغ قيمتها ٣ مليون دولار امريكى ١٥ مشروعا من مختلف انحاء العالم الاسلامى فى مجالات العمارة والتخطيط .

اننا نعرض هنا لبعض النماذج المقدمة لجائزة الاغاخان للعمارة الاسلامية وحازت على جوائز مالية كبيرة .. سواء فى مجال التصميم المعمارى او المحافظة على التراث القديم وتنسيق المواقع او فى الانشاءات العامة .. وتأتى مستقبلا مجالات الفنون والتخطيط العمرانى .

ومن الجدير بالذكر ان من المشروعات الفائزة بالجوائز مشروع المهندس المصرى عبد الواحد الوكيل عن مسكن حلاوه بالعجمى بالاسكندرية وقد حصل على جائزة قدرها ٣٥ الف دولار امريكى هو وفريق العمل الذى ساهم فى تنفيذ المشروع .

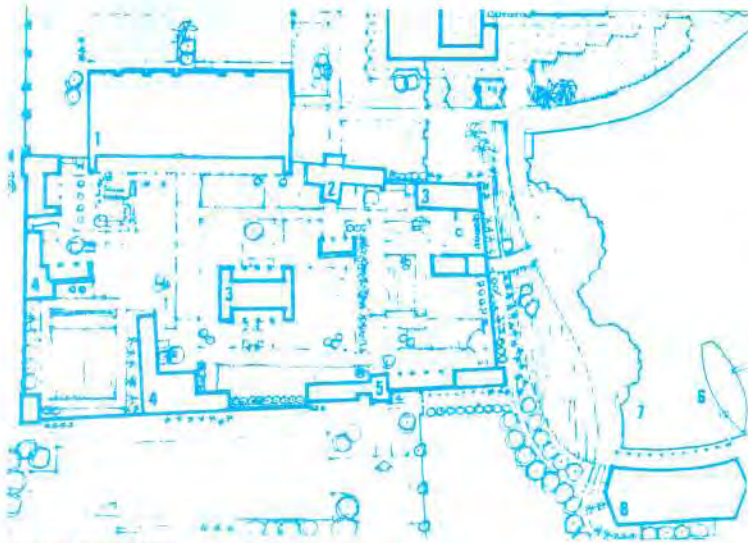
اننا نعرض لهذا الموضوع كمثل عملى للخروج بالافكار والتوصيات الى حيز الواقع والتطبيق ، كدعوة للمفكرين والادباء والمعماريين والمخططين .. وكل المهتمين بتأصل الحضارة الاسلامية فى العمارة المعاصرة .. هذا مثل .. وهذه دعوته للحدو حذوها .. دعوته .. للعمل الجدى المنتج .

وقل اعملوا فسيرى الله اعمالكم ورسوله والمؤمنون .

متحف قطر - دولة قطر

المهندس المخطط والمعماري : ميشيل ايس وانتونى ايرفينج

بعد مسح قطر على ارض قصر شيخ قطر الذى بنى فى اوائل القرن العشرين . وقد صمم المتحف على نظائر المعماري المحلى بقطر . وذلك مع مراعاة الحافظ على المباني القديمة القائمة وتجديدها . وبهدف عدم طغيان ارتفاع المتحف على الطابع العام للمنطقة ، فقد صمم المبنى بحيث يكون هناك دورا كاملا غاطسا فى الارض .



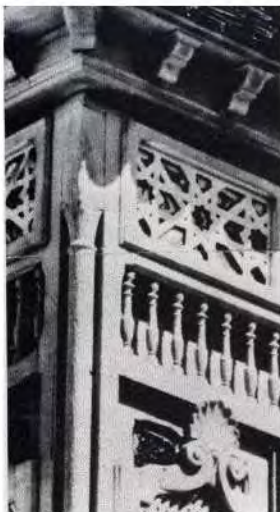
site plan (scale 1:1200)

key

1. Museum of the State
2. ramparts
3. old majlis
4. old palace
5. main gate
6. show exhibits
7. fountain
8. Museum of the East

قرية سيدى بوسعيد - بتونس

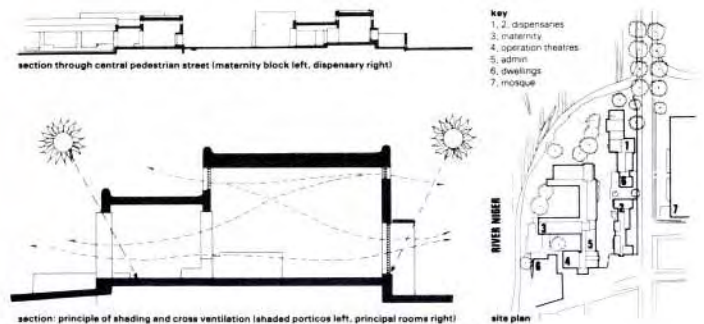
فازت هذه القرية بجائزة اغاخان عن اعمال الصيانة والترميم والمحافظة على طابعها التخطيطي والمعماري وقد بدأت في القرن الثامن عشر تجذب أعدادا كبيرة من السانحين . وتضم القرية مجموعة من الأضرحة والمساجد وتحيط بها مجموعات من الأشجار وتمتد على شوارعها المحلات التجارية والمقاهي التقليدية . ومباني القرية دهنت باللون الأبيض الناصع والشابيك والأبواب باللون الأزرق وذلك تحت نظام صارم يلزم اصحاب المباني بهذا الاتجاه . وقد بدأ قانون الصيانة بهذه القرية عام ١٩١٥ وتطور هذا القانون عام ١٩٧٣ ، ١٩٧٨ ، وفي عام ١٩٧٩ اشتركت هيئة اليونسكو في دراسة وترميم وصيانة القرية التي اصبحت مع حافظها على التراث المعماري موردا استثماريا وسياحيا هاما .



مركز صحي - مالى

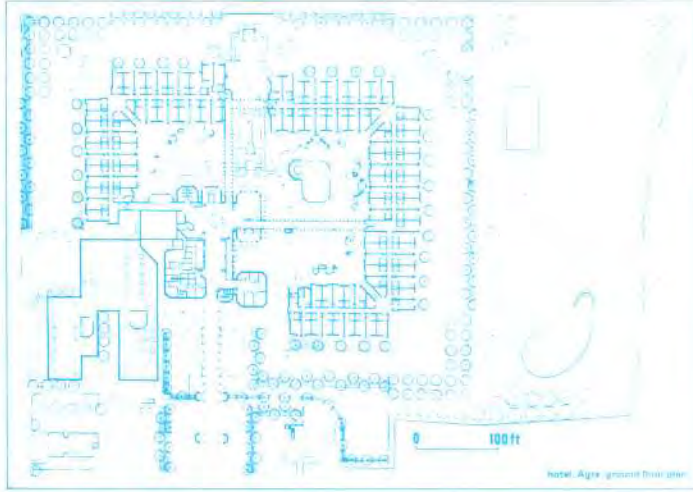
المهندس المعماري : اندرى رافيرو

تميز هذا التصميم باحترامه للمسجد المقابل له ، وبأنه استعملت فيه مواد البناء المحلية (طين مخلوط بقليل من الاسمنت) كما بنى على الطراز المعماري الاسلامي المحلي . وقد تميز تخطيط الموقع بنجاعة لأجزاء المبنى حول فراغات خاصة بالمشاة .



فندق موغال بمدينة اجرا بالهند : المعماري مجموعة اركوب للتصميم بالهند

بنى هذا الفندق ليستقبل الزائرين لتاج محل وقد بنى بالمواد المحلية المتوفرة في المنطقة كحوائط حاملة وبالرخام من الداخل . ويتسع الفندق لعدد ٢٠٠ غرفة وقد عنى بالتنسيق الداخلي لغاعات الفندق كما عنى بالتنسيق الخارجي للافنية بما يتلائم مع طبيعة المكان وتراثه الحضارى .



architects' expression of 'the culture and rich architectural

tradition of the region with an entirely contemporary vocabulary of

forms derived from functional needs'.

روعى في تصميم المبنى البساطة والامكانية التنفيذية المحلية . وما توفره من تكاليف فى البناء . وقد استعمل الطوب الرملى فى البناء مع ابنية خرسانية خفيفة للاسقف . وضعت لها شدادات خشبية متنقلة . وقد روعى فى التصميم الحد من استعمال حديد التسليح فى هذه الابنية . والتصميم يعبر عن بعض القيم للعمارة الاسلامية المحلية فى هذه المنطقة . وان كانت تكاليف البناء لا تتناسب كثيرا مع البيئة الريفية .

مركز للتدريب الزراعى - فى نيابنج بالسفغال المعماري من اليونسكو





منزل فى ضاحية العجمى - مصر المعماري عبد الواحد الوكيل - باريس

استعمال التخنيوش والملف والايوان والمشربية والمعد .
والمبنى من الحجر الجيري وقد قام ببنائه علاء الدين مصطفى هو بناء مصري عمل مع المهندس حسن
تحتى مده طويلة . وقد حاز على جزء من الجائزة ونشرت صورة فى المجلات العالمية .

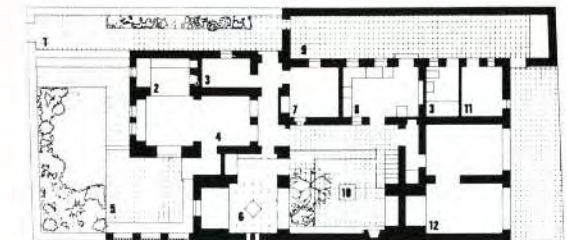
نصميم المنزل متأثر بتصميمات المهندس الكبير حسن فتحى وقد هدف المصمم الى استعمال العناصر
المعمارية التقليدية فى الاستعمال المعاصر . واذا كان معظم المباني فى الضاحية مفتوحة الى الخارج
كمصيف إلا ان المعماري صمم المنزل الى الداخل حيث تلفت مكوناته حول فناءه الداخلى . وهكذا نرى



house, Agamy: section

- KEY
- | | |
|-------------------|-----------------------------|
| 1. beach entrance | 7. guest bedroom |
| 2. swim | 8. kitchen |
| 3. bathroom | 9. back yard |
| 4. living area | 10. courtyard with fountain |
| 5. terrace | 11. maid |
| 6. garage | 12. garage |

30. Aladdin Mustapha, the master mason at Agamy who receives part of the award.
30. Agamy: traditional forms and construction were regarded as strange by local residents.



house, Agamy: plan (scale 1:250)

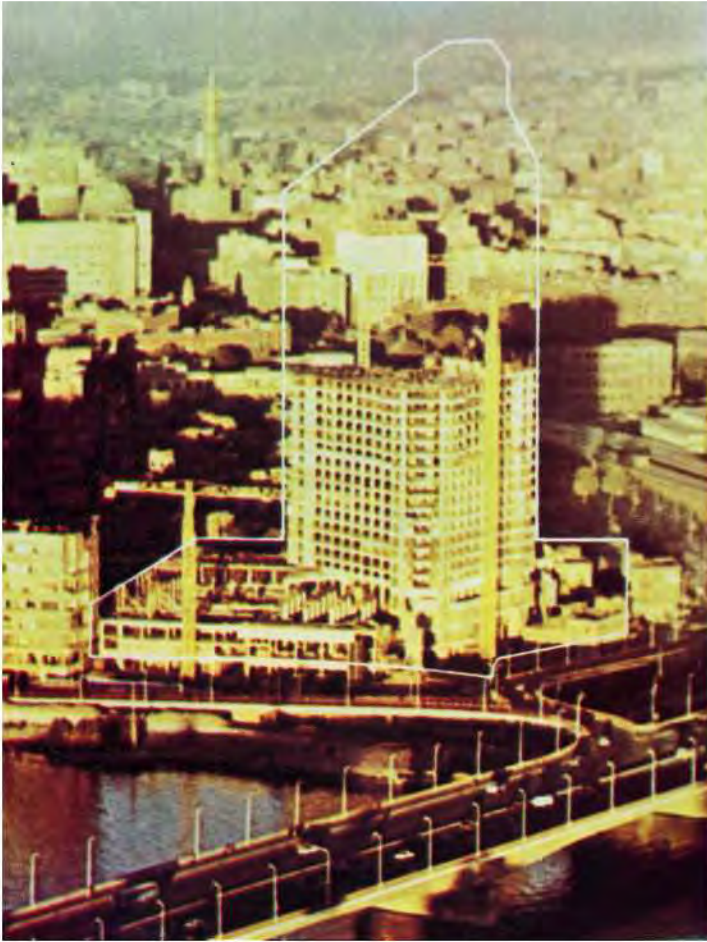
من المشروعات المختارة



الشكل العام للفندق

هيلتون رمسيس

الاستشارى : وارنر تون بوند
المهندس على نصار



انشاء التشبيد

يقام مشروع فندق هيلتون رمسيس على قطعة أرض مساحتها ١٠٥٠٠ متر مسطح تطل على النيل ويحدها من الجنوب كوبرى ٦ أكتوبر على شارع الجلاء وشرقا شارع ساحل الغلال وغربا كورنيش النيل من ناحية ماسبيرو والفندق ملك للشركة العربية للفنادق والسياحة

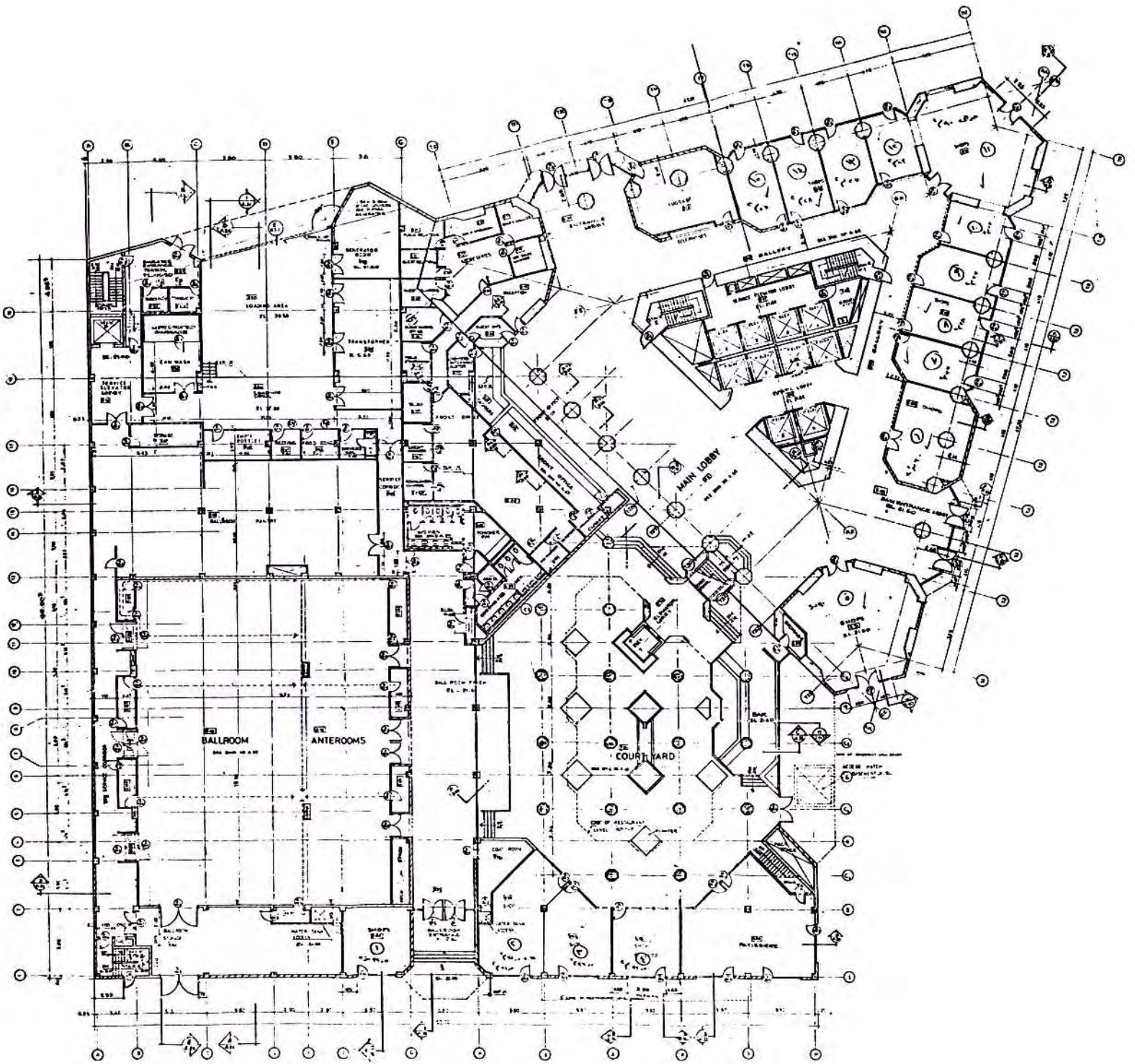
ويتكون المبنى من جزئين ، الجزء الأول هو البرج العلوى وهو مكون من عدد الخمسة طوابق الأولى (بما فى ذلك البدروم) وهى الأدوار الخاصة بالخدمات العامة للجمهور والفندق والتي يعلوها الأدوار السكنية المتكررة لغرف النزلاء وعددها ثلاثون طابقا ثم الطابق الخاص ببرج المراقبة السياحية ودور الماكينات العلوى بحيث يصبح اجمالى عدد الأدوار حوالى ٣٦ طابقا بارتفاع اجمالى قدره ١١٨ر٢٠ متر أعلا منسوب سطح الرصيف (مستوى ٢٠١٦م) أى حتى مستوى ١٣٩ر٨٠ مترا من سطح البحر ويتكون كل دور من ٢٤ حجرة مزدوجة و٦ أجنحة بحيث يصبح اجمالى الحجرات ٩٢٣ غرفة .

أو الجزء الثانى البوديوم : فهو الجزء المنخفض من المبنى الذى يعتبر استمرار لعدد الخمسة طوابق الأولى والتي تحتوى على بقية الخدمات العامة الموجودة بالبرج العلوى بما فى ذلك المطاعم رئيسية والمطبخ الرئيسى وصلالات للاجتماعات وكافتيريا .

ويعلو البوديوم طابقان يحيطان حمام السباحة بالدور الأخير لهذا الجزء من المبنى .

وللفندق ثلاث مداخل احدها على شارع كورنيش النيل ويؤدى الى صالة الاحتفالات والكاзино وكذلك بهو الفندق ، ومدخل من شارع الجلاء للنزلاء والزائرين بسياراتهم ويؤدى الى البهو الرئيسى للفندق والاستعلامات والاستقبال .

ومدخل من شارع ساحل الغلال وهو مخصص أساسا للمجموعات السياحية والتوبيسات وكذلك يوجد ٦ مصاعد أساسية للنزلاء و٤ للخدمات . ويقع أمام مدخل شارع ساحل الغلال جراج متعدد الأدوار تابع للفندق وهو يقام على مساحة قدرها ٦٢٨٧ متر مربع ويشمل أيضا على مكاتب ومحلات تجارية .

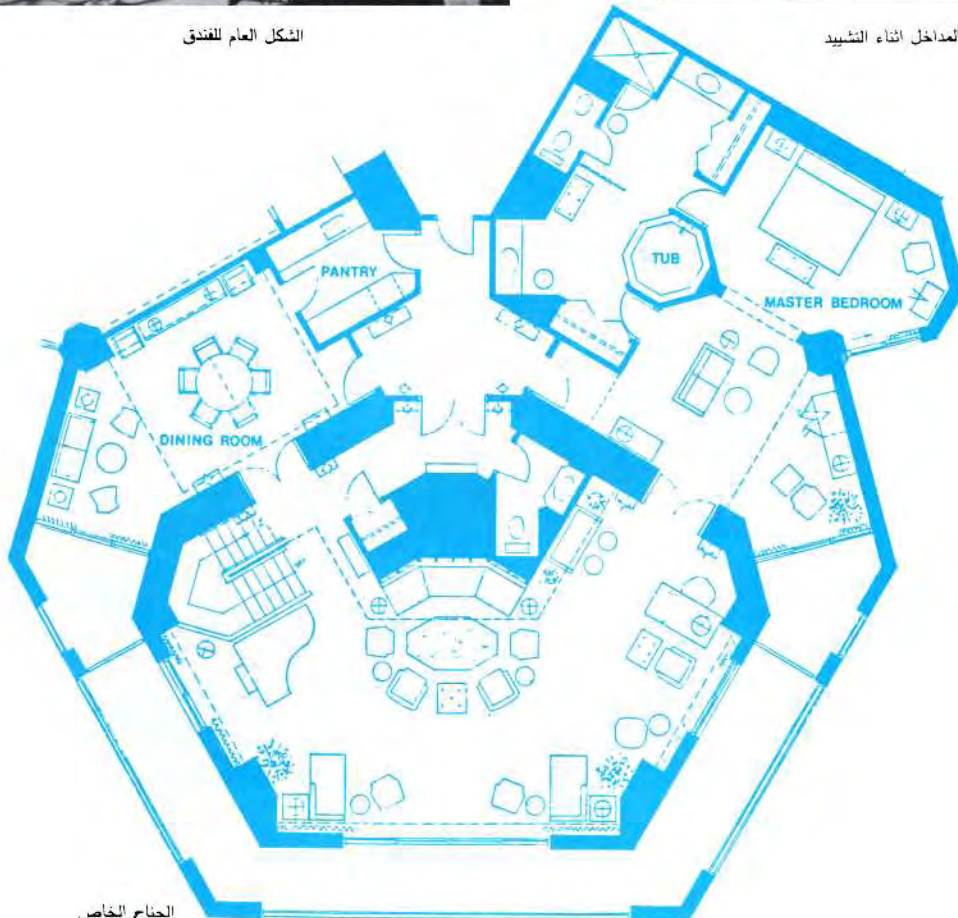




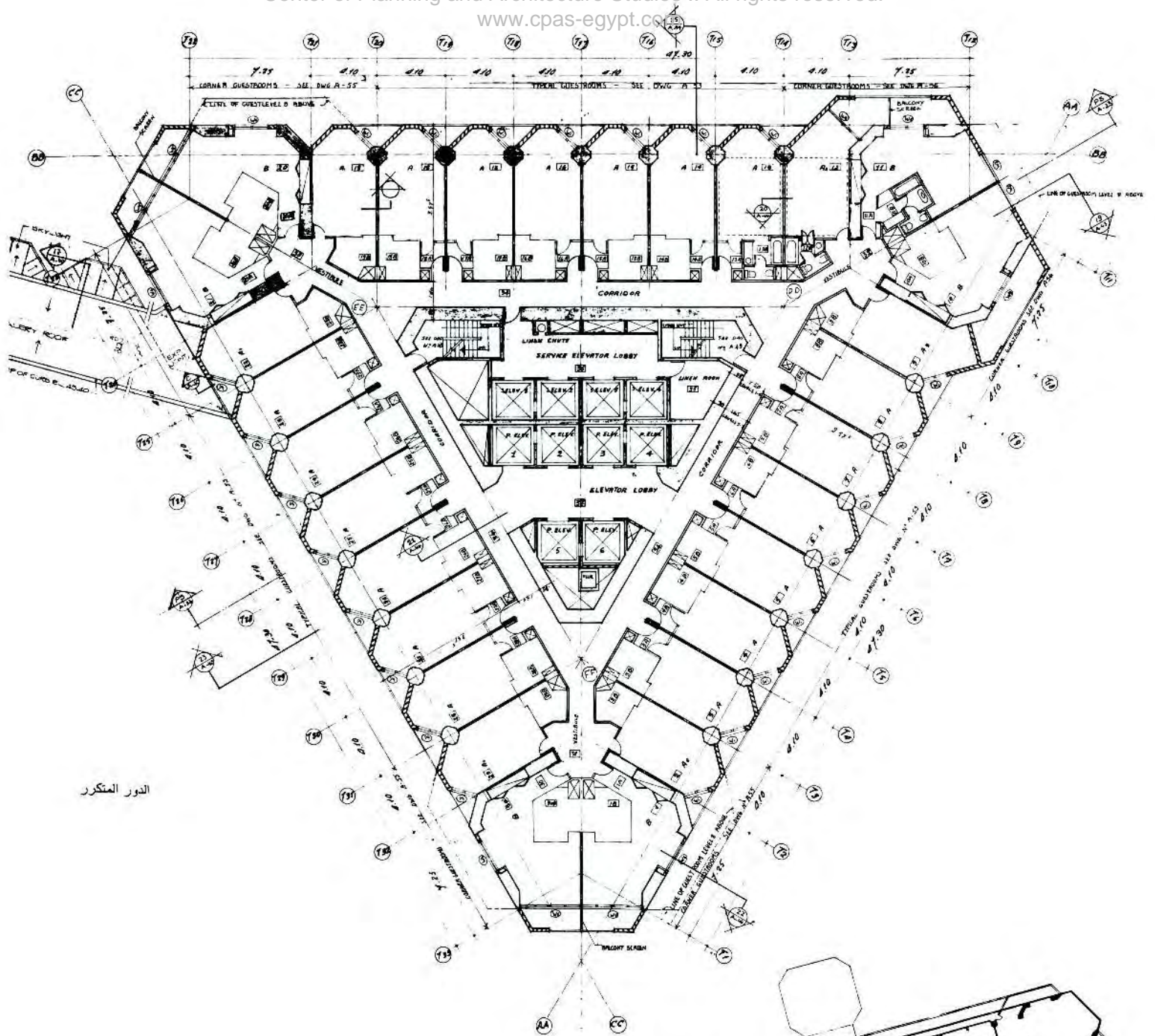
الشكل العام للفندق



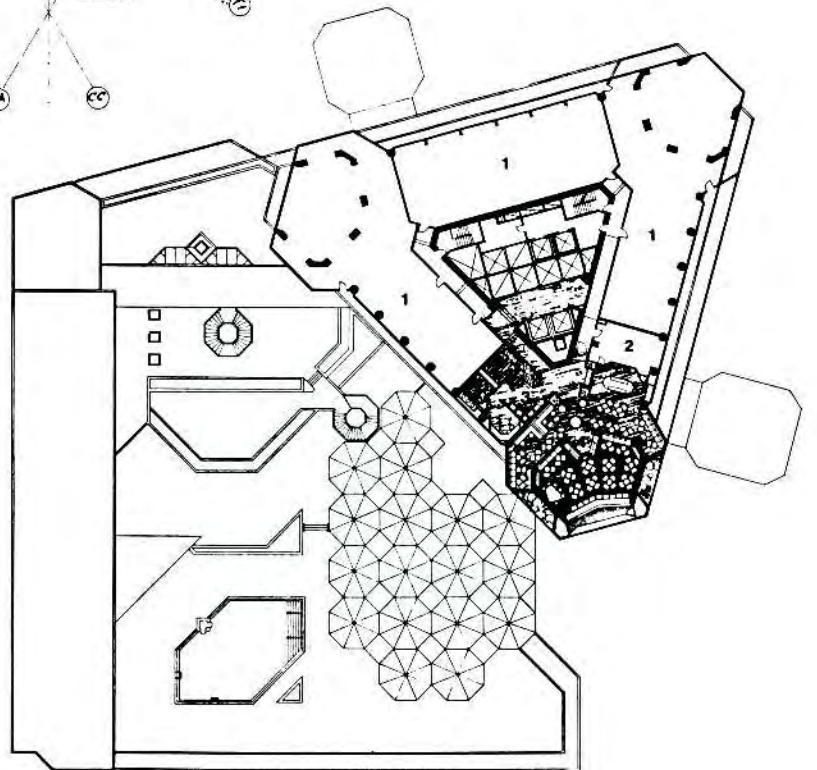
المبنى وصالات المداخل أثناء التشييد



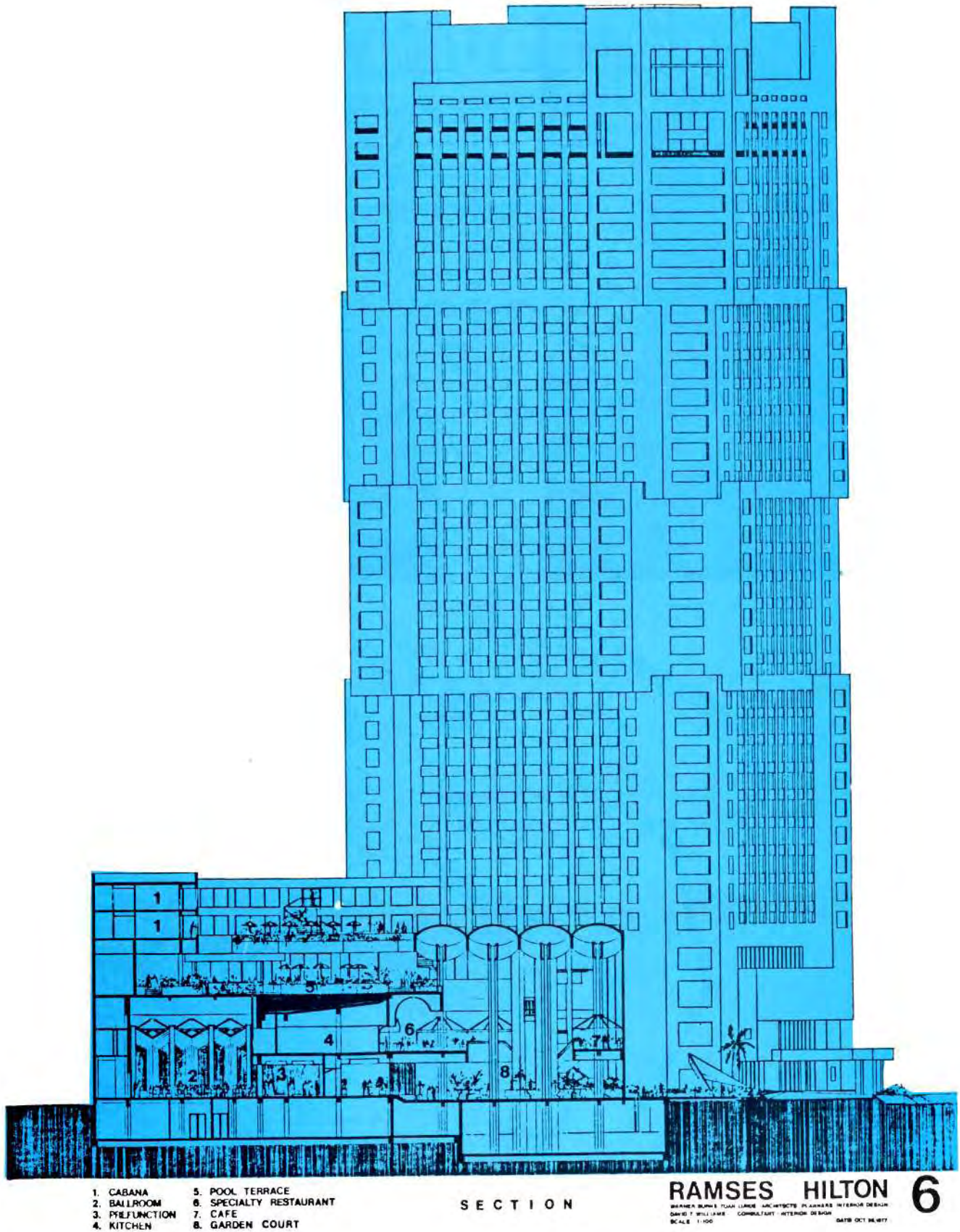
الجناح الخاص



الدور المتكرر



الطابق العلوى



قطاع في الصالات العامة وواجهة للمبنى

من المشروعات المختارة

مبنى معد الاستخدامات بالكويت

سكني - تجاري - مواقف للسيارات

الاستشاري : المعماريون المتحدون - لندن



من الاتجاهات التي أصبحت تميز مناطق وسط المدينة إقامة المشروعات المتعددة الأغراض والتي توفر المساحات الكافية لمواقف السيارات والتي أصبحت مشكلة عامة في معظم المدن الكبيرة . وتختلف اغراض المباني باختلاف مواقعها وتحديد استعمالها في التخطيط العام . وهذه الاغراض تختلف من الاستعمال السكني الى الاستعمال الفندقى او المكاتب الادارية او المحلات التجارية او الاغراض الترويحية او قاعات الاحتفالات . وتحدد نسبة هذه الاستعمالات على ضوء دراسات الجدوى الاقتصادية لكل منها ، الامر الذى يتطلب تقديم بدائل نعيمية اولية تبني على اساس التصور العام لاحتياجات المنطقة ، ثم بعد ذلك تخضع هذه البدائل الى دراسة الجدوى لتحديد انسبها ونسبها . هذا بالإضافة الى توفير مواقف السيارات اللازمة .

وقد ظهرت هذه المشروعات في مناطق اواسط المدن فى امريكا واوربا . وبدأت تظهر فى المدن العربية . ومن هذه الامثلة المشروع المتعدد الاغراض الذى يضم الاستعمال التجارى بجانب الاستعمال السكنى الفاخر ومواقف السيارات ، والمشروع فى مركز مدينة الكويت القديمة أمام مبنى الأرسال الرئيسى . ويقع المشروع على طريق رئيسى ويخدمه طريقين جانبيين كما يظهر فى الموقع العام الذى تتحدد عليه مسارات المرور والمراحل المختلفة للمشروع .

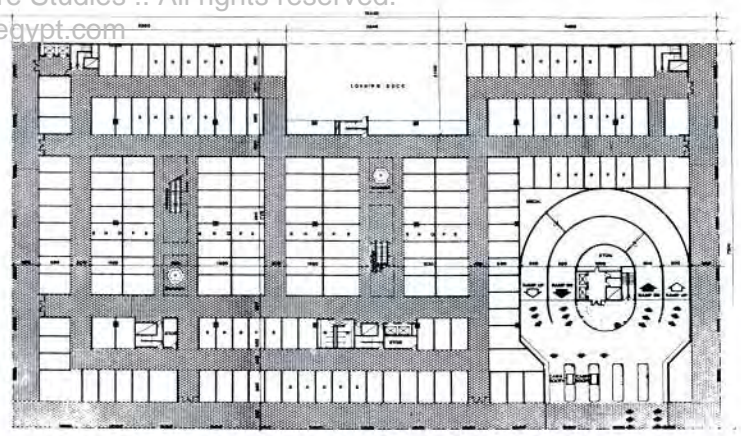
والمبنى مكون من ستة ادوار اثنان منها تحت منسوب الارض كمواقف للسيارات والدور الارضى ، والأول مخصص للاغراض التجارية بجانب مواقف السيارات الخاصة المجاورة . اما الدور الخامس مخصص لمواقف السيارات الخاصة بالاستعمال السكنى الذى يحتل الدور السادس . وهكذا يختلط مواقف السيارات بالاستعمالات التجارية والسكنية بطريقة تتطلب عناية خاصة بالمحافظة على البيئة . وهذا أخطر ماتعرض له مثل هذه المشاريع .

والمبنى يحمل الملامح المعمارية التى تناسب البيئة مع التشكيلات المعمارية التى ترتبط بالتراث الحضارى الإسلامى .. ويظهر ذلك فى المباني السكنية فى الادوار العليا حيث يظهر الفناء الداخلى عنصرا مشتركا فى التصميم ..

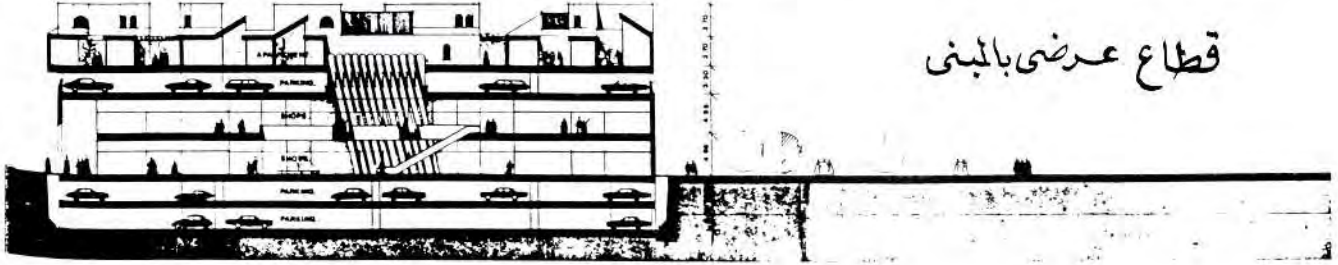
الموقع العام



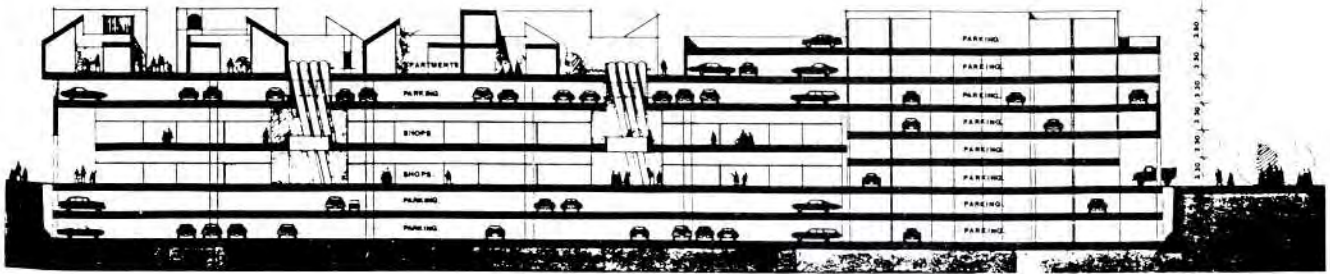
مسقط الدور السادس - سكني ومواقف سيارات



مسقط الدور الأرضي - محلات تجارية



قطاع عرضي بالمبنى



قطاع طولي بالمبنى



منظور للمبنى السكني ومواقف السيارات

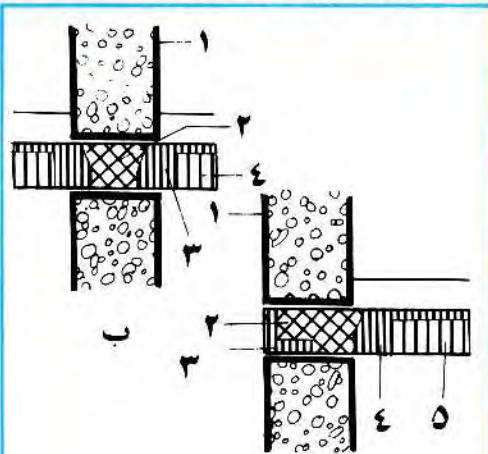
نظام الإنشاء باستعمال بلوكات الحوائط

دكتور حازم محمد ابراهيم

تفاصيل انشائية

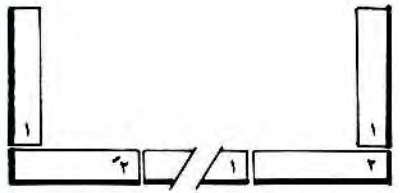
في الحالات العامة ، يتراوح سمك البلوك بين ٢٠ الى ٣٠ سم ويتراوح ارتفاع البلوك المتوسط الحجم بين ١٠ الى ١٥ سم ويوجد منه عروض تتراوح بين ٢٦ ، ٢٩ ، ٣٢ م وبهذا النظام يمكن انشاء مباني حتى ارتفاع ٧ أدوار . ويتم استعمال البلوكات في صورتين الاولى في شكل حوائط حاملة متوازية فقط وفي هذه الحالة تكون صورة حوائط حاملة متوازية فقط وفي هذه الحالة تكون الحوائط الموجودة في الاتجاه العمودي مجرد قواطع غير انشائية ، وفي هذه الحالة لايزيد الطول المستمر للحوائط الانشائية عن ١٠ أمتار يجب بعدها وجود حائط إنشائي في الاتجاه العمودي على مجموعة الحوائط المتوازية يعمل بمثابة دعامة انشائية للمبنى ، وفي هذه الحالة لا يقل سمك هذا الحائط عن ٢٠ سم . ويجب أن يمتد هذا الحائط الانشائي لكي يقطع كافة الحوائط المتوازية ويجب أن يكون مصمما بكامل طوله .

ويتم ربط البلوكات افقيا ببعضها البعض بواسطة صب خرسانة ناعمة لملء فراغ التجويف الموجود بين البلوكين ولأبوضع في هذا التجويف أى نوع من حديد التسليح . أما ربط البلوكات رأسيا مع بلاطات السقف فيتم عن طريق اللحام أو الربط مع حديد الضغوط البارز من البلوكات ثم يوضع حديد التسليح وتصب شدادة خرسانة مسلحة فوق البلوكات وبذلك يتم الربط بين كل من البلوكات والبلاطة المسلحة بالشدادة الخرسانية التي تعمل في نفس الوقت على مقاومة الناتجة عن ضغط الرياح أو هبوط المبنى . ويمكن لاضفاء القوة على هذا الرباط أن تستعمل كانات حديدية للربط بين السطح العلوي للبلوكات .



تفاصيل انشائية

أ - وصلة حائط خارجي وبلاطة السقف
ب - وصلة حائط أنشائي داخلي



تأثير مادة الكسوة الخارجية على أعداد وانماط البلوكات المطلوبة :

أ - المبنى يقام من نمط واحد من البلوكات الغير منهية الأسطح
ب المبنى يقام من بلوكات منهية الاسطح وفي هذه الحالة يتم الاحتياج الى ٣ انماط من البلوكات

ولا يستعمل في البلوك أى نوع من حديد التسليح للاغراض الانشائية ، وكل ما يستعمل لا يزيد عن خطاطيف تستعمل لرفع البلوك ولتركيب في الموقع ، وان كان هناك نظم انشائية تستغنى ايضا عن هذه الخطاطيف الحديدية . ومن ذلك تظهر ميزة استعمال هذا النظام الانشائي حيث أنه يعتبر موفرا للحديد وبالتالي يعتبر نظاما انشائيا مناسباً في الدول التي لاتصنع حديد التسليح أو التي تعاني نقصا كبيرا في هذه المادة . كما انه من البديهي أن الاستغناء عن حديد التسليح بشكل جوهري سينتج عنه خفضا كبيرا في تكلفة البناء ذاته .

أنواع البلوكات

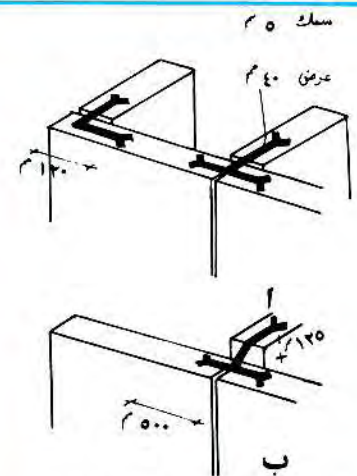
يمكن أن توجد البلوكات في صورة بلوكات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم ، والشائع منها في الاستعمال البلوكات المتوسطة أو الكبيرة وذلك لما تمتاز به من قلة الوصلات ، وانخفاض حجم العمالة المطلوبة للتركيب ، وانخفاض زمن التركيب ذاته ، وذلك بالإضافة الى تيسير اعمال النقل والتخزين وتنظيم العملية الانشائية وبرمجتها ، وعلاوة على ذلك تمتاز البلوكات المتوسطة بعدم احتياجها الى وسائل صلب مؤقتة أثناء عملية تركيب المبنى ..

الفكرة الانشائية لهذا النظام هي نفس الفكرة الانشائية للحوائط الحاملة التقليدية ، ولكن يتم في هذا النظام استعمال وحدات كبيرة نسبيا من البلوكات في انشاء الحوائط الحاملة . وكان هذا النظام الانشائي شائعا في أوروبا في اعقاب الحرب العالمية الثانية لما فيه من مميزات انشائية سنتبينها في سياق هذا العرض .

المواد المستعملة :-

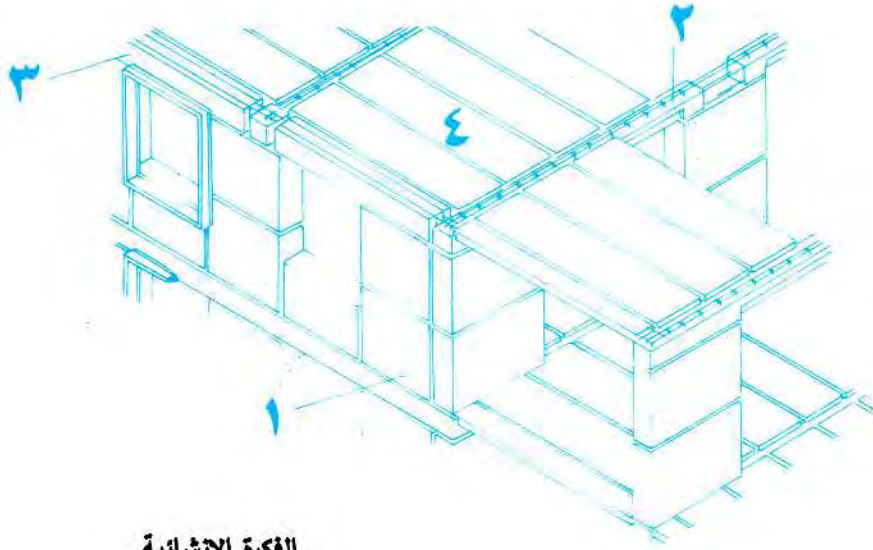
غالبا ماتجهز بلوكات الحوائط من الخرسانات الخفيفة (غير المسلحة) وإن كان يمكن ايضا أن يستعمل في تجهيز البلوكات الخرسانة العادية ، أو المواد التقليدية كالحجر والطوب بأنواعه . ولاحتوى قطاع البلوك على أى مواد اخرى خلاف مادته الانشائية الاساسية ، أى أن قطاعه غير مركب من أكثر من مادة كما هو الحال في «وحدات الحوائط الكاملة» . ويعتمد البلوك في عزله الحرارى والصوتى على نوع مادته (خرسانة خفيفة) وسمكه (٢٠ سم - ٥٠ سم) ويمكن اضافة مادة كسوة خارجية للبلوك أثناء التصنيع ولكن يمكن نهر السطح الخارجى للبلوك كخرسانة ظاهرة .

وتستعمل الخرسانات الخفيفة أو الخرسانات العادية في تصنيع البلوك . وفي مجال الخرسانات الخفيفة ، تستعمل خرسانات خفيفة تتحمل قوى ضغط ٥٠ ، ٧٠ ، ١٠٠ كجم/سم^٢ ، وكذلك تستعمل خرسانات عادية تتحمل قوى ضغط ١٤٠ ، ٢٠٠ كجم/سم^٢ ، وتقاس قوى الضغط بعد ٢٨ يوما من الصب . ويتم اختيار الخرسانة المصنوع منها البلوك حسب موقعه في المبنى وحسب القوى التي يتعرض لها .



استعمال الكانات الحديدية للربط الرأسى بين البلوكات

أ - السطح العلوي للبلوكات في مستوى واحد
ب - اختلاف منسوب السطح العلوي للبلوكات

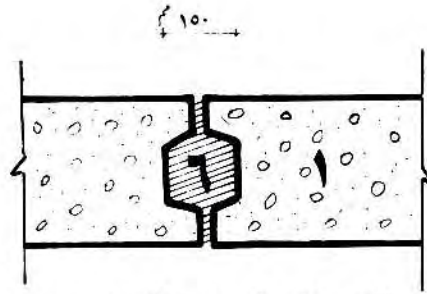


الدليل

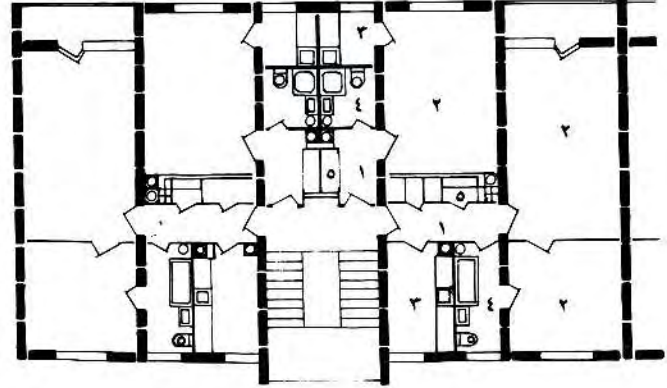
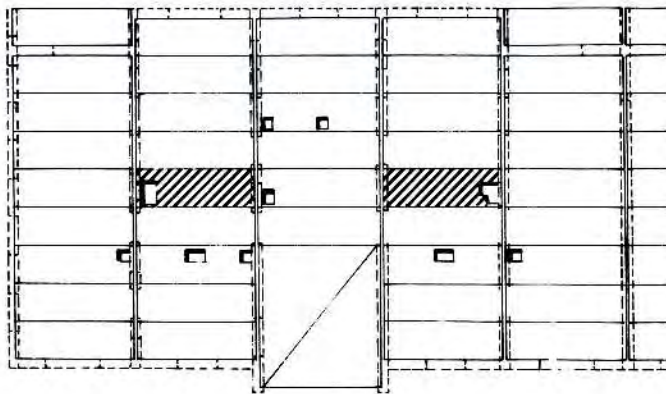
- ١ - بلوك خرسانه غير مسلحة سمك ٢٩ سم
- ٢ - شدادة خرسانة مسلحة مصبويه فى مكانها
- ٣ - وحدة كسوه سابقه التصنيع من الخرسانه المسلحة
- ٤ - بلاطة المسقف من الخرسانه المفرغة
- ٥ - مادة حشو للبلاطة المسلحة .
- ٦ - خرسانه ناعمة مصبويه فى مكانها

الفكرة الانشائية

- ١ - صالة مدخل
- ٢ - غرفه
- ٣ - مطبخ
- ٤ - حمام
- ٥ - مخزن



قطاع افقى فى توصيلة البلوكات



المسقط الأفقى المعمارى لعمارة سكنية يبين توزيع البلوكات

جائزه أغا خان للعمارة الاسلاميه - بقية -

ومن المشروعات التي فازت بجائزة اغاخان للعمارة الاسلامية كذلك فندق انتركونتال بمكة وقد نشر من قبل - وترميم مبنى في مدينة بودرم بتركيا ترميم مبنى على كابو في اصفهان بايران وابراج المياه القديمة والحديثة في مدينة الكويت .

هذه أو الثمار ، والامل كبير في تأصيل قيم العمارة الاسلامية في العمارة المعاصرة .. وفي المنطقة العربية بوجه خاص .. وهي غنية بهذه القيم .. مبنى على كابو باصفهان بايران



أبراج
المياه
القديمة
والحديثة
بالكويت



منزل على كابو بايران



فندق انتركونتال بمكة المكرمه

مستشارك الفني

مستشارك القانوني

استفسارات حول تملك الشقق

يجيب عليها محمد على جاد

مدير ادارة الشئون القانونية بحى مصر الجديدة

هل هناك حالات يجوز معها للمالك التصرف فى الاجزاء المشتركة (اجزاء يشترك ملاك الشقق فى امتلاكها ملكية شائعة) دون موافقة باقى الملاك ؟

لايجوز لمالك الشقة ان يتصرف فى نصيبه فى الاجزاء المشتركة مستقلا عن الجزء الذى يملكه ملكية مفرزة لان الاجزاء المشتركة مملوكة على الشيوع وهو شيوع جبرى دائم لايمكن الانتفاع به الا فى الجزء المفرز فاذا اريد التصرف فى الاجزاء المشتركة فانه يتم ذلك مع التصرف فى الاجزاء الخاصة فالمالك للجزء المفرز يملك مايتبعه من حصة فى الاجزاء المشتركة باعتبارها ملحقات له ولايجوز لمالك الشقة ان يتصرف فى الاجزاء المشتركة تصرفا ماديا عن طريق التغيير أو التعديل الا فى حدود القيود فقد نصت المادة ٨٥٧ مدنى على ذلك (ولايجوز احداث اى تعديل فى الاجزاء المشتركة بغير موافقة جميع الملاك حتى عند تجديد البناء الا اذا كان التعديل الذى يقوم به احد الملاك على نفقته الخاصة من شأنه ان يسهل استعمال تلك الاجزاء دون ان يغير من تخصيصها او يلحق الضرر بالملاك الآخرين)

هل لابد من اشتراك المالك فى نفقات اصلاح الاجزاء المشتركة حتى ولو لم يضع عليه استفادة من هذه الاصلاحات ؟ وكيف يتم التكامل معه اذا رفض دفع القيمة المقدرة عليه ؟

نصن المادة ٨٥٨ مدنى على انه على كل مالك ان يشترك فى تكاليف حفظ الاجزاء المشتركة وصيانتها وادارتها وتجديدها ويكون نصيبه فى هذه التكاليف بنسبة قيمة الجزء الذى له فى الدار مالم يوجد اتفاق على غير ذلك) وعلى ذلك يلتزم مالك كل سقة بنفقات الاجزاء المشتركة سواء انتفع بها او لم ينتفع وسواء قبل هذه النفقات او عارض فيها وذلك كله مالم يتفق على غير ذلك لان الاجزاء المشتركة معدة لانتفاعه فعليه نفقاتها بصرف النظر عن المنفعة التى تعود على المالك منها .

واذا امتنع اى مالك عن تنفيذ التزامه بدفع حصته فى الاعباء المشتركة جاز تنفيذ هذا الالتزام جبرا عنه طبقا للقواعد العامة .

هل هناك تساوى بين الملاك فى النفقات التى تصرف على الاجزاء المشتركة حتى ولو اختلفت قيمه الفاندة أو النفع الذى يعود على كل منهم ؟

جـ - يجوز الاتفاق على توزيع معين للنفقات المشتركة كان يتفق على الا يلتزم ملاك شقق الدور الارضى باصلاح درجات السلم او الا يلتزم ملاك شقق الدور الرابع مثلا بنفقات الحديقة .

ويتم هذا الاتفاق باجماع الملاك فى لائحة الاتحاد . او فى ملحق واذا طرأ بعد هذا الاتفاق مايدفع بعض الملاك الى طلب اعادة النظر فى هذا التوزيع فلا يجوز تعديل الاتفاق السابق بغير اجماع الملاك مادة ٨٦٣ مدنى .

يتردد عدد كبير من أصحاب الاراضى الفضاء فى طريقة استغلالها أما بسبب عدم وضوح الغرض للاستغلال أو لعدم توفر السيولة اللازمة للبدء فى الأعمال أو لعدم وجود المشورة الفنية التى يطمئن اليها صاحب الارض . هذا فى الوقت الذى تستقر فيه بعض القيم الفنية المتوارثة عند معظم الناس سواء فى التصميم الداخلى أو المنظر الخارجى أو فى استعمال مواد البناء التقليدية .. مع التردد فى التجديد حيث لا يريد صاحب الملك المجازفة فيما لم يجرب بعد .. وهذه كلها عوامل تقيد الفكر المعماري وبذلك تخرج العمارة فى المدن العربية مفيدة .. متردده .

اننا هنا ننصح أصحاب الاراضى أن يلجأوا فى هذه المواقف الصعبة الى المعماريين المتخصصين .. تماما كما يلجأون الى الاطباء المتخصصين فى الحالات المرضية الصعبة .. وليدرك صاحب الملك أن هناك تخصصات فى الهندسة .. والمهندس المعماري هو المتخصص الاول فى الدراسات الأولية والتصميمات الابتدائية .. يعاونه بعد ذلك المهندس الاتشائى فى أعمال الخرسانة ومهندس الكهرباء فى الأعمال الكهربائية ومهندس الصحى فى الأعمال الصحية .. وهكذا .. فكثيرا ما يختلط الأمر عند كثير من العامة فى التعرف على المهندس المعماري من بين غيره من المهندسين .. قد يكون ذلك عن غير وعى .. أو لعدم وجود الاعلام الكافى .. أو عدم تنظيم المهنة ..

يمكن الالتجاء الى المعماري فى حالة رغبه صاحب الارض فى التعرف على أفضل السبل فى عدة مرادفات لاستغلال الموقع .. وذلك فى ضوء الطلبات الموضوعه .. أو فى ضوء قوانين البناء السانده .. أو قوانين الاستثمار الجديدة .. أو فى ضوء قوانين الاسكان المعمول بها .. ويقدم المعماري المتخصص هذه الدراسة الى صاحب الملك كعمل استشارى للجدوى الفنية والاقتصادية للموقع .. وصاحب الملك وان كان سوف يتحمل بعض المصاريف بهذا الشأن ، ولكنه بهذه الدراسة يوفر الكثير من الجهد والمال .. والتخبط بين الاراء السطحية التى طالما تظهر فى مثل هذه الحالات .

نصيحة أخرى لصاحب الملك .. وهى الا يخضع دائما الى القيم التى ترسبت عنده من قبل .. سواء من ناحية التصميم الداخلى أو الشكل الخارجى أو مواد البناء .. بل يفكر فيما يعطيه له المعماري المتخصص من آراء ومقترحات للاساليب الجديدة للبناء سواء من ناحية المتانة أو الشكل أو السعر .. هذا هو الاسلوب الذى تتبعه المجتمعات المتقدمة .. فالارتقاء بالفكر المعماري عند صاحب الارض .. ودراسة المتخصص المعماري تعطى عماره .. متقدمة .. تعبر عن الشخصية الحضارية للمدينة العربية المعاصرة ..

ومستشارك الفني .. يسعدنا أن يرد على أى استفسارات تصل اليه .. فى أى جانب .. من عالم البناء ..

من القديم الى الجديد :

مهندسة / سهير صالح

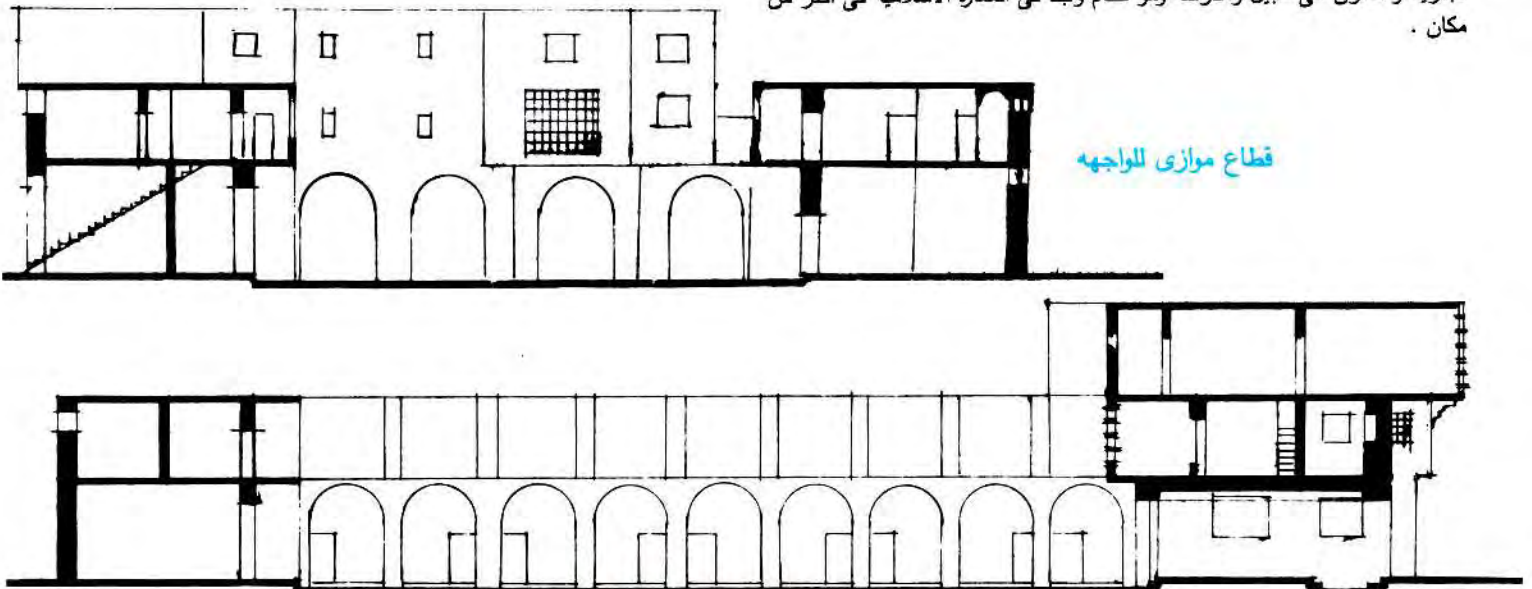
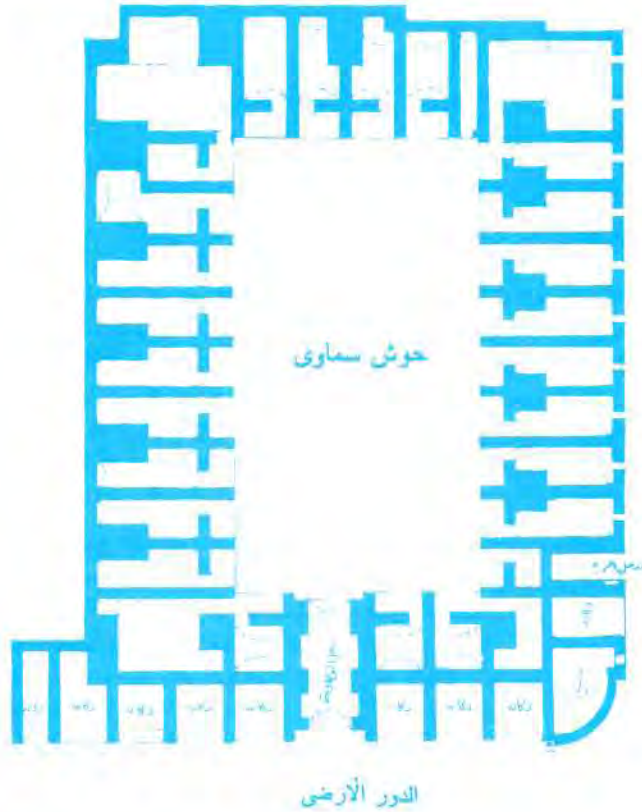
السكنية

نموذج للمباني المتعددة الأغراض فى العمارة الاسلامية وكالة + ربيع + محلات تجارية + سبيل + كتاب

هذا المبنى المتواضع فى شهرته العظيم فى وظيفته يقف صامتا فى حى من أحياء القاهرة القديمة ربما مررت بجانبه آلاف المرات دون أن يلفت النظر أو يجذب الانتباه . فمدخله الكبير مزدحم الجانبين بالبضائع والعمال والصناع فلا تكاد تميزه وسط هذه البضائع المكسدة ولا وسط هؤلاء الحرفيين الداخلين منهم أو الخارجين ، ولكن اذا دقت النظر ونظرت الى أعلا بهرتك هذه الاعداد الكثيرة من المشربيات الصغيرة الجميلة الفريدة فى نوعها ، أما اذا دلفت الى الداخل فسوف تذهل من هذه المساحة الرائعة الكبيرة التى يحتلها هذا المبنى فهو وكالة وربع وسبيل وكتاب .. يحتله العمال والصناع والحرفيين وتحتله الورش كل بجانب الآخر يلتفون حول حوش كبير مساحته مرة ونصف مساحة وكالة الغورى وفى الخارج حيث المحلات التجارية يعرض التجار والصناع بضائعهم فى وكالة السكرية وهى وكالة كبيرة اعلاها ربيع ، وبها أماكن لبيع السكر والبندق واللوز ونحو ذلك ، وبياع فيها أيضاً السمن والدجاج والبيض وغير ذلك . وبداخلها سبيل انشأ مع الوكالة سنة احدى عشر ومائتين الف . ويعلو الدور الأرضى الربع وله مدخل خاص خلاف مدخل الوكالة ، فاذا صعدت الى الدور الأول وجدت هذا العدد الوفير من الوحدات السكنية كل بجانب الآخر . حيث تختلف مساحة هذا الوحدات فمنها الصغير ومنها الكبير ، فأحيانا تجد وحده تحتوى على غرفة وصالة وأخرى على غرفتين وصالة وثالثة على ثلاث غرف وصالة ، هذا بخلاف دورات المياه لكل وحده على حده والمطبخ . ولكل وحده سلمها الخاص الذى يصعد بها الى الدور الثانى حيث توجد مجموعة أخرى من الوحدات السكنية . فاذا كانت الاسرة فقيرة فهى تنقسم هذه الوحدة السكنية مع اسرة أخرى واذا كانت متيسرة الحال فهى تسكن بمفردها ، وهكذا تجد سكان الربع على جميع المستويات منهم الفقير والمتوسط والغنى وهذا نظام السكن فى العصور القديمة أو نظام « الحارة » فى القرنين الثامن والتاسع عشر ويسكن هذا الربع حالياً حوالى ١٠٠ أسرة . بالرغم من أن أكثر من نصفه متهدم واحيانا كثيرة تكون معظم هذه الاسر ممن يشتغلون بالوكالة فهى قريبة منهم ومن عملهم .

أما السبيل فقد بنى للعطشى من المارة ، يعلوه كتاب لتعليم القرآن الكريم حيث يمكن لابناء الربع من إرسال أولادهم بنفس المبنى بدون مشقة .

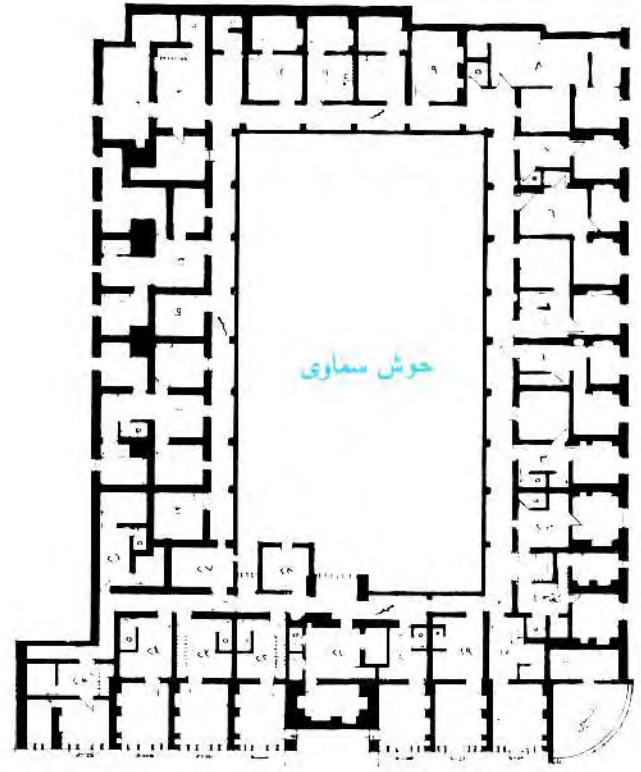
وهكذا فانك امام عمل معمارى رائع متكامل وظيفى ، وكالة الى الربع الى محلات تجارية ومخازن الى سبيل ومدرسة وهو نظام وجد فى العمارة الاسلامية فى أكثر من مكان .



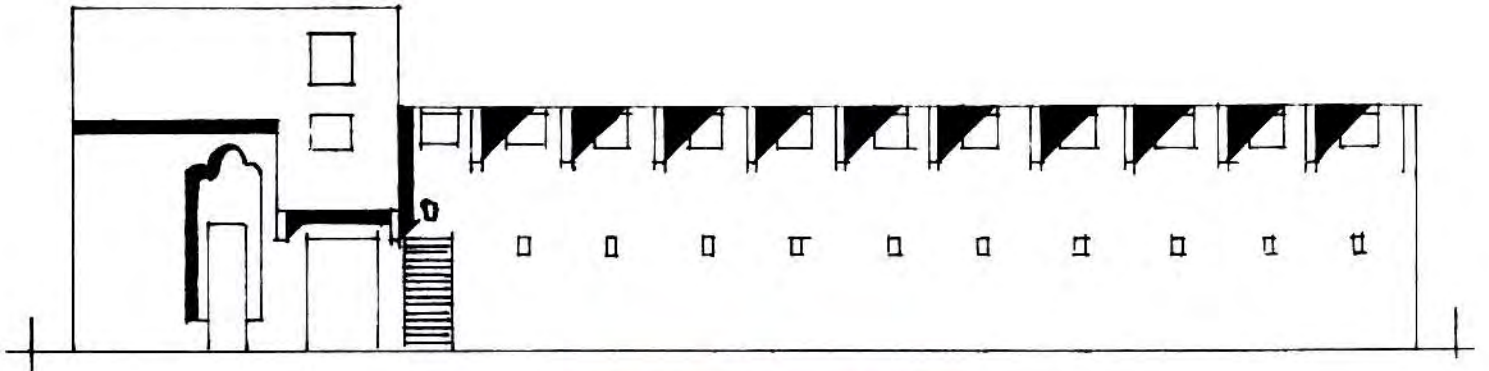
قطاع عمودى على الواجهة



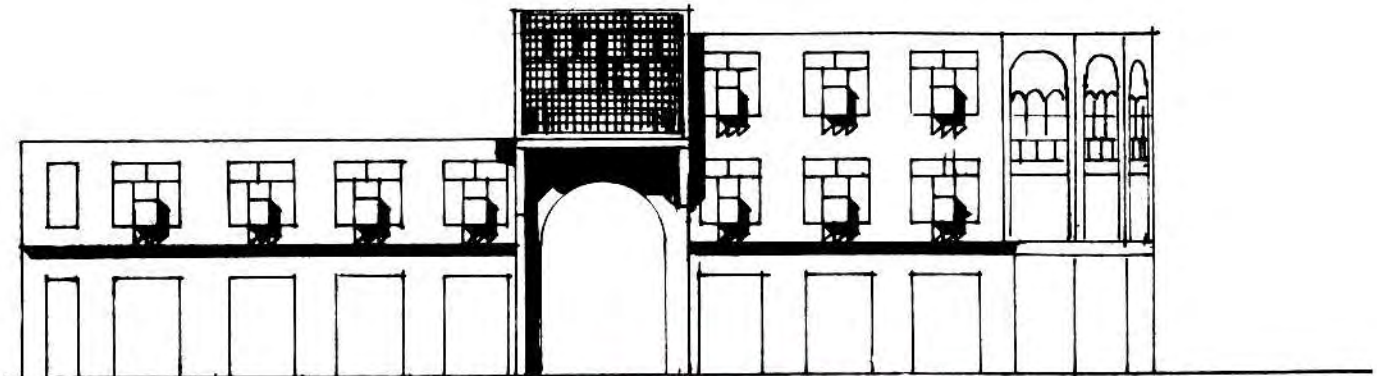
الدور الثاني



الدور الاول

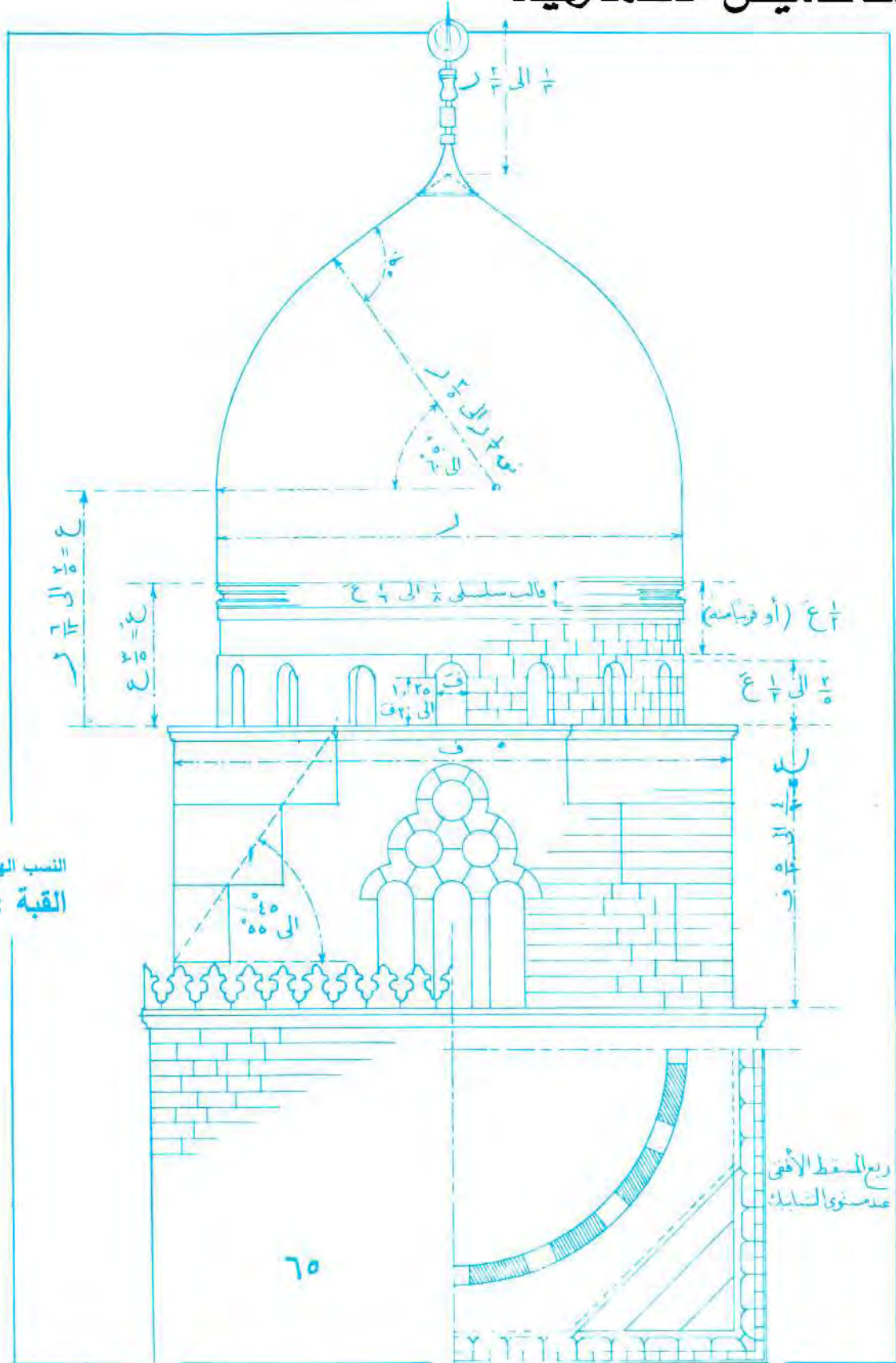


واجهة جانبية مطله على الحارة الجانبية



واجهة امامية مطله على الشارع الرئيسى

نفاصيل معمارية



النسب الهندسية لرسم العمارة الإسلامية
القبة : الرسم يوضح المسقط الرأسى
وربع المسقط الأفقى مبينا
قطاع عند مستوي الشبائيك
وعددها ستة عشر فتحة لدخول
الضوء .

والجزء العلوى من القبة
يتكون من جزء اسطوانى الشكل
يعلوه جزء على شكل نصف
كروى . فلورمنا الى قطر
الجزء الاسطوانى بالحرف
يكون نصف قطر الجزء الكروى

الاسطوانى ع = وارتفاع الجزء
الذى به الفتحات ع يساوع
ع

وباقى النسب وكيفية الرسم
موضحة على اللوحة ١

من الفن الإسلامي



ونعرض هنا لعنصر من عناصر الأضواء وهو قنديل من إحدى ٣٤ وحدة باقية من العدد الاساسي وهو ٢٠٠ كانت في مسجد السلطان حسن بالقاهرة . لعل في هذا المثال ما يثير الفكر عند الفنانين التطبيقين في استنباط نماذج مشابهة تنزل التي الاسواق .. ولعل هذا المثال يثير عند العامة الرغبة في العودة الى التراث الاسلامي خاصة في معقبات الأضواء .. بعد أن امشلت الاسواق بالنجف الكريمتال الغريب عن بيتنا القنية ..

نحن هنا نعرض الفن الاسلامي للعامة والخاصه .. حتى ينمو الوعي الثقافي عندهم وحتى نتقابل رغبات العامة مع عمل الفنان التشكيلي الذي يرتبط بالقيم الاسلامية في فنة .

عناصر الأضواء أصبحت جزءا من التنسيق الداخلي للمكان .. والفن الاسلامي غني بأمثله عديده في هذا الاتجاه سواء كان منها المصنوع من النحاس او من الزجاج .. ومع ذلك لا يزال المستوى الثقافي عند البعض لا يرقى الى مستوى الادراك الفني للقيم التي يعطيها الفن الاسلامي .. ومن هنا بدأت الاشكال القنية ترد اليها من كل انحاء العالم .. فالمسكن العربي اليوم لا يخلو من أثاث أوروبي للتصميم .. او قطعة من القماش او السجاد المستورد او لوحة من الرسم الصيني او زخرفة من الزخارف الاجنبية .. ومن النادر ما توجد بعض الملامح الاسلامية في العناصر الداخلية للمساكن .. حتى ان بعض الفنانين بدأوا يتعاملون مع الاشكال الغربية ويطورونها في الإتجاه الشرقي .. دون عمق في الادراك او الحس .



ندوات و مقابلات تلفزيونية للدكتور محمد عبد الباقي إبراهيم
على الموقع الإلكتروني لمركز الدراسات التخطيطية و المعمارية

WWW.CPAS-EGYPT.COM

ركن المنزل



نموذج لتكامل الفراغ الداخلي في المسكن نفس الاتجاه التصميمي للعمارة الاسلامية ..
ان احياء التراث المعماري ليس بدعه ولكنه واقع أخذ به الغرب .. ونسيه الشرق العربي ..



شباب البناء

المعيدين : ادخال الوسائل الحديثه فى التدريس ... تجربة لم نشهدها بعد

الطلبة : نحن نفتقر الى الجانب العملى فالدراسة كلها اكاديميه

: مصادر الحصول على المواد العلمية ضئيلة جدا

: نحن ننادى بمزيد من التخصص داخل قسم العمارة

: الانفصال بين الطالب والاستاذ وراء الهبوط فى مستوى الخرجين .

أميمه كمال

عندما فكرنا فى تخصيص هذه الصفحات للشباب كنا نأمل من وراء ذلك أن نسهم بقدر استطاعتنا فى تقديم الخبرة ومد يد المساعدة الى كل من هو فى بداية الطريق ليستطيع كل منهم أن يرى نفسه على هذه الصفحات سواء بالخبر أو بالرأى أو بالتعليق أو بطرح الجديد فى هذا المجال ولذا فنحن هنا نحاول ان نفتح باب المناقشة حول بعض القضايا التى تهم طلبة قسم العماره/ جامعة عين شمس فكلما زدنا الرؤية وضوحا : زادت معرفتنا بعمارة الغد .

وبالتالى لايتم تركيز على المواد بحيث تكون النتيجة هى دراسة القصور دون التعمق فى المادة فلماذا لا نقتل من كم المواد وذلك بزيادة التخصصات داخل قسم العمارة ، ممكن ان تكون هناك معمارى مصمم ، معمارى منفذ معمارى وايضا كان للخريجين رأى يطرحه احدهم فيقول :

ان هناك نقطة هامه ننغافلها وهى ضرورة الترابط بين المناهج على مدار سنوات الدراسة وهذا بالتالى يطرح ضرورة ان تكون المناهج موضوعة ومحدده بصرف النظر عن الدكتور الذى يتولى تدريسها حتى لا تكون المادة عرضه للتغيير بمجرد غياب الدكتور وهذا بالطبع غير متوفر فى الكلية بحيث نجد ان هناك مواد ندرسها اكثر من مرة لان الدكتور لايعرف ماذا درس لنا فى السنة السابقة ، بحيث يستطيع ان يستكمل مادته . هناك مثلا مادة كمنظريات كان يدرسها الدكتور نصر كامل بعد وفاته اصبحت المادة متغيرة تماما عما كانت تدرس وكما كان للطلبة والخريجين رأيا كان ايضا للمعيدين رأيا اخر .

فيقول احدهم عن تدريس مادة تاريخ العمارة انه من الغريب ان ندرس مادة التاريخ فى الكلية فنركز على العمارة البيزنطيه والقبطيه والرومانيه على حساب العمارة الاسلاميه بالرغم من انها هى التى تعطينا فى الاساس ويجب ايضا ان نركز فى دراستها على كيفية تطويع هذه الة . بحيث ثلاثم مجتمعنا الآن وهذه هى الاستفادة الحقيقية من دراسة التاريخ .

ويضيف معيد آخر مؤكدا على اهمية اضافة بعض الدراسات الاجتماعية التى تتصل اتصالا مباشرا بمادة التخطيط . فيقول ان التخطيط ليس عملية هندسية بالاساس بقدر ماهو عملية متكاملة يدخل فيها الجانب الاقتصادى والاجتماعى والحضارى والمناخ ولذا فيجب ان نتعرض لهذه النواحي فى دراستنا .

كما تتطرق معيدة اخرى فى القسم الى طريقة التدريس . فتقول ان طريقة التدريس لاتعطى للطلاب اى قدرة على الابتكار او تنمية الاتجاهات الموجودة لديه بحيث ان كل دكتور يحاول ان يفرض اتجاهه الشخصى او اتمتانة على الطالب اى اننا فى النهاية لانسهم فى اظهار قدرات الطالب الحقيقية .

اما عن استخدام الوسائل الحديثة فى التدريس كحل للتغلب على مشكلة زيادة عدد الطلبة وصعوبة الاتصال الشخصى مع الدكتور فنتعجب احد المعيدات من السؤال كيف لنا ان نحكم على نتائج تجربة لم نشهدها ..

الى هنا ينتهى الحديث مع طلبة القسم فنأخذ الاوراق بما تحمله من وجهات نظر متعددة ونحاول ان نتعرف على رأى الاساتذه فى كل ما قيل وليكن هذا هو موضوع حوارنا فى العدد القادم .

لنبدأ برأى الطلبة حول المناهج التى يدرسونها من حيث كمها هل هو مناسب من حيث نوعيتها هل هى بالفعل تسهم فى خلق جيل قادر على الابداع ام مازلنا نلتقى ونحفظ فقط ، من حيث مسابرتها لروح العصر اى الى اى مدى نحن متخلفين عن العمارة فى الدول المتقدمة ؟

لعلنا بمجموع الاجابات نستطيع ان نحكم هل هناك انفصال بين الطالب داخل جدران الكلية وبين المهندس فى الحقل العملى بعد تخرجه فلنرى ماذا يقول احد طلبة السنة الرابعة عن نوعية الدراسة .

ان الدراسة هنا فى الكلية دراسة اكاديمية . فنحن نفتقد الى الناحية العملية فليس هناك جانب تدريبي فالطالب سوف يرى مواقع العمل لأول مره بعد تخرجه فلماذا لا يكون هناك برنامج تدريبي صيغى بالاتفاق بين الكلية وشركات المقاولات بحيث يتسنى للطلاب الحصول على قدر من الخبرة خلال سنوات دراسته . وهذا ايضا ينطبق على الزيارات الميدانية للآثار التاريخية فليس هناك اتصال بين ما يدرس فى الكتب وماهو موجود فعلا فى الواقع

أما عن مدى تطور المناهج فيقول طالب آخر فى السنة الرابعة .

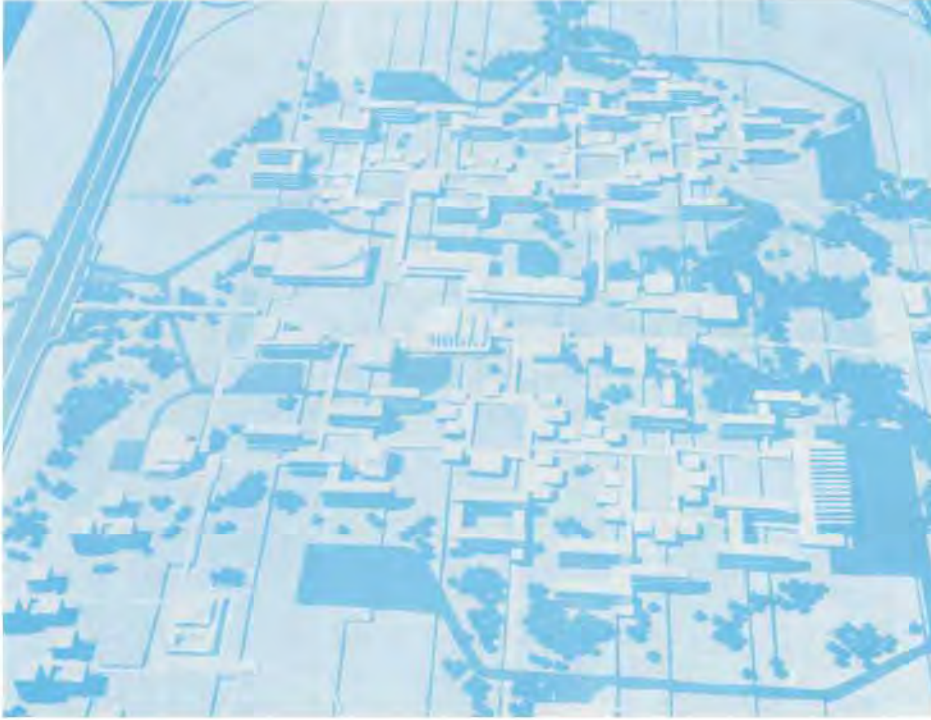
بالرغم من ان طرق التنفيذ الحديثة للبناء قد أدخلت فى مصر الا اننا مازلنا ندرس طرق التنفيذ القديمة فاننى ارى انه من الواجب ان تكون هناك مادة تدرس فيها الطرق الحديثة فكل معلومانا عنها من خلال رؤيتها خارج الكلية اللهم الا اذا تطرق اليها الدكتور خلال المحاضره وليست كجزء من المادة . فالى متى سوف نظل متخلفين عن الدول المتقدمة :

اما عن اعداد الابحاث فتضيف طالبة فى السنة الثالثة فتقول :

ان الدكتور طلب منى ان اعد بحثا عن (طرق الانشاء الحديثه) ولكن كيف اعد بحثا ومواد البحث نفسها غير متوفرة فمكتبة الكلية تفتقر الى الكتب القيمه او المجلدات او الدوريات الحديثه واذا اجهدنا انفسنا فى البحث ووجدنا فتقابلنا مشكلة الاستعارة وتعقيدها فمصادر الحصول على المواد العلمية ضئيلة جدا بحيث نقف حائلا امام اى طالب .

كما يتطرق احد الطلبة فى السنة الثالثة الى نقطة هامه وهى العلاقة بين الطالب والدكتور يشرح فيها مدى الانفصال بين الطالب والدكتور فالاعداد الكبيره تجعل من المتعذر ان يكون هناك اتصال شخصى بينهما بحيث يتحقق للطلاب اكبر استفاده ممكنه . ولذا فسوف يستمر مستوى الخريجين فى هبوط .

ويقول . احد طلبة السنة الرابعة عن كم المناهج اننا ندرس كما هائلا من المواد



من مشروعات الطلبة

مشروع الطالب في هذا العدد هو مشروع انشاء جامعة بيروت العربية ، تضمن المشروع تخطيط وتصميم الجامعة التي تتكون من ستة وعشرين قسما دراسيا في العلوم الانسانية والرياضية والطبيعية والهندسية . على ان تتسع ل عشرة الاف طالب وتكون في مرحلتها النهائية قابلة للامتداد لتستوعب عشرين ألفا من الطلاب وإربعمائه من اعضاء هيئة التدريس وألف موظف وإداري ومساحة الأرض اللازمة للمشروع مليون متر مربع .

تشمل الجامعة :

المباني المركزية للجامعة مدرج الجامعة الرئيسي (١٥٠٠ شخص) صالة الاحتفالات الكبرى المتحف ، الاتحاد ، المطبعة .

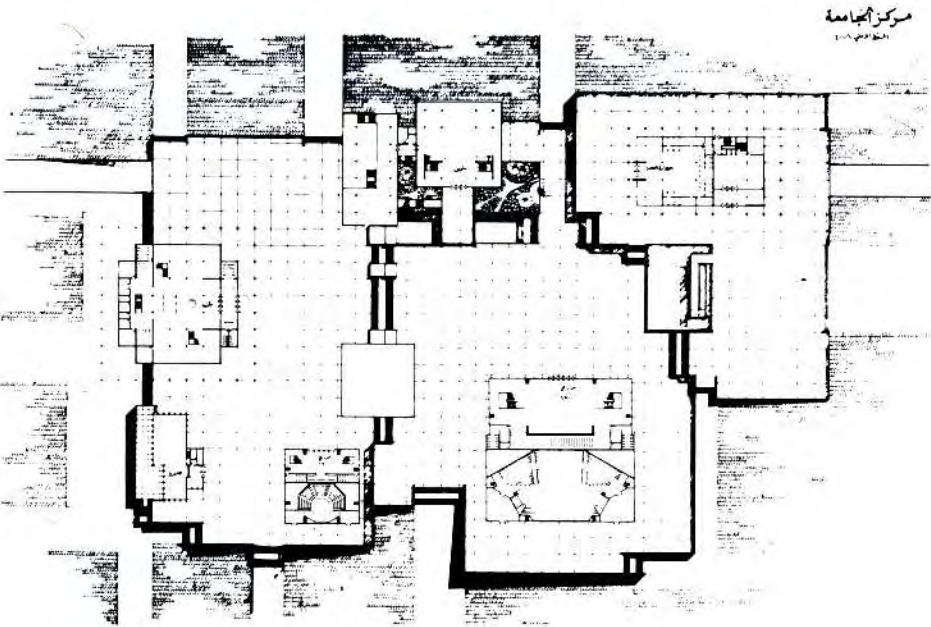
اما الأقسام العلمية ففي نظام انشاء الجامعات الحديثة رؤى الاستعاضة عن تجميع الكليات بتجمع الأقسام واحد يلجأ اليه كل الراغبين في دروس أو بحث . أما أقسام العلوم الانسانية فتستوعب ٢٥٠٠ طالب

وكذلك أقسام العلوم الطبيعية والرياضية فهي عشرة أقسام معدة لاستقبال ٣٠٠ طالب والأقسام الهندسية ومعدة لاستيعاب ٤٥٠٠ طالب .

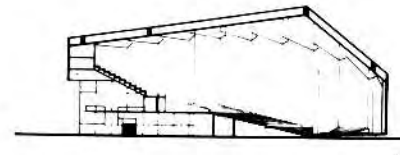
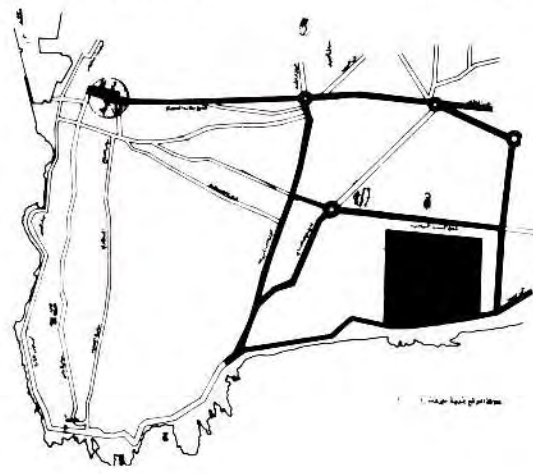
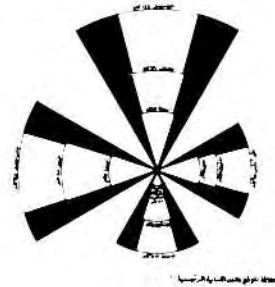
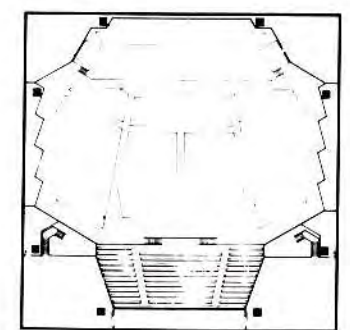
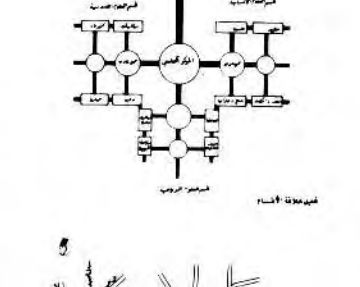
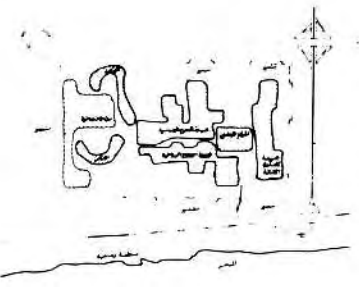
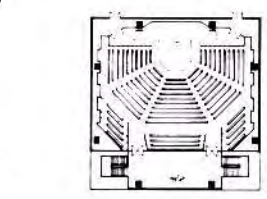
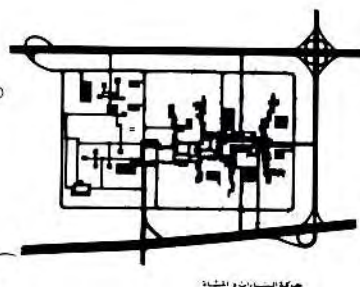
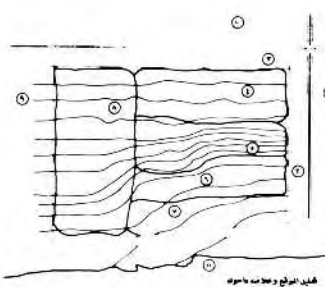
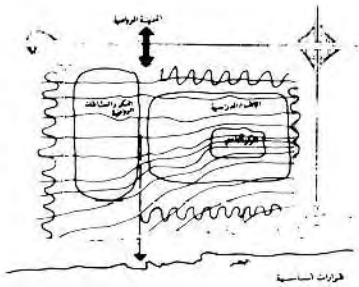
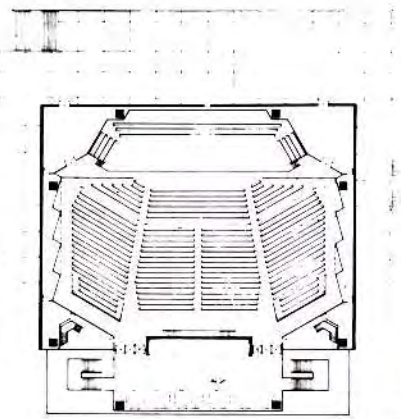
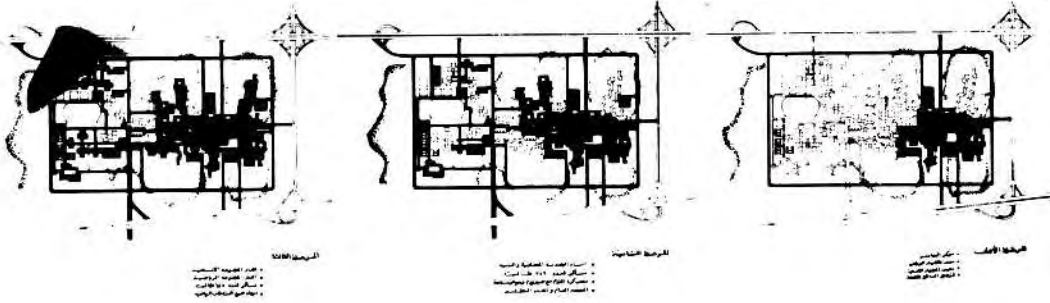
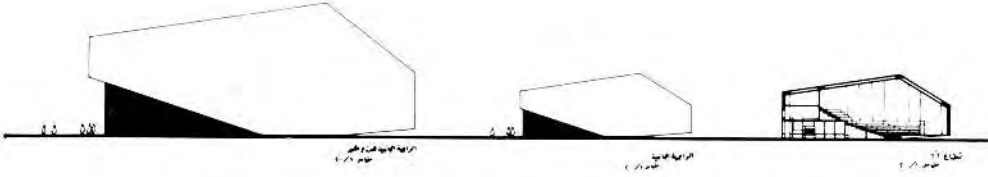
وهناك مساكن للطلبة تستوعب (١٢٠٠ طالب و ٣٠٠ طالبة) وبالنسبة للخدمات الرياضية فانها تشمل الصالات المغلقة والملاعب المكشوفة .

والمشروع هنا خاص بمجموعة من الطلبة هم الطالب أحمد ماهر بارودي - الطالب البير فرح دخيل الطالب خطار اتاسي - الطالب خليل فحصى - الطالب ديب وزان والطالب سعيد عبدونى .

وقد اشتمل المشروع على دراسة الموقع العام وطرق المرور وتصميم الفراغات وتتابعها ومراحل التنفيذ بالإضافة الى تصميم المباني الدراسية والإدارية بالجامعة .



عالم البناء





استاذى الفاضل الدكتور/ عبد الباقي ابراهيم

سعدت بمجلة عالم البناء ولكن لم اجد اهتماما كافيا بالديكور او التصميم الداخلى على الرغم أن بالمجلة تصميما هي من صميم اختصاصنا - كطلبة تدرس الديكور - كالزخارف الاسلامية والتصميمات الداخلية بالفنادق الحديثة ولكن للأسف نسبت كل هذه الاعمال للمخططين وللمعماريين .

والسؤال الآن هل لايعتبر مهندس الديكور او التصميم الداخلى مساهما في عالم البناء ؟
وأتمنى ان ارى قريبا في المجلة بحثا او مقالات عن التصميم الداخلى والديكور وشكرا،،

السيد الدكتور/ رئيس التحرير

سعدنا كثيرا بظهور مجلة معمارية في مصر ونشكركم على ذلك ونريد ان نرى بالمجلة اعمالا معمارية اكثر سواء كانت منفذ او لم تنفذ بعد في مصر او خارجها مدعمة برسومات ، تفاصيل معمارية وانشائية ، افكار ، ومواد البناء المستخدمة بها ، واهم المشاكل التي واجهت انشائها وتعليق من مختلف الزوايا .

لانريد ان يكون ذلك عنصر واحد (من المشروعات المختارة) لكن نريد ان يكون نسج المجلة ككل وبقية العناصر عوامل مساعده .

وانتمى ان تنقلوا اقتراحي مع الشكر ،،

حمدى محمد غزالى

المجلة تشكر القارى على اهتمامه بموضوعاتها والمجلة فى بداية ظهورها تخرج كالنبت الصغير بكل العناصر المكونة له ومع تقدمها ونمو عودها سوف يتكون ساقها الاساسى بطبيعة الامر فى المشروعات المعمارية فى الداخل والخارج .. خطوه بخطوه المهم ان تتوفر للمجلة كل عناصر البناء التسليم والله ولى الوفيق .

ومرة اخرى تفتح المجلة صفحاتها لكل عمل قيم من المعماريين العرب وتحن فى الانتظار .

خالد الصفتى

كلية الفنون الجميلة

قسم الديكور

التصميم الداخلى هو جزء من العمارة الداخلية فهو اذن جزء من عالم البناء والمجلة تلتح صفحاتها لبحوث التصميم الداخلى وترحب بكل مساهمة فى هذا الباب ومنتظر العطاء الفنى من الاساتذة والمتخصصين .

السيد/ الدكتور عبد الباقي ابراهيم

تحية طيبة وبعد ،، ،

نهنتكم ونهنيء انفسنا بظهور مجلة «عالم البناء» والتي قامت بأشباع رغبة الدارسين والخريجين والمزاويلين لمهنة الهندسة بما يحتاجونه ويستفيدون منه .

ولكنى نحن طلبة المعهد الفنى المعمارى بالمطرية سنة ثانية لنا بعض الاقتراحات قد يكون منها ما يصلح .

- ان تأخذ المجلة خط تسير عليه فى اسلوب التصميم المعمارى وذلك بدلا من التصميمات الكثيرة والمتعددة التى نراها فى القاهرة وليس بها اى نوع من الجمال .
- ان تقوم المجلة بعمل مسابقات يشارك فيها القراء وتعود بالفائدة عليهم ويمكن عن طريقها اكتشاف مواهب يمكن استخدامها وعن طريقها نبث الخط المعمارى السليم الذى توافق عليه سيادتكم .

وأخيرا نتمنى لمجلتكم كل توفيق ونجاح والى الامام يوفقكم الله ويسدد خطاكم .

نيابة عن طلبة دبلوم معهد فنى معمارى بالمطرية
عصام عبد الحميد

الدكتور/ رئيس التحرير

اهنتكم وأهنيء كل مهندس وكل طالب معمارى وتنفيذى بمجلة متخصصة كعالم البناء واتمنى من المجلة والسادة المهندسين المهتمين بها ان يكون هناك معلومات معمارية وتفصيلية اكثر تفصيلا حتى يمكننا نحن طلاب العمارة ان نستفيد منها .

محمد صفوت عبد الرحمن

قسم عمارة - الهندسة
جامعة المنيا

تشكر القارىء الكريم على حسن استقبالة للمجلة اما كتاب الرسم والتصميم المعمارى (لدوناولد هيلنر وبول والاش) فالناشر هو

MCGRAW - HILLBOOK COMPANY

U . S . A .

كتاب العدد

Architecture and You

أنت والعمارة

William W . Caudill

William M . Pena

Paul Kennon

المؤلفون

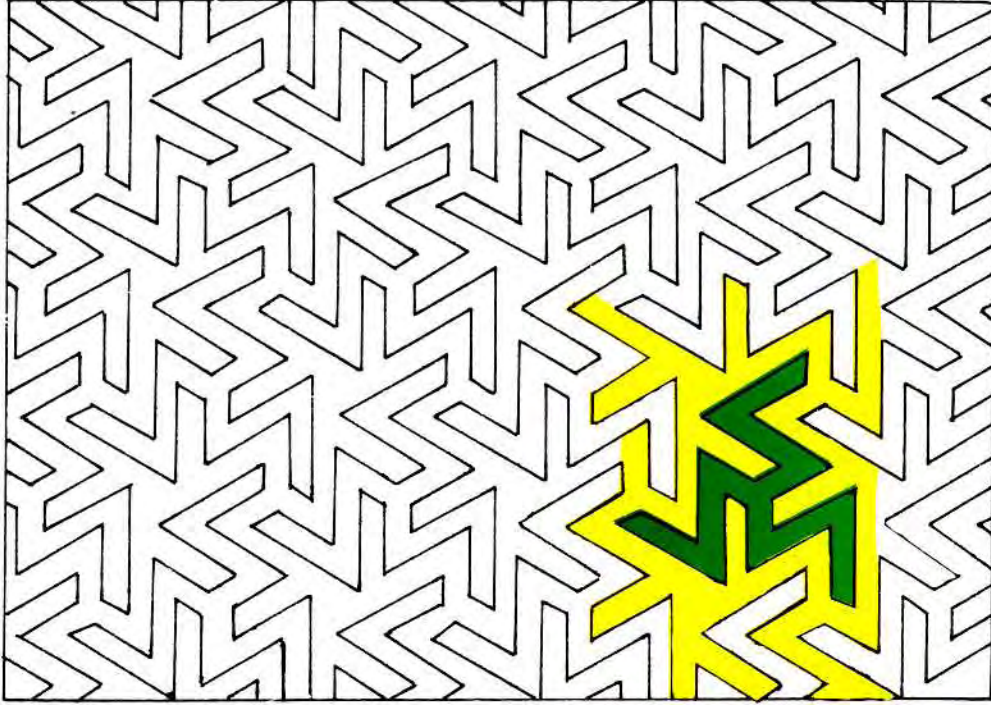
وليام كوديل

وليام بينا

بول كينون

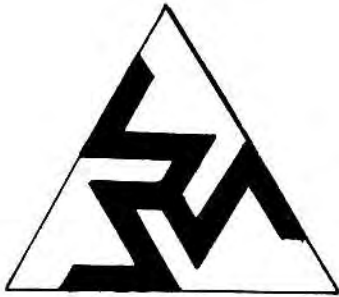
صدر هذا الكتاب فى أمريكا عام ١٩٧٨ ، ويقع فى ١٧٦ صفحة ، ويتكون من ١٢ فصلا . ويهم هذا الكتاب بالدرجة الأولى كل مهتم بالتعرف على النواحي والقيم الجمالية فى العمارة سواء كان طالبا أو باحثا أو محاضرا . ويتعرض الكتاب أيضا بالاضافة الى تنمية الأساس بالقيم الجمالية للمنشأ والبيئة المحيطة به الى الجوانب الفنية كالطاقة والتكاليف ويركز كل من الفصل الأول والثانى على التعرف على الانسان والعمارة من جانبهم الفلسفى ، أما الفصل الثالث فيتعرض الى موضوعات أساسية فى العمارة كالفراغ والتشكيل . ويتعرض الفصل الرابع الى العناصر المعمارية كالحوائط والأسقف والأرضيات والفتحات والهيكلى الانشائى والمواد . وأما الفصل الخامس فيركز على تنمية الاحساس بالنواحي الجمالية للمنشأ حيث يتعرض الى دراسة النسب الجمالية والمقياس والتكوين . ويتعرض الفصل السادس الى البيئة الطبيعية للمنشأ وذلك من خلال التركيز على موضوعى الموقع والاضاءة . ويسلط الفصل السابع الاضواء على النواحي النفسية فى العمارة كالملكية والرمزية واللون . أما الفصل الثامن فيركز على الجانب الاجتماعى حيث يبحث متطلباته فى التكوين والتصميم المعمارى . ويتعرض الفصل التاسع الى الجانب الاقتصادى للمنشأ وذلك من خلال بحث عوامل البساطة فى التصميم والتشكيل والتكلفة المباشرة وموضوع الطاقة . ويسلط الفصل العاشر الاضواء على عامل الزمن وارتباطه بالعمارة . أما الفصل الحادى عشر فيتعرض الى التكوين المعمارى للمنشأ . أما الفصل الثانى عشر والأخير فيشمل مجموعة من المرفقات المتعلقة بموضوع الكتاب .

والكتاب فى أسلوبه سلس ويميل الى المخاطبة بأسلوب أدبى بسيط ويعتمد فى ابراز الموضوع على الصورة والتعليق .



مسابقة العدد

إيمان الزفلى



فاز بالمسابقة فى العدد السابع

مهندس / عمرو عبد الله باجنيد

السن - ٢٤ سنة

العنوان : ١٤ شارع حسن صبرى بالزمالك

لعل من ابرز مميزات الفن الاسلامى أنه فن زخرفى فقد استفاد الفنان المسلم من كل ماوقع نظره عليه وبدأ فى تنسيق وحداته الزخرفية فى أعماله الفنية ليخرج العمل آية من الرونق والبهاء كما اهتم الفنان المسلم بالزخارف الهندسية وكانت هى العنصر الرئيسى فى تصميماته .

وامامنا وحده زخرفية من الفن الاسلامى قام الفنان المسلم بصياغتها فى تصميم عن طريق التكرار . وقد استطاع ان يصيغ وحداته الزخرفية داخل شكل هندسى ليسهل عليه عملية التكوين ليحقق الجمال الرصين .

وعليك أن تبدأ فى اختيار وحده زخرفية وتبدأ فى عمل تكوين بواسطتها عن طريق التكرار .

ثم تقوم بتلوينها .

ترسل الرسومات والاجابة مرفقة بالاسم والسن والعنوان والمؤهل او السنة الدراسية الى ادارة المجلة .

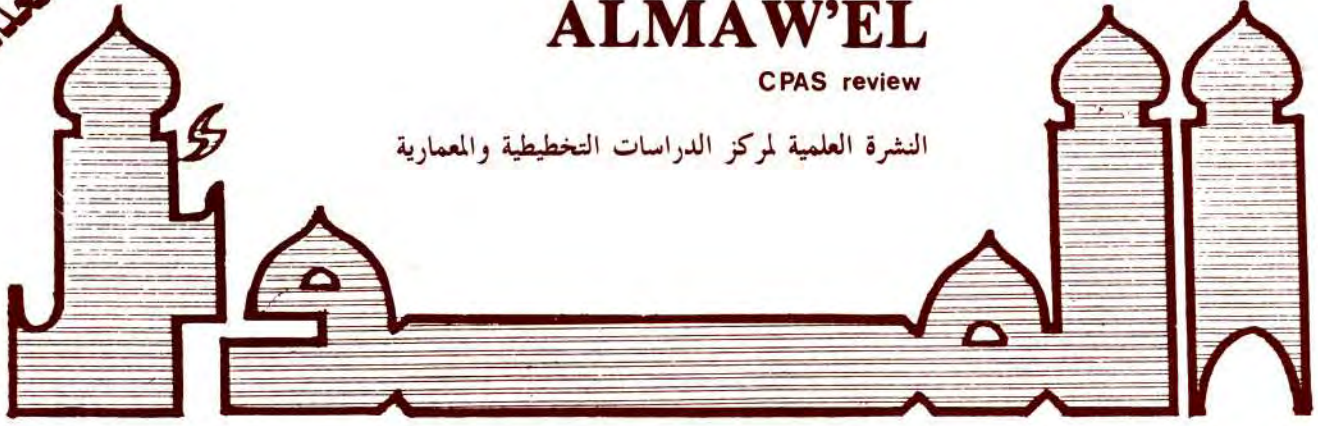
١٤ شارع السبكي - منشية البكرى - خلف نادى هليوبوليس .

ملحق العدد التاسع

ALMAW'EL

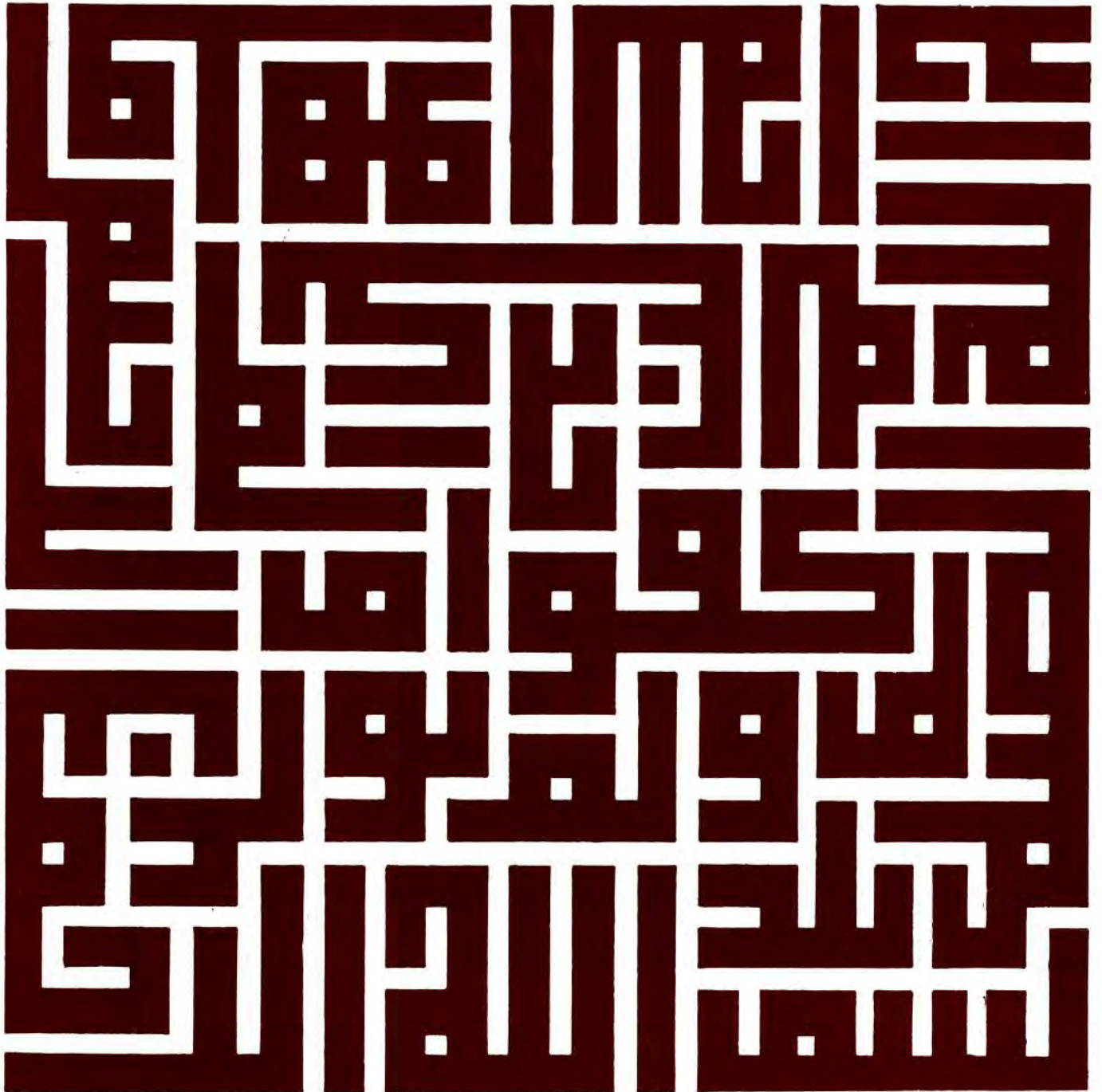
CPAS review

النشرة العلمية لمركز الدراسات التخطيطية والمعمارية



جمادى الآخرة ١٤٠١ هـ

العدد العاشر ابريل ١٩٨١



الإفلاحة

مع الأقبال المتزايد على مجلة عالم البناء ووليدها الجديد « المونل » تتكرر رغبة القراء الكرام في مزيد من المشروعات المصورة ومزيد من البحوث النوعية التي تعرض للموضوعات والمشاكل المعمارية الجارية في الداخل والخارج .. ويطلب البعض مزيدا من التخصصات في مختلف المجالات التخطيطية والمعمارية .

وإذا كانت عالم البناء لها رسالتها المحددة في مخاطبة العامة والخاصة بهدف رفع مستوى المهنة بين المواطنين الأمر الذي يخدم بالتبعية المتخصصين من المخططين والمعماريين والمونل كملحق علمي للمجلة العامة . تعتبر هي الملتقى الفكري للباحثين والمنطلق العلمي للمتخصصين .. وهذا ما تهدف اليه المونل في نشر المقالات العلمية بأسلوب سهل وطريقة محببة وهذه دعوة أخرى من دعوات المونل المتعددة للكتاب في مجال العمارة وتخطيط المدن لتقديم العطاء العلمي .. وإذا كان القراء ينتظرون الكثير من المونل في عالم البناء فإنها بدورها تنتظر الكثير من الانتاج العلمي والفني للاساتذة والخبراء والمتخصصين والدارسين والباحثين .

العديد من رسائل القراء تطلب منا الكثير والكثير .. خاصة شباب البناء المتعطش الى المعلومة السهلة والفكرة الواضحة .. التي تعينه على التجصيل في الوقت الذي تفقر فيه المكتبة العربية الى المراجع في معظم الجوانب العلمية للتخطيط والعمارة .. واستيراد العلم في هذين المجالين قد لايسد الحاجة او يروى الظمأ . أننا ندعو الى بزوغ الفكر المحلي المتقدم .. الى استنباط الانماط التصميمية والتخطيطية التي تتلائم مع مقوماتها وخصائصها المحلية ..

والمونل بذلك تود ان تكون البوتقة التي ينصهر فيها الفكر المحلي .. بالعطاء .. بالتفاعل .. بالتكامل .. وتريد ان تكون البداية الفكرية .. لفكر جديد .. وعطاء متجدد .. بداية لكتيبات .. ثم لكتب ومجلدات .. ونحن أحق الناس في الارض قاطبة بهذا العطاء وأثارتنا شاهده على انتاجنا المعماري القديم ولايبقى الا ان تكون مقالاتنا .. ثم كتاباتنا ثم كتبنا ومجلداتنا .. شاهده على انتاجنا المعماري المعاصر ..

والمونل وهي تجمع البحوث والمقالات لاتود ان تجعل من نفسها مجلة علمية جافة المادة .. بل هي تفتح صفحاتها حتى يلتقي عليها الفكر المعماري والتخطيطي المتجدد بأسلوب واضح في العرض وشيق في التقديم .

المونل بعد كل ذلك تنتظر المحاولات .. للكتابة .. للتعبير للمشاركة للفكرة .. لكل المهتمين بعالم الفكر المعماري والتخطيطي .

والله ولي التوفيق



المهندس محمد كامل حسن
مدير عام شركة كامكو الهندسية

تحديد برامج المشروعات العاجلة والآجلة

يحتاج تخطيط برامج المشروعات الى دراسة عميقة لمتطلبات المدينة للتعرف على مشاكلها العاجلة والمؤثرات والضغوط التي تؤثر على تلك المتطلبات ، سواء كانت الضغوط جماهيرية ، أو ضغوطا سياسية . والمخطط الناجح هو المخطط الذي يوازن بين كل تلك المتطلبات ويفي باحتياجات المستفيدين منها ، لذا كان ضروريا أن نتعرف أولا على المشروعات التخطيطية بالمدينة .

المراجعة الدقيقة للمشروعات :
لما كانت المشروعات التخطيطية تهدف الى خدمة الفرد الذي هو اساس المجتمع . فكان لزاما عند مراجعة المخطط دراسة السكان ، وتحركاتهم ، أعمالهم ، ونشاطهم .. الخ ، من الدراسات السكانية .

كما تتطلب المراجعة كذلك معرفة مراحل تنفيذ المشروع ، ومساحة كل مرحلة ومتطلباتها وخدماتها وزمن كل من هذه المراحل ، وعلاقة كل هذا مع احجام السكان في كل مرحلة .

وقد تكون المراجعة جزئية وقد تكون مراجعة كلية ، ألا أن الامر في كل الأحوال يتطلب مراجعة الجوانب التالية :
الوضع الراهن (استعمالات / حالات / ارتفاعات /) .

السكان والاسكان .
الخدمات (تليمية / صحية / شرطية / دينية / ترفيهية / ...) .
المرافق العامة وشبكاتها .
الممرور .

المشروعات وما تم تنفيذها منها :
يمكن تقسيم المشروعات الى :-
- مشروعات تم تنفيذها .
- مشروعات جارى تنفيذها .
- مشروعات لم يتم تنفيذها .

المشروعات التي تم تنفيذها وكذلك المشروعات الجارى تنفيذها - هي التي يلزم المحافظة عليها وعلى مواقعها عند تحديد برامج المشروعات . ولكن يلزم التعرف عليها وعلى نشاطها وحصرها وتوقيعها على خرائط المخطط المطلوب مراجعته لمعرفة موقعها منه ومدى تمثيتها مع مراحل تنفيذ المخطط .

ويستحسن أن يكون الحصر نوعي أى ان الحصر يكون لكل نوع من الخدمات منفرد !

- هل هو تعليمي ؟ صحى ؟ ترفيهي ؟ وما هو مستوى الخدمة التي سيؤديها . اما المشروعات التي لم يتم تنفيذها فيمكن التصرف فيها بأحدى هاتين الحالتين :-

* مشروعات يمكن تأجيل تنفيذها حتى يتمكن المخطط التنفيذي من وضعه في مكانه ومرحلته المناسبة .

* مشروعات يسمح بتنفيذها - اذا كانت من المشروعات

العاجلة واللازمة لمعالجة المناطق والتي لا يمكن تأجيلها .

ومجال التصميم والتطوير لا حدود له فهو يشمل المباني السكنية بأنواعها المختلفة التي تتناسب مع البيئات المختلفة .. ثم هناك المباني الادارية والتعليمية وغيرها في الخدمات العامة في كل منطقة عمرانية والتطوير في هذا الشأن يتطلب فهماً عميقاً للعناصر والمكونات المعمارية لأنواع المختلفة من المباني في البيئات المختلفة سواء من ناحية الوظيفة أو الشكل أو الانشاء .. ثم وضعها في الصيغة الفنية التي تتلائم مع متطلبات التصنيع سواء في المصنع أو في الموقع .. أو الوظيفة والشكل في هذه الحالة يمكن أن يرتبطا بالقيم الحضارية للعمارة الاسلامية في المناطق المختلفة من العالم الاسلامي أو العربي . وهنا يكمن عنصر التحدى لربط التراث المعماري بالتقدم التكنولوجي كرد على المتسرعين في اتخاذ القرار حيث لا يجدوا أمامهم البديل عما يقومون به من انشاءات . هذا ايضا مجال في البحث للباحثين ومجال في التصميم للمعماريين ومجال في الابتكار للانشائيين والمهتمين بصناعة البناء .. ثم هو مجال لمعاهد البحوث والجامعات ..

والجدير بالذكر في هذا المجال ان المعماريين والانشائيين الاجانب قد فطنوا الى ما يجرى في الدول النامية من كوارث معمارية فبدأوا يهتمون بالتراث الاسلامي اهتماما كبيرا ليكون مدخلهم في المعالجات المعمارية للمباني في الدول العربية . فأنشئوا وحدات البحث التي تحاول ان تضع أسس التصميم المعماري للمباني المصنعة التي تلتزم بالخط الاسلامي تخطيطا وتصميما . فنجد خبراء البناء يعرفون المعالم الحضارية في التراث الاسلامي في المنطقة العربية لتكون اساسا لبحوثهم وتطويرهم في التصميم والانشاء .. ونجد طلبة العمارة وقد حضروا الى مصر لاهتمامهم بالتراث الاسلامي في العمارة المعاصرة .. وهم لا ينظرون الى هذا التراث من خلال التصوير ولكن من واقع المعاشة اليومية لدراسة ملامحه وخصائصه والظروف التي بنى فيها ثم محاولة نقل هذه الملامح وتطويرها للمنجزات التكنولوجية في عالم البناء ثم ادخالها في صناعة البناء . وهكذا بدأ العمل في ربط تصنيع المباني بالتراث المعماري .. ويبقى ان تنتقل نتائج هذا العمل الى واقع التنفيذ في المجتمعات والمباني الجديدة .. الخاصة منها والعامة .. يبقى أن تتم نفس التجارب ونفس المحاولات محليا حتى يكون الانجاز نابعا من واقع البيئة الطبيعية والاجتماعية للمشروعات العمرانية .. يبقى الا ننتظر العطاء من الخارج نريد ان يكون العطاء من الداخل .. من الواقع ضمانا للاستمرارية الحضارية للعمارة الاسلامية .

١ - مراجعة المخططات العمرانية :

انه من الضروري التعرف على المشروعات التخطيطية النهائية والتوجيهية والابدائية بمستوياتها والتوصيات التي اشترت اليها تلك المخططات واتجاهات نمو المدينة والسياسات التي اتبعت لتخطيطها ومراحل تنفيذها ، وحتى يمكن للمخطط تحديد البرنامج اللازم للمشروعات المطلوبة بالدقة اللازمة لانجازها ، ومتطلباتها من القوى البشرية . وتشمل المراجعة الأعمال التالية :

- * المراجعة الدقيقة للمشروعات التخطيطية ومراحل تنفيذها .
- * المشروعات وما تم تنفيذها منها .
- * التعرف على العقبات التي صادفت مراحل التنفيذ .
- * الخراط المساحية الحديثة والمتاح من هذه الخرائط .

التعرف على العقبات التي صادفت مراحل التنفيذ :

وفي هذه المرحلة يتم التعرف وبكل دقة عن العقبات التي صادفت تنفيذ المشروعات في كل مرحلة من مراحل المشروع ، ونجيب على التساؤلين الآتيين
- لماذا لم تنفذ المشروعات في المرحلة المحدده لها وفق المخطط ؟ .

- وما هي العقبات التي صادفت تنفيذه ؟ .

من هذين السؤالين يجب على المخطط التدقيق في التعرف على الاجابة عليها ، ومعرفة نوع العقبات وهل هي عقبات فنية ؟ أم عقبات تنفيذية ؟ أم هي عقبات مالية ؟ . أم كانت بناء على ضغوط سياسية ؟ أم هناك نقص في النظم والقوانين والسياسات الخاصة بتنفيذ المخططات ؟ . وقد تكون العقبات من نوع آخر وهو تضارب في الاختصاصات في جهات التنفيذ .

الخرائط المساحية :

التعرف على الخرائط المساحية المتاحة ومقاييسها وتاريخ مسحها وهل هي خرائط مسح حديثة أو لا ؟

فالخرائط المساحية الحديثة هي أولى المتطلبات اللازمة لاختصار الوقت في عمليات التخطيط . كما انه يجب ملاحظة ان لكل نوع من الدراسات التخطيطية مقياس رسم معين يتلائم وهذه الدراسة .

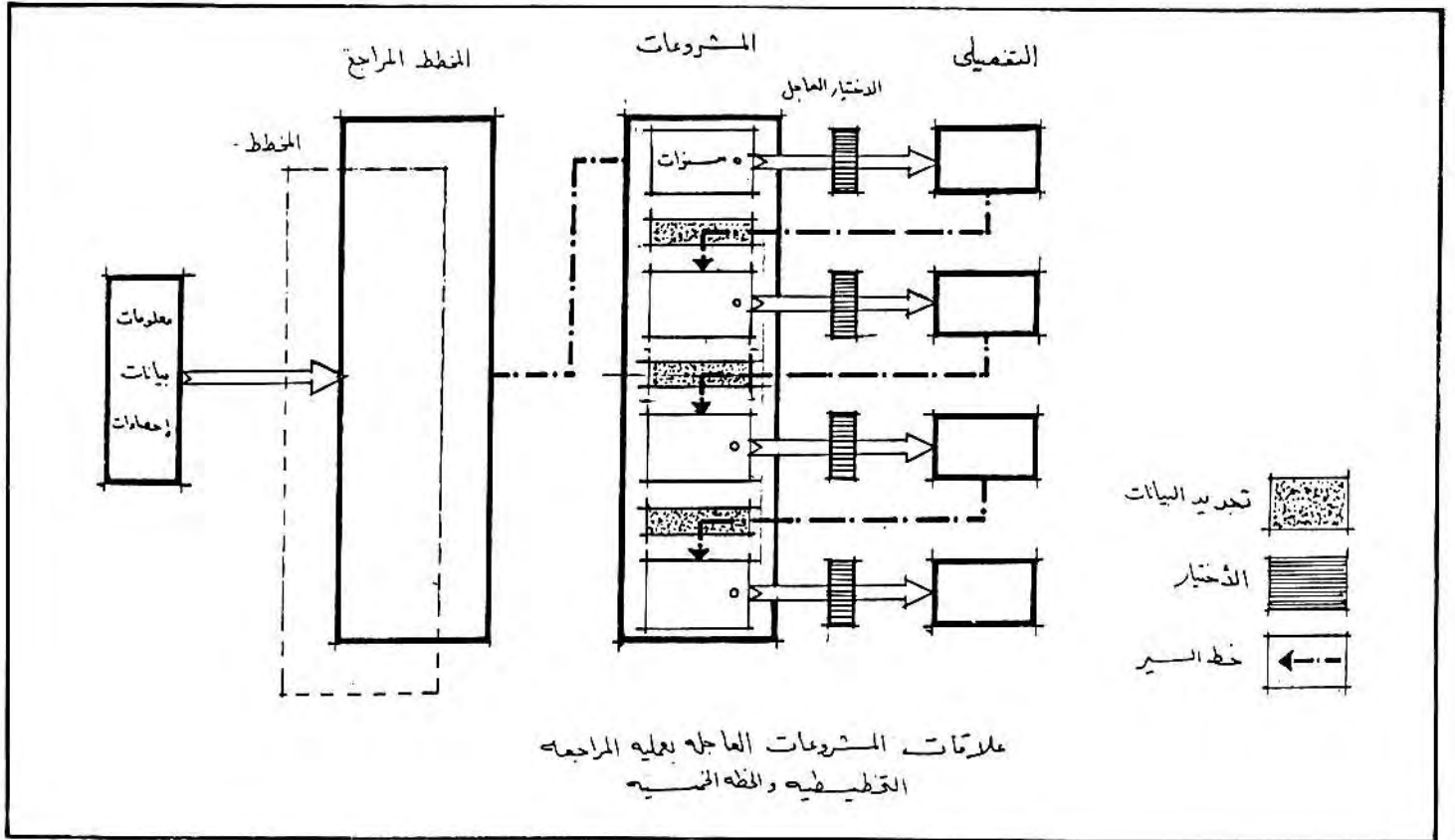
٢ - أوليات تنفيذ المشروعات :

١- ٢

بعد عمل المراجعة اللازمة للمخططات العمرانية ، لابد وان تكون النتيجة أما ان تكون المخططات تتمشى والاحجام السكانية لها ، وأما ان تكون المخططات لا تتمشى والاحجام السكانية وان توقعاتها لتلك الاحجام قد قلت أو زادت على ما هو عليه وقت إعداد المخطط وإعداد التنبؤات للاحجام السكانية وقت المراجعة . لذلك يجب تعديل خط مسار المخطط الى الوضع الطبيعي وفقا لدراسات تعد لهذا الغرض . وبعد ذلك يتم التعرف على المشروعات اللازمة لمراحل المخطط المختلفة لماكن تنميتها وفق المخطط المرسوم لها وبما يتمشى مع مراحل النمو . لذلك كان ضروريا ان تعد أولويات لتنفيذ المشروعات تتمشى واحتياجات المدينة أخذين في الاعتبار المشاكل العاجلة والأجلة والملحة والتي لا يمكن تأجيلها لوقت لاحق لما لها من اهمية قصوى على التنمية . لذا فان الاختيار يتم على أسس معينة منها :

تحقيق اهداف المخطط وتعاون على تنفيذه ، التخلص من مشاكل اجتماعية ، التخلص من مشاكل قائمه ، ان تكون الضغوط السياسية لها تأثيرا مباشرا في الاختيار بالرغم من انها لا تدخل في نطاق مراحل التنمية في الوقت الحاضر .

أن تكون احدى مراحل استراتيجية النمو القصيرة المدى ، المناطق ذات الطابع الخاص والحضرية .



٢ - ٢ كما ان هناك مناطق يجب ان تؤخذ في الاعتبار عند دراسة الاولويات لما لها من تأثير مباشر على المدينة وشكلها وتؤثر على وظائفها - ويمكن حصرها فيما يلي :-
مناطق عشوائية وردنية .

مناطق ملكيات الاراضى بها للمنفعة العامة ، مناطق بدأ العمران فيها بصورة عشوائية ، مناطق بها مشروعات تقسيم معتمده أو تحت الاعتماد وغالبا ما تكون هذه المشروعات غير مترابطة ولا تكون مع المدينة ومكوناتها شكلا محددًا ، ولا ترتبط بشيء الا الملكية الفردية ، منطقة اقيم عليها منشآت عامة .

على ان تحدد الاولويات للمشروعات فى اطار المخطط العام المعدل وفق التوصيات وان يكون التابع الزمنى محافظا عليه وعلى ان تعمل المشروعات فى مجموعها على تحقيق أهداف المخطط .

٣ - تحديد المشروعات وعناصرها .

١ - ٣ عند تحديد المشروعات التخطيطية لأبد وان تنطرق الى السؤال الثانى ما هو المشروع التخطيطى التفصيلى (منطقة العمل) ؟ ولا يمكن الاجابة على هذا السؤال اجابة عارضة أو سطحية ، بل يجب أن تكون اجابة عميقة لها مدلولها التخطيطى . فهو مشروع يحدد وفقا للاسس السابقة وبشرط أن يكون فى اطار ما هو أعلى منها فى المستوى وهو المخطط المعدل والمراجع ، وان يكون هو الاطار لما هو ادنى منه فى المستوى ، والمقصود بالمستوى هنا المستوى التخطيطى لكل منها . وفى بعض الاحيان تقتضى ظروف المدينة أن تكون للمشروعات التخطيطية التفصيلية من المرونة ما يمكن أن تدخل عليها بعض التعديلات لتتنشى والمخطط العام ، وان لا يكون لها تأثير ، معاكسا على المخطط ذاته ، أى تتفاعل كل منها مع الآخر
ولكل مشروع من المشروعات التفصيلية عناصر لدراستها يمكن سردها فيما يلي :-

مسح عمرانى شامل ، تحليل البيانات والمعطيات من المسوح (اجتماعى / اقتصادى / مرورى) ، السياسات والأهداف لدراسة المنطقة ، دراسة ابتدائية واقتراحات للاستعمالات الاراضى .

دراسة تصميمية للاستعمال المختار .

برنامج تنفيذى يحدد به اولويات تنفيذ المشروع ومراحلته المختلفة وفى نطاق المشروع التفصيلى .

٣ - ٣ وعلى هذا يمكن القول ان المشروعات التفصيلية هي إحدى المراحل المتقدمة من استراتيجية تنمية المدينة الطويلة المدى والتي لابد وان تعدل فى مراحلها النهائية لتكون فى إطار التنمية المستقبلية للمدينة وفقا لتوصيات المخطط العمرانى المراجع والمعدل . فالمشروعات أما أن تكون فى مناطق مبنية أو شبه مبنية أو مناطق بكر لم يتم تنميتها أو مناطق حضارية وعلى أن تكون جميعها فى نطاق الحدود العمرانية للمدينة . وحتى تكون التنمية على أساس تخطيطى وعلمى وأن تحدد مواقعها وفق لأسس معينة فالتنمية تكون بالنسبة للمناطق المختلفة على النحو التالى :

١ - ٣ - ٣ المنطقة المبنية :

- تكون منطقة كثافتها البنائية عالية ، بها نقص فى الخدمات الرئيسية والمرافق العامة ، العمران انشأ بها بصورة عشوائية وغير منظم .

٣ - ٣ - ٢ المنطقة شبه مبنية :

- منطقة بدأ العمران يتزايد بها بصورة يقتضى الأمر مراعاة تخطيطها ، منطقة بدأ العمران يمتد إليها وبصورة عشوائية ويلزم تخطيطها وحتى لا تزداد المشكلة ويصعب حلها وحتى يمكن توفير المساحات اللازمة من الاراضى للخدمات ، مناطق تتزايد مشروعات التقسيم بها ويلزم وضعها فى الاطار التخطيطى للمدينة ، مناطق شرع فى اقامة منشآت عامة بها ويلزم تخطيطها لتخرج متناسقة وفى اطار المخط مام للمدينة .
مناطق لم يتم تنميتها .

٣ - ٣ - ٢

- ان تكون قريبة من مناطق عمرانية ويسهل تزويدها بالمرافق العامة ، مناطق يلزم تخطيطها كأن تكون نموذجا لمشروعات متكاملة ويستحسن أن تكون ضمن الاراضى المملوكة للدولة .

٣ - ٣ - ٤ مناطق حضارية :

هى مناطق ذات طابع خاص . و لها قيمة تاريخية ، أو لها نقل دينى ، أو وضع اقتصادى له تأثير قومى ، أو كأن تكون إحدى المعالم السياحية الخارجية أو الداخلية والتي يمكن بواسطها ان ندر دخلا ذو قيمة للدولة .

٤ - استطلاع آراء المستفيدين :

بعد تحديد المشروعات ومعرفة مواقعها يقتضى الأمر التعرف على آراء المستفيدين فى هذه المشروعات ، وما هى متطلباتهم على المدى القريب والبعيد . إن يكون استطلاع الرأى على كلا المستويين الشعبى والحكومى وحتى يمكن التعرف على الآمال ومتجاوبا مع أكثر الرغبات ويكون استطلاع الرأى بالاستبيان أو الندوات . فالاستبيان هو ان نسئب آراء المستفيدين بواسطة مجموعة من الأسئلة فى استمارة ويطلب الاجابة على هذه الأسئلة بعلامات مميزة . ويمكن أن توزع تلك الاستمارات على المستفيدين جميعا أو على عينة منهم . أو عن طريق ندوة مفتوحة للتعرف على آراء أهالى المنطقة ومتطلباتهم . وذلك علاوة على الاتصال بالهيئات الشعبية والحكومية ثم تحلل هذه الآراء للوقوف على متطلبات المستفيدين من هذا المشروع وما هى رغباتهم على المدى القريب والبعيد .

٥ - مراجعة المتطلبات على ضوء المعايير التصميمية :

مما لا شك فيه ان المعايير التصميمية لمدينة مالا يمكن ان تؤخذ أساسا لدراسة وتصميم مخططات فى مدينة أخرى . إذ ان هذه المعايير التخطيطية والتصميمية لابد وان تتمشى وتتناسب مع الأوضاع الاجتماعية والأوضاع المناخية ومستوى المعيشة ودخل الفرد .. الخ . لذا كان من الضرورى أن يتم اعداد البحوث والدراسات اللازمة لكى تكون تلك المعايير مناسبة ومتفاعلة مع الأوضاع الراهنة للمدينة . ولما كانت تلك المعايير هى المقياس الحقيقى للمخطط لقياس الاحتياجات اللازمة لكل مخطط وفقا لمستواه ، فكان طبيعى ان تراجع المتطلبات والتي تم التوصل إليها من استطلاع آراء المستفيدين من المشروع التخطيطى بهذا المقياس . وان تأخذ المراجعة فى اعتبارها ملاءمة هذه المتطلبات للمستوى التخطيطى أو التجمع السكنى وفقا لنوع استعمال الاراضى بالمنطقة ، وان تكون فى نفس الوقت متمشية مع المعايير والمقاييس التصميمية المناسبة .

٦ - دراسة الجدوى الاقتصادية :

١ - ٦ قد ظهرت الحاجة الى اتباع طريقة تخطيطية من فترة ليست بعيدة وخاصة بعد أن أصبحت الطرق التقليدية القديمة لا تفي بالغرض الاساسى - وهو المفاضلة - كما أنه لا يصلح للاختيار السليم ، إلا أن دخول الاقتصاد كعنصر من العناصر الاساسية فى التخطيط أظهر طريقة مبتكرة جديدة تسمح بالحوار بين

الموصل

الخدمات		المرافق العامة						الناحية	
بيانات الموقع	المرات	خدمات ترفيهية		خدمات تعليمية		مركز ترفيهي عام بالمرافق		أولويات	المنطقة
	مستوى	ثقافية	دينية	تعليمية	صحية	إتاحة	مباري		

(س٢)

حساباتنا ، تعطى عائدا للمشروع ولكن ليس ماديا . بل تعطى استفادة لاهالي المنطقة هذه الاستفادة هي قيمة مضافة للمشروع يجب ان تترجم الى ماديات لكي يمكن تخيلها ووضعها في حسابتنا .

٦ - ٤ وبعد ذلك تأتي مراحل تنفيذ المشروع أخذًا في الاعتبار حجم السكان المستفيدين منه مرحليا واضعين في الاعتبار مكانه بالنسبة للميزانية العامة للدولة والخطط الخمسية التنموية .

٧ - مصادر تمويل المشروع :

ان المشروعات تستغل مشروعات ، الا اذا كانت هناك مصادر لتمويلها وحتى تصبح واقع ، لذا كان من الضروري البحث عن مصادر لتمويل المشروعات .

هل تمويل ذاتي ؟ .

أم هو تمويل محلي ؟ .

أم هو تمويل على مستوى قومي ؟ .

وفي كثير من الأحيان فان المشروعات تدرس في المحليات وعلى المستوى النوعي لها وفقا لوزارات الخدمات وتقرح لها ميزانية لتنفيذ المشروعات على خطط خمسية أو سبوعية ويتم هناك حوار بين المحليات والاقاليم ثم على المستوى القومي لربط الميزانيات اللازمة لها .

التخطيط الطبيعي والاقتصادي . لذا كانت دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات من الأهمية بمكان للمفاضلة بين المشروعات اللازمة لمنطقة ما لأختيار أحسن المشروعات في منطقة ما ، لأختيار أحسن المترادفات لامتداد مدينة ما . فمترادفات مشروع لأبد وان يكون به ثوابت ومتغيرات ، والمتغيرات في هذه الحالة هي الأساس في الدراسة وكذلك أساس في المفاضلة .

٦ - ٢

فهناك مثلا بسيط للتعرف على مدى أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في حالة نمو مدينة تعتمد على مركز تجاري معين ، وان طاقة هذا المركز اصبحت حاليا وبعد نمو المدينة لا يتناسب وحجمها فاننا في هذه الحالة نرى

اما تطوير المركز التجاري أو انشاء مركز تجاري آخر باستثمارات اضافية اخرى مع الاحتفاظ بالمركز الحالي .

٦ - ٣ وفي هذه الحالة يتعين علينا إعداد الدراسة اللازمة للمفاضلة بين تطور المركز أو انشاء آخر وتكون دراسة الجدوى في هذه الحالة ومثيلاتها هي الفيصل العلمي لا الاجتهادي الا - انه يجدر الإشارة ان هناك عوامل غير ملموسة لأبد وان تدخل في

EDITORIAL

Al-Maw'el Inaugural Article -

There has been a constant request from readers for more projects and research tackling architectural subjects and problems currently undertaken inside and outside Egypt.

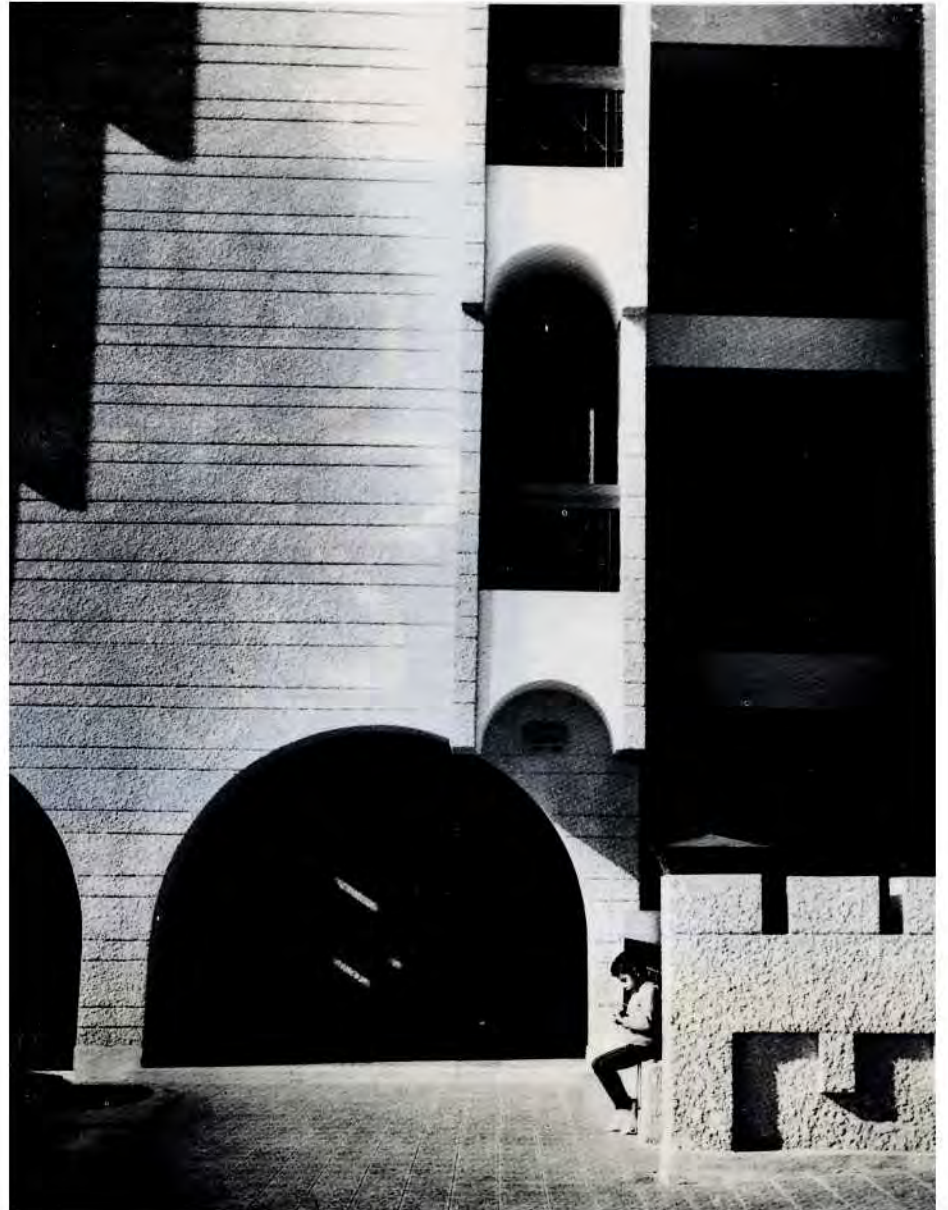
As Alam Al-Bena'a has a defined message in addressing the specialist of the ordinary man with the intention of raising the standard of the profession among citizens, Al-Maw'el is the ground for the work of researchers and professionals.

Readers request more and more, especially of the easy and straightforward piece of knowledge which could be of assistance in studies and research work.

Since the arabic library lacks sufficient knowledge in the field of planning, there is, therefore, a need for advanced endogenous ideologies as well as planning and design patterns and concepts applicable to local conditions.

Al-Maw'el, therefore, wishes to be the core for endogenous thought and the starting point for new methodologies, research and manuals. Our heritage is an evidence of our role and achievement in this respect, what remains is to provide evidence for our contemporary architectural output.

Al-Maw'el therefore awaits trials in writings, expression of thought and ideologies for all those involved in the world of planning and architectural thought.



من اعمال مركز الدراسات لاجياء التراث الاسلامى فى العمارة المعاصرة

government with its power of eminent domain.

Waqf Property

The **waqf** is a type of trust and a form of charitable endowment unique to Islamic countries. It is termed «**habús**» in North Africa. Its origins are unclear; however, it is reported that during the lifetime of the Prophet, 'Umar set up a property he owned in Khaybar as a charitable endowment which served as a model for subsequent **waqf** documents. **Waqf** capital is given to God in perpetuity (**mawqúf li Allah**), and can never be repossessed, alienated or subdivided among the donor's heirs. The revenues from the trust provide first for the charitable purposes for which it was established; then the balance is distributed among beneficiaries, generally relatives, heirs and other persons connected to the benefactor and the administrator of the **waqf**.

Originally, only property over which the endower had full ownership rights could be made into **waqf**; this included income producing agricultural land and urban investment buildings, both commercial and residential. However, powerful emirs soon found devices to transfer land carrying usufruct rights into **waqf**. The system which evolved during the Mamluk period continued to flourish under the Ottomans. An emir who built public facilities such as mosques, schools, hospitals or fountains with his own savings was then able to designate government-owned lands as **waqf** in order to support the facility. The generated revenue provided first for the maintenance of the facility, and the balance went to his descendants. The **waqf** system thus played a key role in the financing and upkeep of public buildings in the cities and towns.

However, it also removed land permanently from tax base and held it for the benefit of a privileged few.

The consolidation of full private ownership over agricultural land in the latter half of the nineteenth century removed all impediments to the transfer of land to **waqf**. Sizable estates were converted into '**awqáf**' to prevent fragmentation and guarantee income to descendants, since the property could never thereafter be mortgaged or sold to cover debts incurred by the beneficiaries. Only a token share had to be dedicated to charitable endowments as a requirement in setting up the **waqf**.

Also in the nineteenth century, national governments gradually took over the social service functions of the '**awqáf**'. Ministries were established to provide education, public health and other services. The administration of the '**awqáf**' could come under separate ministries, as in Jordan, Egypt and Iraq, or special departments, as in Syria, Saudi Arabia and Lebanon. These continued to administer the charitable endowments and collect revenues. However no transfer of funds was made to the public treasury in support of the public service functions undertaken by the state. **Waqf** authorities have always enjoyed a certain degree of internal autonomy, and have successfully resisted attempts by colonial powers or governments to interfere with the way they manage their properties and invest the income derived therefrom.

The **waqf** has had a mixed impact on urban development. Until the nineteenth century, '**awqáf**' provided badly needed capital to build and maintain the urban social infrastructure. Consequently, the most valuable land in the older urban centres, particularly in

such capital cities as Cairo, Baghdad and Damascus, is usually **waqf**. Centuries of immobilization and mismanagement have resulted in widespread deterioration of older **waqf** properties, yet '**awqáf**' can only be appropriated by the State for public utility projects. Thus, although the **waqf** system did serve to protect and preserve areas and monuments of historical significance from foolish descendants, acquisitive rulers and unscrupulous developers, it now presents a major obstacle to the redevelopment or upgrading of older urban areas.

In Egypt, endowments benefiting private parties, or **waqf 'ahli'**, were abolished in 1952 and the holdings divided among the beneficiaries. Only endowments totally dedicated to charity, or **waqf khairi'**, were exempted from abolition and liquidation, and these are still legal. The '**Awqáf**' Ministry thus came to hold significant amounts of prime land, and a special '**Awqáf**' organization was established to oversee the profitable administration of these lands. Today the '**Awqáf**' organization holds several thousand hectares of vacant, developable land within municipal boundaries. Almost half the area of Medieval Cairo is under **waqf** status, including vacant lots, dwelling units, shops, commercial buildings and, of course, schools and mosques.

to be continued next issue



ALAM ALBENA

The Hanafi school of jurisprudence followed in Egypt, Iraq and Lebanon extended preemption rights to abutting landowners, while the other schools have denied it. Sudan gives the right only when easements exist between the two plots of land in question. In Syria, preemption is not recognized at all.

Individual Ownership

Individual ownership (**mulk hurr**) refers to land over which a person has full ownership rights. It is predominant form of land tenure in urban areas. The right to **mulk hurr** is guaranteed by the **Shari'a** and the various national constitutions.

Joint Ownership

Joint ownership (**mushá'**) is a common system of land tenure rooted in the nomadic and rural traditions which predate Islam. It is recognized by the **Shari'a** which sanctions consideration of established customs and traditions (**'urf**) not in conflict with its precepts or the welfare of the community. In the earliest Islamic garrison towns (**'amsár**), which were set up to house the Arab armies in the provinces, members of each Arab tribe represented in the army were collectively allotted a parcel of land (**khitta**) on which to settle, a clear reflection of traditional tribal practices. Similarly, villages often held land in collective ownership, dividing it among the inhabitants for cultivation. Equitable distribution was maintained through periodic reallocation of individual plots.

Sedentarization and modern land legislation have led to the decline of these older forms of collective ownership. In Egypt, the system fell into disuse in the 1890s with the registration of titles in the name of individuals. It did survive in countries and

areas where the tribal order remained dominant, even after tribal customary law was abolished, as in Saudi Arabia in 1926, or partly incorporated into modern land legislation, as in Sudan since 1925. Where it is still practiced, as in Saudi Arabia, the system is evolving in the direction of joint ownership rather than traditional collective ownership. An estate is managed by a designated person and the proceeds divided among all members of the group in accordance with their respective shares under the inheritance law.

While collective ownership has practically disappeared, joint ownership has been fostered by several factors, and is now common. First and foremost is the Islamic Inheritance Law, which mandates the distribution of real estate among heirs in accordance with the **Shari'a**. The portion of an estate which may be bequeathed at will is limited to no more than one third, and usually excludes land. With or without government encouragement, families often hold land in joint ownership to avoid progressive fragmentation of their property which would erode the benefits derived from it.

Another factor promoting joint ownership is that the cost of urban land and building construction far outstripped gains in personal income even before the spectacular post-1973 inflation. Joint ventures in land development have resulted, particularly in the larger urban centres.

Finally, entirely new types of joint ownership in the urban housing sector have emerged. The concepts of cooperatives and condominiums were easily introduced and widely accepted due to their similarity with established systems of joint tenure. In Egypt, condominiums have become the pre-

dominant form of new housing construction since 1952 as a result of stringent and unrealistic rent control laws. Due to the scarcity of urban land serviced by utilities, the prevailing type of development was the multi-storied building where individual apartments were sold as condominiums. Buyers acquired full ownership rights to the apartments and shared joint rights to the common spaces and the land.

In an attempt to channel investment back to rental housing, the Housing Law of 1977 restricted the number of units in a building that could be sold. However, since cooperative societies were exempt from these restrictions, the housing market will probably shift toward joint tenure systems rather than rental housing. Cooperatives and partnerships can buy buildings for housing their own members. These members each have the right to inhabit one dwelling unit and share joint ownership of the building and the land, unless the land is held under a long-term lease from the government or a public agency. In accordance with the **Shari'a**, existing legislation gives protection to joint owners by restricting the freedom of any of them to dispose of his share without the consent of others. A share in a joint ownership has to be offered first to the partners before it can be sold to outsiders, and no partition or disposition of land or building held in joint ownership can occur without the written consent of all the owners.

Taking into consideration the combined effects of fragmentation of property through inheritance and joint ownership of property rights, the assembly of land on the urban fringe, and redevelopment of older areas in the cities become challenging tasks that can often be undertaken only by the

Synopsis

- **Article of the issue :**
Rural planning and the views of officials
- **Notion :**
Architectural heritage and industrialized buildings.
- **Inaugural Article :**
Architecture and Culture.
- **Personality of the issue :**
Dr. Yehia El-Zieny An architect engaged in the field of consultancy services in Egypt. Dr. El-Zieny is the head of the largest technical consultative machinery within the Ministry of Housing and Construction.
- **Engineering Article :**
System of construction using wall panels.
- **Selected project :**
First : Multi-purpose building at the Center of Kuwait city-residential, commercial, parking.
Consultant : United Architects — London
Second : Ramses Hilton Project, under construction, built on an area of 10500 sq. m. overlooking the Nile.
Consultant : Warner Town Lownd U.S.A. and Eng. Aly Nasar.

Land Tenure Systems and Development Controls in the Arab Countries of the Middle East

Large landholdings disappeared in Egypt, Syria, Iraq, Sudan and other countries in the 1950s as a result of agrarian reform, expropriation of the estates of the ruling elites, nationalization of foreign holdings and repossession of large accumulations of miri lands (government-owned lands). Only in Saudi Arabia is there still iqta' land in private hands, but such grants are now restricted to desert land. Clearance from the district emir is required before land can be registered in the beneficiary's name.

Foreign Ownership of Land

The Ottoman Firman of 1867 affirmed the rights of foreigners to own real estate in Ottoman dominions, on condition that all tax obligations on these properties be met. Thus the capitulatory privileges which exempted foreigners from local taxation and which applied to all types of businesses were not extended to real estate. This was consistent with the State's reliance on land taxes as its principal source of revenue.

This is what is known as the planning process which is a continuous process where feasible plans are provided for implementation.

Since planning theories currently being adopted are theories which have been formulated to solve certain problems in certain societies with special circumstances, we in turn have to adopt theories suiting our societies. Theories which could be applied without losing their essence.

The starting point for searching for a new theory is by evaluating the imported theory and the extent to which it conforms with our reality, social and economic conditions. It therefore starts after leaving the planning vicious circle where machineries of scientific research in the field of planning, housing and construction operate on sound basis providing practical solutions, building and strengthening up the planning process. Once this is achieved we could say that we have found the suitable feasible theory.

Time is, therefore, ripe for scholars and researchers to bridge the gap as much as possible between theory and practice.

There can be no preemption of any government transaction, whether it involves the sale, purchase, auction or taking of land. Nor is anyone entitled to exercise such rights on behalf of a waqf, when sales occur between joint owners or abutting neighbours, or if the land is sold for the purpose of erecting a place of prayer (mosque, church, zawiya, etc.) on any part of the property. Where skyrocketing land values in the past decade have led to transactions where the declared sale price is falsely claimed to be lower than it actually is, varied means have been devised to evade the preemption rights of abutting neighbours. These include building a small place of prayer on the property, or granting the prospective buyer a token share since partners have precedence over neighbours in the exercise of preemption rights.

NOTION

Architecture and Culture

It has often been stated that architecture is the mother of art as it includes sculpture, music and movie making. However, it no longer provides this meaning after contemporary architecture has lost its cultural potentials.

As architecture has been considered the mirror reflecting cultural, economic and social conditions prevailing in societies at different intervals and as it has lost its civilizational potentials it reflects the loss of part of the cultural potentials of societies.

Contemporary architecture is no longer part of the cultural structure of the society but is merely a physical expression in the form of blocks of concrete, bricks and paintings performing a physical function without any consideration to cultural aspects.

People now-a-days are no longer interested in architecture as they are in a song, a dance, a portrait or in a piece of music. From here emerges the concern of mass media with these aspects

to the extent that they have been a primary force influencing culture in developing countries with architecture set aside.

The interaction between man and architecture is a continuous one whether it be in the house, work or in the recreational place. That is to say; architecture is a certain space which encompasses man with his internal and external movement, it is the environment which influences his physical, emotional and moral structure at the same time. It is, therefore, not a piece of art which is viewed from one angle, or a piece of music heard in seconds or a dance or a movie watched at a certain place and time. Architecture is much more than that, it is the environment in which man grows with his soul and body, develops certain values and traditions, it is his home and peace of mind, it is security, hospitality, it is the source of ideologies and science, it is the space for work and production. But where is all that? Architecture is the meeting place for engineering science in building and construction, in

equipments and installations. It is the meeting place for artistic science in furnishing and landscaping. It is, as a matter of fact, the mother of all arts, especially if it abides with Islamic concepts in planning and design.

We have often heard about awards and prizes given in the field of literature, art... etc with minor concern given to architecture.

Architecture has been regarded by the layman as dum walls, as a source of income for others and for rulers as structures built-up. Some would say that architecture is for architecture and does not therefore require assistance while others view architecture as being for all the society and for all citizens and therefore has the priority for support and assistance as it is a measure of advancement and progress.

Alam Al-Bena'a, while carrying out its cultural message in this respect tries to be a source of culture for all, stressing on strengthening Islamic cultural values, and on formulating the cultural identity of the Arab city.

ALAM ALBENA

Monthly Architectural Magazine
Published by the Society Of Revival Of
Planning and Architectural Heritage
-Center Of Planning and Architectural
Studies.

Nineth Issue April 1981

- Chief Editor
Dr. ABDELBAKI IBRAHIM
- Assistant Chief Editor
Dr. HAZEM IBRAHIM
HUSSEIN ABAZA
- Managing Editor
SAMER EL - MOFTY
- Assitant Managing Editor
AYMAN ZEITON
SOMAIA SAAD EL DIN

SUBSCRIPTION :

	one Issue	Annual
EGYPT	50PT.	550PT.
SUDAN	50PT .	900PT
JORDAN	0.5J.D	7.5J.D
IRAQ	0.5I.D	7.5I.D
KUWAIT	0.75K.D	9.5K.D
S.ARABIA	9SR	110S.R
SYRIYA	10SL	130S.L
LEBANON	10LL	130L.L
MAGREB	3\$	36\$
EUROPE	5\$	62\$
N.AMERICA	6\$	72\$

Included mail cost .

ADDRESS :-

14 EL SOBKY STR.
M. EL BAKRY HELIOPOLIS
T.603397 - 603843
Telex 93243 CPAS UN

The Editorial

Dr. ABDELBAKI IBRAHIM

With the 9th issue of Alam Al-Bena'a after such a long time and great efforts being exerted on one part ... that being the magazine's editors .. the role of professors, architects and planners as well as all those involved in the world of construction is still expected. So far their role is still confined to admiration, appreciation and support. Nevertheless, it is time for them now to reinforce their admiration with action ... through editing and the presentation of their architectural and planning output and new theories and researches. The magazine does not only aim at maintaining the technical quality of professional but also the quality of the public which is a solid cornerstone assisting both the architect and planner in conveying their message.

For quite a long time, both the architect and planner in developing countries, have suffered from being culturally isolated from landlords whom they deal with. This is because the public does not conceive the real scope of the architect's message. For them, he is only a means of translating their desires and requirements into some sort of physical expressions as well as a means of obtaining the necessary licences for construction. Thus the architect and the planner become a tool in the hands of the owner of the project to be directed and steered. That is how architect became subjected to many ideas and concepts, and that is why his output comes out the way it is today which is considered as a destruction of the urban environment of towns.

The magazine seeks to be read by the public before the professional. Therefore, it endeavours to present technical material that equally satisfies the needs of both the public and the professional, and also to bridge the gap between points of views in order to raise the cultural level of the public on the one hand, and to eliminate existing barriers between the architect and project's owner on the other. Hence, we invite our colleagues, the architects in the Arab World, to send us their ideas, concepts and researches to be published in the magazine.



خان الخليلي